المكتبة الفلسفية

كتاب البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين

للشيخ الإمام نور الدين الصابوني

حققه وقدم له

الدكتور فتح الله خليف

دكتوراه الفلسفة من جامعة كيمبردج

مدرس الفلسفة بجامعة الاسكندرية

١٩٦٩



دار المعارف بمصر

اهداءات ٢٠٠٠

ا.د. فتح الله خليف
أستاذ الفلسفة بآداب الإسكندرية

كتاب البداية من الكفاية في الهداية
في أصول الدين

للشيخ الإمام نور الدين الصابوني

حققه وقدم له

الدكتور فتح الله خليف

دكتوراه الفلسفة من جامعة كمبردج

مدرس الفلسفة بجامعة الإسكندرية

١٩٦٩



دار المعارف بمصر

مطبعة معهد دون بوسكو
ت : ٢٧٥٩٣ اسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

تصــــدير

يرجع عهدى بكتاب البداية للامام نور الدين الصابونى إلى عام ١٩٦١ عندما اختار لى الأستاذ آرثر جون آربرى ARTHUR JOHN ARBERRY مناظرات فخر الدين الرازى فى بلاد ما وراء النهر موضوعاً للدراسة الدكتوراه بجامعة كيمبردج .

وقد تبين لى أن معظم مناظرات الرازى الكلامية قد جرت مع الصابونى ، وأن اسم الصابونى هو الاسم الوحيد الذى يتردد فى مناظرات الرازى مع علماء بلاد ما وراء النهر فى مسائل علم الكلام . ولذلك كان من الضرورى أن أتعرف على مذهب الصابونى حتى يمكن أن أحدد موقف الرازى منه فى المناظرات ، فحصلت على نسخة مصورة من كتاب البداية المخطوط بمكتبة الإسكوريال باسبانيا . وينتمى الصابونى فى المذهب إلى مدرسة أهل السنة والجماعة من الماتريدية ، ويعتبره الماتريدية علما من أعلام المذهب ويشتهر بينهم باسم نور الدين البخارى ، وهى البلدة التى نشأ بها وذاع فيها مذهبه ، والتقى فيها مع فخر الدين الرازى المتكلم الأشعرى حيث جرت بينهما مناظرات فى بعض المسائل الكلامية التى وقع فيها الخلاف بين مدرستى أهل السنة والجماعة من الأشعرية والماتريدية .

وعندما كنت منتدباً للتدريس بجامعة بيروت العربية عام ١٩٦٤ — ١٩٦٨ . تيسر لى الحصول على نسخة أخرى مصورة لكتاب البداية المخطوط فى توبنجن بألمانيا بمعاونة الدكتور فان إس VAN ESS المستشرق الألمانى النابه

الذى التقيت به فى المعهد الألمانى للدراسات الشرقية ببيروت . فعكفت على تحقيق النص بالاعتماد على مخطوطتى الإسكوريال وتوبنجن .

ولا يفوتنى هنا أن أسجل شكراً خالصاً للدكتور فان إس وللقائمين على المعهد الألمانى للدراسات الشرقية ببيروت .

رمل الاسكندرية ١٩٦٩ فتح الله خليف

مقدمة

١ - تحقيق النص

اعتمدت فى تحقيق النص على :

١ — مخطوطة توبنجن بألمانيا ،

Stiftung Preuss. Kulturbesitz.

Tübinger Depot der Staatsbibliothek

Tübingen, Wilhelmstr. 32 Ms. or. Wetzstein II, 1721.

وهى مخطوطة ضمن مجاميع ، يبدأ النص من الورقة رقم ٣٥ التى تحمل على صفحتها الأولى العنوان الآتى :

«كتاب البداية من الكفاية فى الهداية فى أصول الدين للشيخ الامام والحبر الهمام نور الدين الصابونى البخارى نور الله مرقده وسقا بماء الرضوان مشهده بمنه وكرمه ، نعم الكتاب هذا »

وينتهى النص عند الورقة رقم ٨٨ حيث نقرأ عقب الدعاء الذى يختم به المؤلف مصنفه عبارة الناسخ : « تم بعون الله تعالى وتوفيقه، صلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين .. ... فى شهر ذى القعدة سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة » فهى إذن نسخة قديمة نسبياً ، كتبت بعد وفاة المؤلف بحوالى قرن ونصف ، لأن الامام الصابونى توفى عام ٥٨٠ ﻫ .

ويقع النص فى ٥٢ ورقة من الحجم الصغير ، وعدد السطور فى كل صفحة ١٥ سطراً ، مكتوب بخط نسخى واضح ، وعلى هوامش بعض الصفحات

تقييدات ، بعضها تصويبات وبعضها تعليقات وشروح من الناسخ .

٢ ـــ مخطوطة الاسكوريال ، بمدريد فى أسبانيا

Real Biblioteca do El Escorial, Ms No 1603

وهى أيضاً مخطوطة ضمن مجاميع ، تبدأ بورقة تحمل العنوان الآتى :

« كتاب البداية فى أصول الدين وشرح تلخيص المسمى بالمفتاح » وكتاب شرح تلخيص المسمى بالمفتاح هو الكتاب الذى يلى كتاب البداية فى المجموعة .

وتحمل الورقة التالية على صفحتها الأولى العنوان الآتى :

« كتاب البداية من تصنيف الشيخ الأجل الزاهد، نور الحق والدين ، ضياء الإسلام والمسلمين ، شمس الأئمة فى العالمين ، فخر الملة ... أحمد بن محمود بن أبى بكر الصابونى البخارى ، نور الله قبره ، وبرد مضجعه ... »

أما النص فيبدأ فى ظهر هذه الورقة ، وينتهى عند الورقة ٤٦ . ولا تحمل هذه المخطوطة أى تاريخ لا فى بدايتها ولا فى نهايتها . وهى كالمخطوطة السابقة من حيث الحجم وعدد سطور كل صفحة ، فحجمها صغير ، وعدد السطور فى كل صفحة ١٥ سطراً أيضاً ، لكنها تختلف عن المخطوطة السابقة بكثرة التقييدات على هوامشها .

ولقد اتخذت مخطوطة توبنجن أساساً لنشرتى ، لأن تاريخها معلوم ورمزت إليها بحرف « م » ، وقارنتها بمخطوطة الإسكوريال التى رمزت إليها بحرف « د » .

واستخدمت علامة ـــ (ناقص) للدلالة على حذف الكلمة أو الجملة من النص . وأثبت فى بداية الفقرات الطويلة المحذوفة الرقم نفسه الذى يظهر فى

To: www.al-mostafa.com

نهايتها ، للدلالة على حصر الفقرة المحذوفة ، وظهر الرقمان فى الهامش متبوعين برمز النص ثم بعلامة — التى استعملتها للدلالة على الحذف . أما أرقام صفحات النص فتشير إلى أرقام صفحات مخطوطة توبنجن .

وأنا مسئول عن إضافة كل الكلمات التى تظهر بين القوسين ( ) ؛ إذ رأيت أن إضافتها ضرورية لاستقامة المعنى ، كما أنى مسئول عن كل علامات الترقيم .

٢ - ترجمة المؤلف

لا نكاد نعرف شيئاً من المصـــادر التى تترجم لحياة الإمام نور الدين الصابونى سوى اسمه وتاريخ وفاته وأنه صنف كتاب الهداية وكتاب البداية فى أصول الدين .

نقرأ فى الجواهر المضية فى طبقات الحنفية لابن أبى الوفا القرشى الحنفى المصرى المتوفى عام ٧٧٥ هـ ١٣٧٣ م وهو أول من ألف فى طبقات الحنفية ـــ فى ترجمة الصابونى « أحمد بن محمود بن بكر الصابونى أبو محمد محمد الملقب نور الدين الإمام صاحب البداية فى أصول الدين ، توفى وقت صلاة المغرب من ليلة الثلاثاء سادس عشر صفر سنة ثمانين وخمسمائة / (١١٨٤ م) ، ودفن بمقبرة القضاة السبعة ببخارى ، تفقه عليه شمس الأئمة محمد الكردرى رحمهما الله »(١) .

أما صاحب كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار فيقول فى ترجمة الصابونى : « الشيخ الأمام نور الدين أحمد بن محمود بن أبى بكر الصابونى صاحب الهداية فى أصول الدين ، توفى وقت صلاة المغرب فى ليلة الثلاثاء سادس صفر سنة ثمانين وخمسمائة ، ودفن بمقبرة القضاة السبعة » (٢).

وجاء فى الطبقات السنية فى تراجم الحنفية لتقى الدين أحمد بن عبدالقادر التميمى فى ترجمة الصابونى « أحمد بن محمود بن أبى بكر الصابونى أبو محمد الملقب نور الدين ، تفقه على شمس الأئمة الكردرى ، وكانت وفاته وقت صلاة

---

(١) طبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد بالهند ، الطبعة الأولى ١٣٣٢ هـ جـ ١ ، ص ١٢٤ .

(٢) الكفوى ، محمود بن سليمان الحنفى المتوفى ٩٩٠ هـ / ١٥٨٢ م مخطوطة دار الكتب بالقاهرة رقم ٨٤ تاريخ م .

المغرب ليلة السادس عشر صفر سنة ثمانين وخمسمائة ، ودفن بمقـبرة القضاة السبعة ، وهو صاحب كتاب الكفاية فى أصول الدين ،وله كتاب البداية فى أصول الدين أيضاً »(١) .

أما رفيع الدين الشرواني صاحب طبقات أصحاب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان فيضع الصابونى فى الطبقة الحادية عشرة ، ولا يذكر لنا سوى أن اسمه نور الدين الصابونى (٢) .

هذا هو كل ما نعـرفه من مؤرخى الحنفية عن الإمام الصابونى . وليس يعنى هذا أن الإمام الصابونى لم يكن يستحق من عناية المؤرخين أكثر من مجرد ذكر اسمه وتاريخ وفاته وأسماء مصنفاته ، لكنها عادة ألفها مؤرخو الحنفية فى التاريخ لمشايخهم وأئمتهم . ففى ترجمتهم لحياة الإمام أبى منصور الماتريدى إمامهم وشيخهم فى علم الكلام ، ومؤسس المدرسة الماتريدية لأهل السنة والجماعة فى بخارى وسمرقند وسائر ديار ما وراء النهر لا نظفر بشىء أكثر مما نظفر به فى ترجمتهم للامام الصابونى .

ولكننا نعرف من مناظرات فخر الدين الرازى فى بلاد ما وراء النهر مع الأحناف الماتريدية أن نور الدين الصابونى أو النور الصابونى — كما كان يحب الرازى أن يسميه — قد تفقه فى علم الكلام على تبصرة الأدلة لأبى المعين النسفى المتوفى عام ٥٠٨ هـ — ١١١٤ م ، وأن الصابونى كان يزعم — على حد تعبير الرازى — أنه متكلم القوم وأصوليهم ، وأنه ناظر الرازى فى ثلاث مسائل من أهم المسائل التى وقع فيها الخلاف بين الماتريدية والأشعرية فى علم الكلام وهى مسألة الرؤية ومسألة التكوين والمكون ومسألة البقاء ، وأن أخا للصابونى

---

(١) مخطوطة دار الكتب بالقاهرة رقم ٥٥ تاريخ حليم ، المجلد الأول ورقة ٩٨ .

(٢) مخطوطة دار الكتب بالقاهرة رقم ٨٤٣ تاريخ ، ورقة ٣ .

استضاف الرازى وأصحابه فى داره حيث جرت بين الرازى والصابونى المناظرة فى مسألة البقاء (١) .

نقرأ فى المناظرة الخامسة اعتراف الصابونى بتفقهه فى علم الكلام على تبصرة الأدلة لأبى المعين النسفى حيث يخاطب الرازى قائلا : « يا أيها الرجل ، إنى كنت قد قرأت كتاب تبصرة الأدلة لأبى المعين النسفى ، واعتقدت أنه لا مزيد على ذلك الكتاب فى التحقيق والتدقيق ... »(٢)

وفى رأينا أن الصابونى على حق فى هذا الاعتقاد ، فان كل من يقرأ التبصرة النسفية لا يسعه إلا أن يشارك الصابونى فى هذا الاعتقاد . وإذا كان الإمام أبو منصور الماتريدى — فى كتاب التوحيد — هو الذى جعل من عقيدة الإمام أبى حنيفة « علما » وأصبح متكلمو الأحناف فى بلاد ما وراء النهر يلقبون بعد الماتريدى بالماتريدية ، فان أبا المعين النسفى — فى تبصرته — قد أسهم فى تدعيم المذهب الماتريدى وتقدمه ، بحيث نستطيع أن نعتبره بين الماتريدية كالباقلانى أو الغزالى بين الأشعرية .

إذن فالصابونى قد تفقه فى علم الكلام على مصنفات أئمة المذهب الماتريدى.

أما منزلته فى علم الكلام فيمكن أن نتبينها من مناظراته مع فخر الدين الرازى . نقرأ فى المناظرة الثانية « كان فى بلدة بخارى رجل يقال له النور الصابونى رحمه الله ، وكان يزعم أنه متكلم القوم وأصوليهم ... »(٣).

---

(١) مناظرات فخر الدين الرازى ص ١٤ — ٢٠ ، ٢٢ — ٢٤ ، تحقيق الدكتور خليف طبعة بيروت ، دار الشرق ١٩٦٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٣ ، ٢٤

(٣) المرجع السابق ص ١٤

ويبدو أن هذا الزعم كان له ما يبرره ، فمن ناحية نجد الرازى يفرد له ثلاث مناظرات من بين مناظراته الأربع فى علم الكلام التى عقدها فى بخارى(١). ومن ناحية أخرى لا يذكر الرازى من أسماء المتكلمين الذين ناظرهم فى بلاد ما وراء النهر إلا اسم الصابونى . فهو فى بخارى يتحدث فى مسألة التكليف بما لا يطاق ويناظر جمع من علمائها دون أن يسمى واحداً منهم (٢) . وفى غزنة يناظر قاضيها فى مسألة التكوين والمكون دون أن يذكر لنا اسمه (٣). وفى مناظرة أخرى يقول : « مذهب أهل ما وراء النهر أن الله تعالى متكلم بكلام قديم قائم بذاته منزه عن الحرف والصوت كما هو مذهب الأشعرى ، إلا أن الفرق أن الأشعرى يقول : ذلك الكلام يصح أن يكون مسموعاً وأما أبو منصور الماتريدى واتباعه من أهل ما وراء النهر فانهم يقولون : إنه يمتنع أن يكون ذلك الكلام مسموعاً . فتكلموا معى فى هذه المسألة ...»(٤)

فاذا كان اسم الصابونى هو الاسم الوحيد الذى يتردد فى مناظرات الرازى مع علماء ما وراء النهر فى مسائل علم الكلام ، وإذا كانت معظم مناظرات الرازى الكلامية قد جرت مع الصابونى ، فلا شك أن كل ذلك يدل على مكانه الصابونى فى علم الكلام ، وأنه من أشهر علماء عصره فى بلاد ما وراء النهر .

أما الصفات التى يخلعها عليه الرازى فى مناظراته فيجب أن ننظر فيها بحذر شديد ؛ لأن الرازى قد تناول معظم من ناظرهم من الفقهاء والفلاسفة والمتكلمين بالتهكم والاستهزاء والسخرية ، كما أن المناظرات أظهرت ميل

---

(١) مناظرات فخر الدين الرازى ص ١٤ — ٢٠ ، ٢٢ — ٢٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٥١ ، ٥٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٢١ ، ٢٢

(٤) المرجع السابق ص ٥٣ .

الرازى للاستعلاء والتكبر وحب الظهور والغلبة (١) .

يصف الرضى النيسابورى أحد فقهاء بلاد ما وراء النهر فى أحد مناظراته فيقول « أما بلدة بخارى فلما وصلت إليها تكلمت مع جماعة . فالمرة الأولى تكلمت مع الرضى النيسابورى رحمه الله ، وكان رجلا مستقيم الخاطر بعيداً عن الاعوجاج ، إلا أنه كان ثقيل الفهم كليل الخاطر محتاجاً إلى الفكر الكثير فى تحصيل الكلام القليل ....(٢)»

وفى نهاية مناظرته معه يقول : « وعند هذا تم الكلام وانقطع الخصام وانطلقت الألسن بالثناء والتعظيم (٣)» أى بالثناء والتعظيم على الرازى .

ويصف قاضى غزنة فيقول : « واتفق بعد هذه الواقعة بسنين متطاولة أنى انتقلت إلى بلدة غزنة ، وكان قاضى هذه البلدة رجلا حسوداً قليل العلم كثير التصنع ....» (٤) .

ويضيف فى نهـاية المناظرة « ولما أوردت هذه الحجة على هذا الوجه الظاهر ، وظهر للحاضرين كمال قدرتى أخذ القاضى فى تحريك شفتيه ، وما كان يمكنه أن يذكر كلاما معلوما ، لأنه كان قاصراً فى النطق مقصراً فى الفهم والإدراك ... »(٥) .

---

(١) أنظر كتابنا

Kholeif, A study on Fakhr al Din al Razi, pp. 20 - 21, Beirut, Dar el-Mashriq, 1966.

(٢) مناظرات فخر الدين الرازى ص ٧ .

(٣) المرجع السابق ص ١٤

(٤) المرجع السابق ص ٢١ .

(٥) المرجع السابق ص ٢٢

ويختم مناظرة أخرى مع الرضى النيسابورى فيقول : « واختتمت المسألة وانطلقت ألسنة القوم بالمدح والثناء والتعظيم ، وكان الأكابر منهم يجيئون إلى ، ومن الله تعالى الفضل والكرم »(١) .

ويصف الفريد الغيلانى فيقول : « لما ذهبت إلى سمرقند وكان قد وصل إلى الصيت العظيم من الفريد الغيلانى رحمه الله ، ولعمرى لقد كان رجلا مستقيم الخاطر حسن القريحة إلا أنه كان قليل الحاصل وكان بعيداً عن النظر ورسوم الجدل ...» (٢) .

حتى أصحابه من الأشاعرة الذين جرى ذكرهم على لسانه فى المناظرات ، والذين كانوا يتمتعون بمنزلة عالية فى نفوس أهل ما وراء النهر ، مثل الغزالى والشهرستانى لم يسلموا من استهزائه وسخريته (٣) .

كل هذا يجعلنا ننظر فى الصفات التى يصف بها الصابونى بعين الشك والريبة ، ويلوح أن الرازى كان حريصاً على أن يظهر الصابونى فى صورة العاجز المتردد المضطرب . يقول فى أحد مناظراته معه : « ولما وجهت هذا الكلام على ذلك الرجل الغوى اضطرب وبقى مبهوتا ولم يجد البتة إلى دفعه سبيلا ، وانتهى فى العى والسكوت إلى أقصى الغايات ...»(٤) .

وفى مناظرة أخرى معه يقول : « فلما أوردت عليه هذا الكلام صعب على الرجل فهمه وإدراكه ، إلا أنى أعدت هذا الكلام بالرفق والسهولة مراراً وأطواراً حتى وقف عليه من بعض الوجوه . ولما وقف عليه أخذ

---

(١) مناظرات فخر الدين الرازى ص٩٥
(٢) المرجع السابق ص ٩٥
(٣) أنظر المرجع السابق ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ .
(٤) المرجع السابق ص ١٧،

فى الاضطراب والشغب .... » (١) .

ويحدثنا الرازى بأن الصابونى خاطبه فى آخر مناظراته معه قائلا : « وأما الآن فلما رأيتك وسمعت كلامك علمت أنى إن أردت الوقوف على هذا العلم أحتاج أن أعود إلى الأولى ، وأتعلم هذا العلم كما يتعلمه المبتدىء ، إلا أنى فى زمان الشيخوخة ولا قدرة لى عليه ، فألتمس منك أن لا تسعى فى اظهار قصورى وتقصيرى فى هذا العلم » (٢) .

هذه الصفات التى يخلعها الرازى على الصابونى وعلى غيره من علماء بلاد ما وراء النهر تعكس — فى رأينا — شخصية الرازى وتدل عليها أكثر مما تدل على شخصيات من ناظرهم . ولعل سخرية الرازى بمناظريه واستهزائه بهم وتهكمه عليهم ترجع إلى شخصيته المتقلبة المتغيرة والتى يصفها هو نفسه حيث يقول : (٣) .

أشكو إلى الله من خـلق يغيرنى	ويمحق النور من عقلى ومن دينى
حرارة فى مزاج القـلب محكمـة	تبـدو فتنمو فتغوينى فترضينى

مؤلفات الصابونى :

لا يذكر المؤرخون للصابونى سوى كتاب الكفاية فى الهداية والبداية من الكفاية فى الهداية فى أصول الدين ، وكتاب البداية كما هو واضح من عنوانه ومن تصدير المؤلف له هو مختصر لكتاب الكفاية .

---

(١) مناظرات فخر الدين الرازى ص ٢٠

(٢) المرجع السابق ص ٢٤

(٣) أنظر كتابنا

Kholeif, A. Study on Fakhr al Din al Razi, p. 20.

٣ - تحليل لكتاب البداية ومذهب الصابونى

آ — كتاب البداية كتاب فى التوحيد أو فى أصول الدين على مذهب الإمام أبى منصور الماتريدى شيخ أهل السنة والجماعة فى بلاد ما وراء النهر ومؤسس المذهب الماتريدى الذى ينتمى إليه الصابونى . فاسم الماتريدى يتردد فى كتاب البداية فى أكثر من موضع ، كما تتردد كثير من المصطلحات التى استخدمها الماتريدى فى كتاب التوحيد . ولقد شعرت — بعد مراجعة كثير من مؤلفات الماتريدى وأصحابه المخطوطة والمطبوعة (١) — بأن للماتريدى وأصحابه اصطلاحاتهم الخاصة بهم فى مجال علم الكلام .

ولا يختلف الصابونى عن الماتريدى فى شىء من أصول المذهب ، كما لا يختلف عنه فى التقديم للمذهب بمقدمة فى إمكان العلم وبحث فى المعرفة وأسبابها . وأسباب المعرفة أو السبل الموصلة إلى العلم بحقائق الأشياء عند الصابونى — كما هى عند الماتريدى (٢) — ثلاثة : الحس والخبر والنظر . أما الحس فإنه لا يخطىء إذا كانت الحواس سليمة واستعملت كل حاسة فى ما يخصها . أما الخبر أو شهادة الغير بلغة الناطقة فهو على نوعين : خبر المتواتر وهو وسيلتنا إلى العلم بالحوادث الماضية وكل ما لا تتسع حياتنا لمعاينته بأنفسنا ،

---

(١) قارن مثلا الماتريدى، كتاب التوحيد، مخطوطة كيمبردج رقم Add.3651، كتاب تأويلات أهل السنة ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٨٧٣ تفسير ؛ أبو المعين النسفى ، تبصرة الأدلة ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٤٢ توحيد ؛ عمر النسفى، العقائد النسفية ، طبعة القاهرة ١٣٢٦ هـ؛ على القارى ، شرح الفقه الأكبر، طبعة القاهرة ١٣٢٣ هـ .

(٢) أنظر الماتريدى ، كتاب التوحيد ، ورقة ٣ — ٥ ، مخطوطة كمبردج رقم Add 3651.

وهذا النوع من الخبر لابد من تمحيصه حتى يثبت لنا صدقه . أما النوع الثانى من الخبر فهو الخبر المؤيد بالمعجزة من الأنبياء ، وهو سبب للعلم ولكن لابد فيه أيضاً من النظر والاستدلال حتى نميز الأنبياء من السحرة ومدعى النبوة .

أما نظر العقل فهو نوعان : بديهى واستدلالى . وحد البديهى عند الصابونى « ما يحصل بأول النظر من غير تأمل وتفكر » (١) كالعلم بأن الكل أكبر من أى جزء من أجزائه . أما الاستدلالى فهو ما يحدث بعد التأمل والنظر وإعمال الفكر والعقل . وقد يخطىء العقل فى استدلالاته إما لقصوره عن بلوغ درجة النظر أو لتقصيره فى مراعاة شروط الفكر ، لذلك تختلف أحكام العقل لكنها لا تتناقض .

ب — ورغم تفاوت العقول فى النظر ومراعاة شروط الفكر إلا أن هذا القدر من العقل الميسور للإنسان يكفى لمعرفة خالقه ووجود صانعه وفى التدليل على وجود الصانع لا يختلف الصابونى عن الماتريدى ولا عن المحققين من علماء الكلام من المعتزلة وأهل السنة على السواء، فانهم جميعاً، سلكوا المسلك نفسه فى التدليل على وجود الصانع بحدوث العالم (٢) . العالم أعيان وأعراض ، والأعيان لا تخلو عن الأعراض ، والأعراض — من حركة أو سكون أو اجتماع أو تفرق — حادثة،وحدوثها ثابت بالحس والمشاهدة ، وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، والحادث جائز الوجود والعدم أو يستوى عند العقل إمكان وجوده وعدمه ، ولابد لكى يترجح وجوده على عدمه من مرجح ، ويستحيل أن يكون ذلك المرجح جائز الوجود لذاته وإلا احتاج إلى مرجح آخر ونقع فى التسلسل المحال ،فيلزم أن ننتهى إلى القول بمرجح واجب الوجود لذاته ، قديم ، وهو الله جل جلاله .

---

(١) نص كتاب البداية ص ٣٠ .

(٢) أنظر مثلا الماتريدى ، كتاب التوحيد ، ورقة ٥ — ٩ ؛ الخياط ، كتاب الانتصار ، ص ٤٦ — ٤٨ تحقيق الدكتور نيبرج ، طبعة القاهرة ١٩٢٥ .

جـ — والله تعالى واحد لا شريك له خلافاً للثنوية والمجوس والنصارى وأصحاب القول بالطبائع الأربعة والقائلين بالأفلاك السبعة . وينقض الصابونى دعاوى هذه الفرق جميعاً ويسوق برهاناً على وحدانية الله لا يختلف عن البرهان الذى نجده مفصلا عند الأشعرى مجملا عند الماتريدى . بل إن الصابونى لا يكاد يقول شيئاً أكثر مما قاله الأشعرى بحرفة ومعناه .

يقول الصابونى : « إن الصانع لو كان اثنين ، فاذا أراد أحدهما خلق الحياة فى جسم وأراد الآخر خلق الموت فى ذلك الجسم ، فاما أن تنفذ إرادتهما ، أو تنفذ إرادة أحدهما دون الآخر ، ونفاذ ارادتهما محال ، ولو نفذت إرادة أحدهما دون الآخر صار الذى تعطلت إرادته مقهوراً ، والمقهور لا يكون إلها ...»(١) .

وتقرأ فى كتاب اللمع للأشعرى : « فان قال قائل : لم قلتم إن صانع الأشياء واحد ؟ قيل له : لأن الإثنين لا يجرى تدبيرهما على نظام ولا تتسق على إحكام ، ولابد أن يلحقهما العجز أو واحد منهما ، لأن أحدهما إذا أراد أن يحيي إنسانا وأراد الآخر أن يميته لم يخل أن يتم مرادهما جميعاً ، أو لا يتم ، أو يتم مراد أحدهما دون الآخر . ويستحيل أن يتم مرادهما جميعاً ، لأنه يستحيل أن يكون الجسم حيا ميتا فى حال واحدة ، وان لم يتم مرادهما جميعاً وجب عجزهما ، والعاجز لا يكون إلها ولا قديماً ، وان تم مراد أحدهما دون الآخر وجب العجز لمن لم يتم مراده منهما ، والعاجز لا يكون إلها ولا قديماً ، فدل ما قلناه على أن صانع الأشياء واحد ... »(٢) .

ونجد هذا البرهان مجملا عند الماتريدى حيث يقول فى كتاب التوحيد :

(١) نص كتاب البداية ص ٤٠ .

(٢) كتاب اللمع ص ٨ تحقيق الأب مكارثى ، بيروت ١٩٥٣ .

« إن كل شيء يريد أحد ممن ينسب إليه إثباته يريد الآخر نفيه ، وما يريد أحدهما إيجاده يريد الآخر إعدامه ، وكذلك فى الإبقاء والإفناء ، وفى ذلك تناقض وتناف ... »(١) .

د — ولا يختلف الصابونى عن كافة أهل السنة والجماعة من الماتريدية(١) والأشعرية فى إثبات الصفات الذاتية أو صفات المعانى . فالله تعالى موصوف بكل ما وصف به ذاته من الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والإرادة والكلام ، وجميع هذه الصفات معانى أزلية أبدية قائمة بذات الله ، لا هى عين ذاته ولا غيرها ، ولا تشبه صفات الخلق بوجه من الوجوه . أما صفات الفعل كالتكوين والرزق والأحياء والإماته وغيرها من الصفات المستمدة من الأفعال فهى عند الصابونى — كما هى عند الماتريدية — قديمة قائمة بذات الله ، بينما هى عند الأشاعرة صفات نسبية حادثة(٢).

---

(١) كتاب التوحيد ورقة ٩ .

(٢) أنظر مثلا من مؤلفات الماتريدى والماتريدية : الماتريدى ، كتاب التوحيد ورقة ٢١ — ٢٤ ، وكتاب تأويلات أهل السنة ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٣٧٨ تفسير . أبو المعين النسفى ، تبصرة الأدلة ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٤٢ توحيد ، عمر النسفى ، العقائد النسفية ، طبعة القاهرة ١٣٢٦ هـ ، ومن مؤلفات الأشعرى والأشعرية على سبيل المثال : الأشعرى ، كتاب اللمع ، تحقيق الأب مكارثى ، طبعة بيروت ١٩٥٣ ، مقالات الاسلاميين ، تحقيق ريتر ، طبعة استانبول ١٩٢٩ ، الباقلانى ، كتاب التمهيد ، تحقيق الأب مكارثى ، طبعة بيروت ١٩٥٧ ، الرازى ، كتاب الأربعين فى أصول الدين ، طبعة حيدر آباد ١٣٠٣ هـ ، الايجى ، كتاب المواقف ، طبعة القاهرة ١٢٩٢ هـ .

(٣) أنظر كتابنا Kholeif, A. Study on Fakhr al - Din al Razi, p. 89 - 104.

هـ — والله تعالى متكلم بكلام واحد أزلي،وكلامه صفة له قائمة بذاته ، ليس من جنس الحروف والأصوات ، لا يتجزأ ولا يتبعض . فالصابوني هنا يميز — كما يميز سائر أهل السنة والجماعة من الماتريدية والأشعرية — بين الكلام النفسي والعبارات والألفاظ والحروف الدالة عليه . أما الكلام النفسي فهو صفة واحدة قديمة قائمة بذات الله ، أما العبارات والألفاظ والحروف المقطعة الدالة عليه فحادثة. فالقرآن الكريم باعتباره مصحفاً مجموعا بين دفتين متلوا فلا شك أنه حادث . أو بعبارة أخرى إن الألفاظ والكلمات والجمل والآيات المكتوبة في المصحف والتي تجرى بها ألسنتنا عند تلاوة القرآن كل ذلك حادث ، أما الكلام النفسي الذي هو أصل لما هو مكتوب في المصاحف فهو صفة الله القديمة القائمة به . والإجماع منعقد بين أهل السنة والجماعة على هذه التفرقة بين الكلام النفسي والألفاظ والحروف الدالة عليه (١) ، ولكنهم يختلفون حول جواز سماع الكلام النفسي . ويصور الصابوني هنا الخلاف فيقول : « ثم اختلف أهل السنة أن كلام الله تعالى مسموع أم غير مسموع . فاختار الأشعري أن كل موجود كما يجوز أن يرى يجوز أن يسمع . وقال ابن فورك : المسموع عند قراءة القارىء شيئان : صوت القارىء ، وكلام الله تعالى . وقال أبو بكر الباقلاني : على العادة الجارية،ولكن يجوز أن يسمع الله تعالى كلامه من شاء من خلقه على خلاف العادة . وعند هؤلاء سمع موسى كلام الله تعالى من غير واسطة الصوت والحرف . وقال أبو إسحق الاسفرايني ومن تابعه : إن كلامه تعالى غير مسموع أصلا ، وهو اختيار الشيخ الإمام رئيس أهل السنة والجماعة أبي منصور الماتريدي . وقوله

---

(١) أنظر البياضي ، اشارات المرام من عبارات الامام ص ١٣٨ — ١٤٤ طبعة القاهرة ١٩٤٩ .

تعالى : « حتى يسمع كلام الله » أراد : حتى يسمع ما يدل على كلام الله ، كما يقال : سمعت علم فلان ، أى ما يدل على علمه ، أو يقال : أنظروا إلى قدرة الله ، أى ما يدل على قدرته . وعند هؤلاء سمع موسى عليه السلام صوتاً دالا على كلام الله تعالى إلا أنه لم يكن فيه واسطة الكتاب والملك ، فسمى كليم الله تعالى لذالك.» (١)

ولنا على هذا النص ملاحظات :

أولا : يلوح أن الصابونى ليس دقيقاً فى تصوير الخلاف ، لأننا لم نجد أى اشارة فى كتاب التوحيد تدل على أن الماتريدى يحيل سماع الكلام النفسى مطلقاً .

ثانياً : إن هذه المسألة ليست موضع خلاف بين الأشاعرة والماتريدية وحسب بل هى موضع خلاف بين الماتريدية أنفسهم ، فبين اتباع الماتريدى من يجوز سماع الكلام النفسى ويرى أنه غير مستحيل ؛ لأن الله قادر على أن يخلق للقوة السامعة إدراك الكلام النفسى ، ومنهم من أحال سماع الكلام النفسى لاشتراط الصوت والحرف ، ويبدو أن الصابونى من هذا الفريق الأخير (٢) .

ثالثاً : إن بعض أصحاب الأشعرى كالأمام أبى اسحق الاسفراينى ومن تابعه قد اختلفوا معه فى هذه المسألة ونصروا رأى اتباع الماتريدى الذين أحالوا سماع الكلام النفسى ، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه دائماً من أن الخلاف بين مدرستى أهل السنة فى هذه المسائل الفرعية ليس قاطعاً (٣) .

---

(١) كتاب البداية ص ٦٦ .

(٢) أنظر : شيخ زادة ، نظم الفرائد ص ١٦ طبعة القاهره ١٣١٧ ﻫ .

(٣) أنظر كتابنا

Kholeif, A Study on Fakhr al - Din al Razi, pp. 4, 105, 113, 118 - 130.

و — والله تعالى منزه عن أن يشبه شيئاً من خلقه ، فهو ليس بجسم ولا بذى صورة ولا فى جهة ولا فى مكان . أما الآيات والأخبار التى يدل ظاهر معناها على التجسيم أو التشبيه أو إثبات الجهة أو المكان فان الصابونى يقف منها موقف أهل السنة جميعاً ، ولأهل السنة فيها طريقان ؛ إما قبولها وتصديقها والإيمان بها كما جاءت من غير بحث ، وتفويض تأويلها إلى الله مع تنزيهه عما يوجب التشبيه ، وهذا هو موقف السلف من المتشابهات ، وإما قبولها والبحث عن تأويلها على وجه يليق بذات الله ، وعلى ما ثبت فى العقل ، ووافق استعمال أهل اللغة ، ثم لا نقطع بأن هذا التأويل هو مراد الله تعالى ، وهذا هو موقف الخلف. وعند الصابونى طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم .

ز — ورؤية الله واجبة سمعاً ، يراه المؤمنون فى الدار الآخرة منزها عن التشبيه والجهة والمقابلة . ولا يكاد يختلف الصابونى عن الماتريدى فى تأويل الآيات التى يحتج بها فى إثبات الرؤية ، ولكنه يختلف معه فى التدليل على جواز الرؤية عقلا . يؤمن الماتريدى بالرؤية بدون تفسير ، (١) أى أننا لا نستطيع أن نثبت الرؤية بالدليل العقلى. أما الصابونى فيردد دليل الأشعرى الذى يسميه المتكلمون بدليل الوجود : « نثبت أن إمكان الرؤية فى الشاهد إنما نشأ من الوجود لا غير ، والله تعالى موجود ، فيجوز أن يرى . ودلالة ذلك أنا رأينا فى الشاهد أشياء مختلفة الحقائق نحو الجواهر والأجسام والألوان المتضادة كالبياض والسواد ، والأكوان المختلفة كالحركة والسكون وكلاهما يخالفان السواد والبياض ، والأعراض بجملتها تخالف الأجسام والجواهر فلابد من وصف عام يشمل الكل ليحال جواز الرؤية إلى ذلك الوصف لتطرد العلة وتنعكس ، وليس ذلك إلا الوجود »(٢) .

---

(١) الماتريدى ، كتاب التوحيد ورقة ٣٧

(٢) البداية ص ٧٨.

هذا الدليل تجده بلفظه ومعناه عند الأشاعرة حيث يقول الرازى : « إعلم أن جمهور الأصحاب (من الأشاعرة) عولوا فى إثبات أنه تعالى يصح أن يرى على دليل الوجود ... قالوا : ثبت أن الجوهر يصح أن يرى ، واللون يصح أن يرى ، والجواهر والألوان تشتركان فى صحة الرؤية ، وهذه الصحة حكم حادث ، فلابد لها من علة ، والحكم المشترك يجب تعليله بعلة مشتركة لامتناع تعليل الأحكام المتساوية بالعلل المختلفة ، والمشترك بين الجواهر والأعراض إما الحدوث وإما الوجود ، لا جائز أن تكون علة هذه الصحة هو الحدوث ، لأن الحدوث عبارة عن وجود حاصل وعدم سابق والعدم لا يجوز أن يكون جزأ من المقتضى ، وإذا سقط العدم من درجة الاعتبار لم يبق إلا الوجود ، والوجود مشترك فيه بين الشاهد والغائب ، فإذن وجود الله علة صالحة لصحة رؤيته »(١) .

وقد وقعت المناظرة بين الرازى والصابونى حول هذا الدليل (٢) ، ورأينا كيف ينصر الرازى رأى الماتريدى صراحة حيث يقول : « مذهبنا فى هذه المسألة ما اختاره الشيخ أبو منصور الماتريدى السمرقندى ، وهو أنا لا نثبت صحة رؤية الله تعالى بالدليل العقلى ، بل نتمسك فى هذه المسألة بظواهر القرآن والأحاديث »(٣) ، بينما يختار الصابونى جانب الأشعرى ومعظم الأشاعرة فى إثبات صحة رؤية الله بالدليل العقلى .

---

(١) الرازى ،الأربعين فى أصول الدين،ص ١٩١ ،طبعة حيدر آباد ١٣٥٣ ه

(٢) Khoief, A Study on Fakhr al-Din al Razi, p. 118-130.

أيضاً نص مناظرات فخر الدين الرازى فى بلاد ما وراء النهرص ١٦ .

(٣) الرازى ، كتاب الأربعين فى أصول الدين ص ١٩٨ ، طبعة حيدر آباد ١٣٥٠ ه .

ح — والله تعالى خلق الإنسان وخلق جميع أفعاله وأعماله لقوله تعالى : « والله خلقكم وما تعملون » . وأفعال الإنسان المخلوقة لله على نوعين : نوع يخلقه الله بدون قدرة الانسان واختياره كحركة المرتعش ، ونوع يخلقه الله مع إرادة الانسان وقدرته كالحركات الاختيارية ، وهذا النوع الثانى هو المسمى بالكسب . وهذا الكسب هو الأصل فى الثواب والعقاب ومسئولية الإنسان عن أفعاله ، لأن الإنسان عند قصد اكتساب الشر يخلق الله له قدرة فعل الشر ، فيكون الانسان هو المضيع لقدرة فعل الخير بعدم القصد إليه .

وهكذا يتوزع الفعل بين الله وبين الانسان ، إذا أضيف إلى الله يسمى خلقاً ، وإذا أضيف إلى العبد يسمى كسبا . ويفرق الصابونى بين الخلق والكسب فيقول بأن الخلق ما وقع بغير آله ، أو ما يجوز تفرد القادر به ، أما الكسب فهو ما وقع بآله ، أو هو ما لا يجوز تفرد القادر به . فالله سبحانه وتعالى إذ يخلق بغير آلة فأنه يخلق بأيسر لفظ ، بقوله « كن » ، بكلمة من حرفين فقط ، وذلك أمعن فى الدلالة على عظمة الخالق .

ط — والمؤمن لا يخرج من الإيمان بكبيرة يرتكبها ؛ لأن الأعمال لا لا تدخل فى حقيقة الإيمان . وحقيقة الإيمان هو التصديق بالقلب ، والإقرار باللسان أمارة عليه ، والإقرار شرط إجراء الأحـــكام ، لأن التصديق أمر باطن لا يمكن بناء الأحكام عليه . وعلى ذلك فالإنسان الذى يقر بلسانه بالشهادة ويضمر الكفر فى قلبه تجرى عليه كل الأحكام التى تجرى على كل المؤمنين فى الدنيا ، ولكنه كافر عند الله فى الآخرة ، وقد قال عليه السلام : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فاذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله تعالى .

ى — تلك هى أهم أصول المذهب عند الصابونى ، وهى بعينها أصول المذهب عند الماتريدى والماتريدية كأبى المعين النسفى الذى تتلمذ الصابونى على تبصرته، والإمام عمر النسفى الذى جاء بعد الصابونى وصنف كتابه المشهور المسمى بالعقائد النسفية . فتبصرة أبى المعين النسفى وبداية نور الدين الصابونى وعقائد عمر النسفى تعتبر من أهم مصادر المدرسة الماتريدية لأهل السنة والجماعة فى بلاد ما وراء النهر . وبالرغم من أن الصابونى تتلمذ على التبصرة النسفية إلا أنه لم يتابع صاحب التبصرة فى خصومته العنيفة لأهل السنة والجماعة من الأشاعرة . فكثيرا ما تقرأ فى البداية عبارة « أهل الحق » وعبارة « أهل السنة » ويراد بها الأشاعرة والماتريدية . وكذلك لم يهمل الصابونى ذكر اسم الماتريدى فى البداية كما أهمل ذكره صاحب العقائد النفسية .

٤ - مراجع البحث

ا — مراجع مخطوطة :

١ — التميمى ، تقى الدين بن عبد القادر : الطبقات السنية فى تراجم الحنفية ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٥ تاريخ حليم .

٢ — الشرواقى ، رفيع الدين : طبقات أصحاب الإمام الأعظم أبى حنيفة النعمان ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٨٤٣ تاريخ .

٣ — الكفوى ، محمود بن سليمان : طبقات كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم٨٤ تاريخ م .

٤ — الماتريدى ، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود : كتاب التوحيد ، مخطوطة جامعة كيمبردج رقم Add 3651 ؛ تأويلات أهل السنة ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٨٧٣ تفسير .

٥ — النسفى ، أبو المعين ميمون بن محمد المكحولى : تبصرة الأدلة ، مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٤٢ توحيد .

ب — مراجع عربيـة مطبوعة :

٦ — الأشعرى ، أبو الحسن على بن اسماعيل : كتاب اللمع فى الرد على أهل الزيغ والبدع ، تحقيق الأب مكارثى ، طبعة بيروت ١٩٥٣ ، كتاب مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة القاهرة ١٩٥٠ .

٧ — الباقلانى ، القاضى أبو بكر محمد بن الطيب ، كتاب التمهيد ، تحقيق الأب مكارثى ، طبعة بيروت ١٩٥٧ .

٨ — البياضى ، كمال الدين أحمد : إشارات المرام من عبارات الإمام ، تحقيق يوسف عبد الرازق ، طبعة القاهرة ١٩٤٩ .

٩ — الخياط ، أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد : كتاب الانتصار ، تحقيق الدكتور نيبرج ، طبعة القاهرة ١٩٢٥ .

١٠ — الرازى ، فخر الدين محمد بن عمر : الأربعين فى أصول الدين ، طبعة حيدر آباد ١٣٥٣ هـ .

١١ — شيخ زاده ، عبد الرحيم بن على : كتاب نظم الفرائد وجمع الفوائد فى بيان المسائل التى وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية ، طبعة القاهرة ١٣١٧ هـ .

١٢ — على القارى : شرح الفقه الأكبر ، طبعة القاهرة ١٣٢٣ هـ .

١٣ — اللكنوى ، محمد عبد الحى : الفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، طبعة القاهرة ١٣٢٤ هـ .

١٤ — النسفى ، عمر : العقائد النسفية ، طبعة القاهرة ١٣٦٧ هـ .

جـ — مراجع أوربية :

15 - Kholeif, F. A. N., *A Study on Fakhr al - Din al Razi and his Controversies in Transoxiana*, Dar al Mashiq Editeurs, Beyrouth 1966.

16 - Macdonald, S.D., *Development of Muslim Theology, Jurisprudence and Constitual Theory*, London, 1903.

17 - Schacht, J. New Sources for the Histry of Muhammadan Theolog *Studia Islamica*, 1. 1953.

نص كتاب البداية

/٣٥ب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذى الجلال والإكرام ، والصلاة على رسوله محمد خير الأنام ، وعلى آله وأصحابه الكرام وبعد .

لما تيسر لى (١) الفراغ بحمد الله(٢) ومنه من كتاب الكفاية فى الهداية التمس منى(٣) بعض أصحابى (٤) أن ألخص منه ما هو العمدة فى الباب ليكون أوجز فى اللفظ وأسهل للحفظ ، فاستخرت الله تعالى فى ذلك واستعنته ، واستعصمته(٥) عن الزلل والخلل فى القول والعمل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير .

القول فى مدارك العلوم

العلم الحادث نوعان : ضرورى واكتسابى ، فالضرورى ما يحدثه الله تعالى(٦) فى العالم من غير كسبه واختياره ، كالعلم بوجوده وتغير أحواله(٧) من الجوع والعطش واللذة والألم(٧) بحيث لا يتشكك فيه ، ويشترك فى هذا النوع من العلم جميع الحيوانات . والاكتسابى وهو (٨) ما يحدثه الله تعالى

---

(١) د —

(٢) م : بحمده .

(٣) م — .

(٤) د : الأصحاب .

(٥) م : واستعصمته عليه .

(٦) د — .

(٧) ..... (٧) د — .

(٨) م — .

فيه (١) بواسطة كسب العبد،/ وهو مباشرة أسبابه . وأسبابه ثلاثة : الحواس /٣٦أ السليمة والخبر الصادق ونظر العقل .

أما الحواس فهى خمس : السمع والبصر والشم والذوق واللمس ، ويعلم بكل حاسة ما يختص بها (٢) إذا استعملت فيه .

وأما(٣) الخبر الصادق فنوعان(٤) : أحدهما الخبر المتواتر ، وهو ما يسمع من أشخاص مختلفة فى أحوال مختلفة ، بحيث لا يتوهم أنهم توافقوا على الكذب ، وهو سبب للعلم الضرورى ، كالعلم بالملوك الماضية والبلدان القاصية . والثانى الخبر المؤيد بالمعجزة من الأنبياء(٥) عليهم السلام(٥) ، وهو سبب للعلم القطعى ، ولكن(٦) بواسطة الاستدلال .

وأما نظر العقل فهو سبب للعلم أيضا ، والحاصل منه نوعان : ضرورى ويسمى(٧) بديهة ، وهو ما يحصل بأول(٨) النظر من غير تأمل(٩) وتفكر(١٠) كالعلم بأن كل الشيء أعظم من جزئه(١١). واستدلالى وهو ما يحتاج فيه إلى

---

(١) د — .
(٢) م : به .
(٣) د — .
(٤) د : نوعان .
(٥) .... (٥) م — .
(٦) م : لكن .
(٧) م : يسمى .
(٨) د : بمجرد .
(٩) د —
(١٠) د : تفكير .
(١١) د ، م : جزوه .

تأمل / وتفكر كالعلم بوجود النار عند رؤية الدخان . /٣٦ب

وحصول العلم بهذه الأسباب مشاهد لمن أنصف ولم يعاند . وأنكر ذلك كله طائفة يقال لهم السوفسطائية . فأنكر بعضهم حقائق الأشياء ، وأنكر (١) بعضهم العلم بحقائق الأشياء . ولا مناظرة مع هؤلاء إلا بالضرب المؤلم والإحراق بالنار ليضطروا إلى الإقرار .

وأنكرت السمنية (٢) والبراهمة (٣) كون الخبر من أسباب العلم ، وهو قريب من إنكار السوفسطائية ، فإنهم ينكرون العلم الضرورى بواسطة الخبر المتواتر . ولو لم يكن الخبر من أسباب (٤) العلم كيف يعرف الإنسان والده وأخاه وعمه وسائر أقاربه (٥) ؛ إذ لا طريق لمعرفة هؤلاء إلا بالخبر .

وأنكرت الملحدة والرافضة والمشبهة كون العقل من أسباب العلم (٦)

---

(١) د — .

(٢) يقول ابن النديم فى الفهرست : نبى السمنية بوداسف . وعلى هذا المذهب كان أكثر أهل ما وراء النهر قبل الاسلام وفى القديم ، ومعنى السمنية منسوب إلى سمنى ، وهم أسخى أهل الأرض والأديان ، وذلك أن نبيهم بوداسف أعلمهم أن أعظم الأمور التى لا تحل ولا يسع الانسان أن يعتقدها ولا يفعلها قول : « لا » ، فى الأمور كلها ، فهم على ذلك قولا وفعلا ، وقول « لا » ، عندهم من فعل الشيطان ومذهبهم دفع الشيطان ، ص ٤٨٤ ، طبعة القاهرة .

(٣) البراهمة قوم من منكرى الرسالة ، ينكرون الأنبياء والرسل مطلقاً ولكنهم يؤمنون بالله ويعترفون بوحدانيته ، وهم يزعمون أنهم أولاد ابراهيم عليه السلام ، وأكثر ما توجد هذه الطائفة فى بلاد الهند . أنظر التهانوى : كشاف اصطلاحات الفنون جـ ١ ص ١٤٩ .

(٤) م — .

(٥) م : أقربائه .

(٦) المعارف .

لأن (١) قضايا العقل متناقضة لاختلاف العقلاء فيما بينهم . قلنا : (٢) علمتم بأن قضايا العقل متناقضة ؟ فان (٣) قلتم بالعقل فقد ناقضتم ، حيث قلتم ، علمنا بالعقل أن لا يعلم بالعقل شيء . وإن قلتم بالخبر ، قلنا (٤) : فبم علمتم أنه / صدق أم كذب ؟ وإن قلتم بالحس فقد عاندتم . /٣٧أ

ثم نقول : لا تتناقض قضايا العقل ، وإنما اختلف العقلاء(٥) فيما بينهم(٥) إما لقصور عقلهم (٦) عن بلوغ درجة النظر(٦) أو لتقصيرهم في شرائطه(٧) ، فيحكم بعضهم بالهوى والظن ويدعى أنه يحكم بالعقل ، كجماعة سئلوا : كم ثلاثة في ثلاثة ؟ لا يختلفون في جوابه أنه تسعة . ولو سئلوا : كم ثلاثة عشر في ثلاثة عشر ؟(٨) ربما يختلف جوابهم في ذلك (٨) لما قلنا ، لا لاختلاف قضية العقل في هذا (٩) العدد . واعتبر هذا بنظر العين ، فان القمر ليلة البدر لا يختلف فيه النظار ، أما (١٠) الهلال في أول الشهر ربما

---

(١) م : وقالوا لأن .
(٢) م : فيما .
(٣) م : أن .
(٤) د — .
(٥) ... (٦) م — .
(٦) .... (٧) م — .
(٧) م : شرائط النظر .
(٨) .... (٩) د يختلفون في جوابه .
(٩) د : ذلك .
(١٠) م : فأما .

يقع فيه اختلاف(١) إما لقصور النظر أو لتقصير الناظر ، فكذا (٢) هذا .

ثم العقول متفاوتة فى أصل (٣) الفطرة عندنا خلافا للمعتزلة ، ولا وجه لإنكاره ، فكم من صبى صغير يستخرج بعقله (٤) من غير تجربة ولا تعلم ما يعجز عنه البالغ الكبير . وقد صرح صاحب الشرع بنقصان عقل النساء حيث قال : إنهم (٥) ناقصات العقل والدين ، ولذا أقام الشرع شهادة /٣٧ب امرأتين مقام شهادة رجل واحد ؛ لنقصان آلة الضبط وهو العقل . لكن مع هذا قدر ما ينطلق عليه اسم العقل يكفى لمعرفة الصانع ، فلا يعذر فى الجهل(٦) بخالقه .

(١) م : الاختلاف .
(٢) د — .
(٣) د : بأصل .
(٤) م : بعقله شيئاً .
(٥) د : هن .
(٦) م : الجهل .

القول فى حدث العالم ووجود (١) الصانع جل جلاله (٢)

العالم اسم (٣) ماسوى الله تعالى لكونه علمنا(٤) على وجود الصانع . وهو قسمان: أعيان وأعراض . فالأعيان ما تقوم بنفسها ، ويصح وجودها لا فى محل . والأعراض ما تقوم بغيرها ، ولا يعقل خلوها عن المحل . ثم الأعيان قسمان : مفرد ويسمى جوهرا(٥) وهو الذى لا يتجزى (٥) ، ومركب ويسمى جسما ، وأقله جوهران . وأنكرت الفلاسفة وبعض المعتزلة الجزء الذى لا يتجزى (٦) . وهذا قول فاسد لأنه يؤدى(٦) إلى أن يكون(٧) أجزاء الخردلة مساوية لأجزاء الجبل ؛ لأن(٨) كل واحد منها لا يتناهى ،(٩) وما لا يتناهى لا يكون أكثر مما لا يتناهى(٩) ؛ ولأن الاجتماع فى أجزاء الجسم لما كان بخلق الله تعالى (١٠) ، فنقول (١١) : هل/يقدر الله تعالى(١٢) على خلق /٣٨أ

---

(١) د : ووجوب .

(٢) د — جل جلاله .

(٣) د : لما .

(٤) م : لأنه علم .

(٥) .... (٥) د — .

(٦) .... (٦) د وهذا القول يؤدى .

(٧) د — .

(٨) م : إذ .

(٩) .... (٩) م — .

(١٠) د : ولأن الاجتماع لما كان بخلق الله فى أجزاء الجسم .

(١١) د : لقول .

(١٢) م : الله تعالى هل يقدر

To: www.al-mostafa.com

الافتراق بدلا عن الاجتماع أم لا ؟ إن قلت : لا يقدر ، وصفته بالعجز (١) ، وإن قلت : يقدر ، ثبت الجزء الذى لا يتجزى . (٢) والمخلص (٣) من هذا الإلزام أن ما لا يتصور وجوده فانتفاء القدرة عنه لا يوجب ثبوت العجز ، بل لا يوصف بالقدرة لكونه مستحيلا ، أو نقول : الافتراق فى الجزء الذى (٢) تنازعنا فيه جائز عندك أم محال ؟ إن قلت : جائز ، فلا بد من أن تصف الله تعالى بقدرته ، وإن قلت ، محال ، ثبت ما ادعينا (٣) .

وأما الجسم فعند (٤) بعض الحساب ما له أبعاد ثلاثة وهو الطول والعرض والعمق ، وعندنا تركب الجوهرين يكفى لإطلاق اسم الجسم عليها . ألا ترى أنه لو زاد(٥) الجوهر الواحد على أحد الأبعاد الثلاثة من أحد الجسمين صح أن يقال : هذا أجسم منه . فلولا(٦) أن أصل التركيب يكفى لإطلاق اسم الجسم عليها لما صح(٧) الترجيح بكونه أجسم منسه بزيادة بعد واحد . فالحد(٨) الصحيح للجسم هو المتركبان فصاعدا أو المجتمعان فصاعدا .

وأما العرض فاسم(٩) لما لا دوام له فى اللغة ، وحده ما يقوم بغيره ولا

---

(١) د : بين سطور النص : والعجز من امارات الحدث .

(٢) .... (٢) جاءت على الهامش ق م .

(٣) .... (٣) د — .

(٤) د : عند .

(٥) م : لأنه لو زاد .

(٦) م : ولولا .

(٧) د : وإلا لما صح .

(٨) م : والحد .

(٩) د : اسم .

دوام له . وأنواعه نيف وثلاثون مثل الألوان والأكوان والطعوم والروائح والأصوات/ والقدر(١) والإرادات(٢)(٣) والحركة والسكون والاجتماع /٣٨ب والافتراق والقرب والبعد (٣) .

وأنكرت الدهرية والثنوية وبعض المعتزلة كون الأعراض معاني وراء الذات ، وهذا قول فاسد بدليل أن الشعر الأسود إذا أبيض صح أن يقال : هذا الشعر عين ذلك الشعر ، والبياض غير السواد بالاتفاق . ثم نقول : لو كان الشعر أسود للذاته لما تغير عن حاله(٤) مع قيام ذات(٥) الموجب للسواد ، ومتى صار أبيض علم أنه كان أسود لمعنى حتى تغير بتغير ذلك المعنى .

وأما القديم فهو ما لا (٦) ابتداء لوجوده ، والحادث ما لم يكن فكان . وإذا (٧) عرفنا هذا المعنى(٨) فنقول (٩) : الأعيـــان (١٠) لا يتصور خلوها عن الأعراض وهي(١١) حادثة ، فان الجواهر لا يتصور وجودها

---

(١) م : والقدرة

(٢) د : والروائح والقدر والارادات والأصوات .

(٣) .... (٣) جاءت بين سطور النص في د وليست موجودة في م

(٤) م — عن حاله .

(٥) م : الذات .

(٦) د : فيما لا .

(٧) م : إذا .

(٨) م — .

(٩) د : نقول .

(١٠) م : إن الأعيان

(١١) م : وإنها .

إلا مجتمعة أو متفرقة ، وكذا المتمكن في زمان البقاء لا يتصور إلا ساكنا أو متحركا ، فإن السكون كونان في مكان واحد ، والحركة كونان في مكانين ، وحدوث الحركة ثابت بالحس والمشاهدة ، وحدوث السكون ثابت بدلالة انعدامه/ بوجود الحركة ، إذ القديم لا ينعدم . وإذا لم يتصور خلو الأعيان عن الأعراض ، وأنها حادثة ، لا يتصور سبقها على الحوادث لأن في السبق الخلو لا محالة ، ودلالة استحالة بقاء الأعراض يأتي في مسألة الاستطاعة في هذا الكتاب(١) إن شاء الله تعالى ، وكل ما لا يسبق الحادث فهو حادث ضرورة ، وإذا كان حادثا كان مسبوق العدم ، وما سبقه العدم لم يكن وجوده لذاته ، ويستوي في العقل إمكان وجوده وعدمه ، فلابد من مخصص يخصص (٢) أحد الجائزين على الآخر ، ويجب(٣) أن يكون المخصص (٤) واجب الوجود لا جائز الوجود ؛ لأنه لو كان جائز الوجود لاحتاج إلى مخصص آخر ، وذاك لآخر(٥) إلى أن يتسلسل أو ينتهي(٦) إلى من هو واجب الوجود وهو الصانع جل جلاله . وإذا ثبت أنه واجب الوجود لذاته ثبت أنه قديم ؛ لأنه لم يتعلق وجوده بغيره ، فكان وجوده لذاته ، فيستحيل عدمه لوجود ذاته(٧) الموجب لوجوده أزلا وأبدا .

/٣٩أ

---

(١) م — في هذا الكتاب .

(٢) د : يرجح .

(٣) : فيجب .

(٤) م — .

(٥) م : وذلك لا آخر .

(٦) د : يتناهى .

(٧) د : الذات .

وقد عرفت بجميع(١) ما ذكرنا/أنه لا يجوز أن يسمى الله تعالى (٢) /٣٩ب جوهرا ولا جسما ولا عرضا لاستحالة ثبوت معانى هذه الأسماء فى حق الله(٣) تعالى (٤) . ومن زعم أن إطلاق (٥) هذه الأسامى لا لهذه المعانى فهو باطل ، لأن إطلاق الاسم على(٦) غير ما وضع له اللفظ لا يجوز إلا بطريق المجاز ، وشرطه أن يكون بين محل الحقيقة والمجاز نوع مشابهة ، ولا مشابهة بين الله وبين خلقه بوجه من الوجوه ، فلا يجوز إطلاق هذه الأسامى على الله لا حقيقة ولا مجازا .

---

(١) م : بمجموع .

(٢) د — .

(٣) د : على الله .

(٤) د — .

(٥) د : أنى أطلق .

(٦) د : فى .

القول فى توحيد الصانع

قال أهل الحق : إن الله تعالى واحد لا شريك له . وخالفهم فى ذلك الثنوية والمجوس والنصارى والطبائعية والأفلاكية . فزعمت الثنوية والمجوس أن الصانع اثنان : أحدهما خالق الخير والآخر خالق الشر . وعبر بعضهم عنهما بيزدان وأهرمن ، وبعضهم بالنور والظلمة . وزعمت النصارى أنه ثالث ثلاثة ، وعبروا عنه بالأقانيم الثلاثة ، وهن (١) ذات وعلم وحياة . وزعم بعضهم أنه آب / وهو الله تعالى(٢) ، وابن وهو عيسى ، وزوجة وهى مريم ، /٤٠أ (٣) تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (٣) .

وزعمت الطبائعية(٤) أن(٥) الصانع(٦) أربعة : الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة .

وزعمت الأفلاكية(٧) أنه سبعة : زحل والمشترى والمريخ والشمس والزهرة وعطارد والقمر .

وهذه الفرق كلها(٨) هم المنكرون للصانع على الحقيقة(٩) ، فان الصانع

---

(١) د : وهو .
(٢) د — .
(٣) .... (٣) د — .
(٤) م : الطبائعيون .
(٥) م : أنه
(٦) م — .
(٧) م : الأفلاكيون .
(٨) د : وهؤلاء كلهم .
(٩) د جل جلاله .

لابد وأن يكون واجب الوجود لذاته ، ولا يتصور ذلك (١) إلا لواحد ؛ ودلالة ذلك أن الصانع لو كان اثنين ، فاذا أراد أحدهما خلق الحياة فى جسم وأراد (٢) الآخر خلق الموت فى ذلك الجسم ، فاما أن تنفذ إرادتهما (٣) أو تنفذ (٤) إرادة أحدهما دون الآخر . (٥) ونفاذ إرادتهما محال(٥) ، ولو (٦) نفذت إرادة أحدهما دون الآخر صار الذى تعطلت إرادته (٧) مقهورا ، والمقهور لا يكون إلها . فان قيل : إذا(٨) علم أحدهما أن الآخر يريد الحياة(٩) من صاحبه فى جسم(٩)(١٠) يوافقه الآخر(١١) فى ذلك ولا يخالفه بارادة الموت(١٢) فى ذلك الجسم(١٢)(١٣) خصوصا على أصلكم أن الإرادة تلازم العلم . قلنا : الموافقة/بينهما إما أن تقع ضرورة أو اختيارا ، فان(١٤) /٤٠ب

---

(١) م : وذلك لايتصور.

(٢) د — .

(٣) د + وأنه محال

(٤) م — .

(٥) .... (٥) د — .

(٦) د : وإذا .

(٧) د : فالذى تعطلت إرادته صار .

(٨) د : لو .

(٩) .... (٩) م — .

(١٠) م + فيه .

(١١) م — .

(١٢) .... (١٢) م — .

(١٣) م + فيه .

(١٤) م : إن .

وقعت(١) ضرورة يكون (٢) كل واحد منها مضطراً إلى (٣) موافقة صاحبه ، فيكونا (٤) عاجزين ، وإن وقعت (٥) اختيارا يمكن تقدير المخالفة (٦) بينها ، فيتوجه التقسيم .

وقوله : إن(٧) الإرادة تلازم العلم ، قلنا : الإرادة تلازم الفعل دون العلم ؛ بدليل أن ذات الله وصفاته معلومة له وليست بمرادة له (٨) ، وكذا المعدوم الذى (٩) لم يوجد (٩) يعلم أنه لو وجد كيف يوجد معلوم له وليس بمراد له (١٠) .

وأما الرد على من يقول(١١) بالنور والظلمة فنقول : وافقتمونا على أن الظلمة حادثة ، فنقول : حدثت الظلمة بذاتها أم بإحداث النور إياها ، إن قلتم بذاتها ، فقد صرحتم بحدوث شيء بدون الصانع ، وفيه تعطيل الصانع لا

---

(١) م : قلت .
(٢) م : كان .
(٣) م : إلا .
(٤) م : فيكونان .
(٥) م : قلت .
(٦) م : اختيار الخلاف .
(٧) م — .
(٨) د — .
(٩) .... (٩) م — .
(١٠) د — .
(١١) م : قال .

إثبات صانعين . وإن (١) قلتم بإحداث النور إياها فهو الذى أحدث أصل الشرور والقبائح (٢) وهو خلاف أصلكم (٢) .

وأما قول المثلثة فباطل (٣) أيضا ؛ لأنه لا دليل لهم على تقسيمهم بثلاثة أقانيم (٤) لا من جهة العقل ولا من جهـة النقل ،/ولأنهم جعلوا الذات مع العلم والحياة ثلاثة(٥) ، فهلا جعلوا مع القدرة والإرادة خمسة ، ومع السمع والبصر سبعة ، إلى غير ذلك من صفات الكمال . وقول من جعـل مريم صاحبة(٦) وعيسى ولدا أشنع ؛ لأن (٧) فيه إثبات الحاجة والتجزئة لله تعالى(٨) ، وذلك كله(٩) من أمارات الحـدث .

٤١/أ

وأما الرد على الطبائعية فنقول بأن (١٠) الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة كلها أعراض لا قيام لها بذاتها ولا بقاء لها فى نفسها (١١)، وهى

---

(١) م : فان .

(٢) .... (٢) م — ، وجاءت على هامش النص فى د .

(٣) م ، د : باطل .

(٤) د : بالأقاليم الثلاثة .

(٥) د — .

(٦) د : من زعم بأن مريم زوجة .

(٧) م : فان .

(٨) د — لله تعالى .

(٩) م — .

(١٠) م : هذه .

(١١) م : أنفسها .

تحدث ساعة فساعة ، ومحالهاّ أيضا(١) محال الحوادث ، فتكون أيضا حادثة ، فلابد لها من محدث .

وأما الرد على المنجمة فنقول : كل هذه الكواكب دائرة سائرة متنقلة من برج إلى برج ، متحولة من حال إلى حال عندكم من سعد ونحس وكسوف وخسوف واحتراق وأوج وهبوط ، وكل ذلك أمارة كونها(٢) مسخرة مقهورة ، والصانع هو الله تعالى الواحد القهار .

(١) د — .
(٢) م : لكونها .

القول فى تنزيه الصانع عن سمات الحدث

ثم إن صانع العالم / يستحيل أن يكون جسما أو ذا صورة أو فى جهة أو /٤١ب مكان(١) . وزعمت اليهود وغلاة الروافض والمشبهة والكرامية(٢) أنه جسم . وهشام بن الحكم (٣) يصفه بالصورة . وقالت المشبهة والكرامية إنه متمكن على العرش ، وقال بعضهم(٤) : إنه على العرش لا بمعنى التمكن ، ولكن يثبتون جهة فوق(٥) . وقالت النجارية(٦) : إنه بكل مكان بالذات(٧) . وقالت المعتزلة : إنه بكل مكان بالعلم لا بذاته . وكل ذلك فاسد (٨) لأن فيه أمارات (٩) الحدث ؛ فان الجسم مجتمع ، وكل مجتمع يجوز افتراقه ، وكذا يكون مقدرا بمقدار يتصور أن يكون أكبر منه أو أصغر ، فاختصاصه بهذا القدر لا يتصور(١٠) إلا بتخصيص مخصص . وكذا الصور مختلفة ،

---

(١) د : أو فى سلطان .

(٢) أصحاب محمد بن كرام المتوفى عام ٢٥٥ هـ — ٨٦٨ م ، أنظر رسالتنا « فخر الدين الرازى وموقفه من الكرامية » كلية الآداب — جامعة الاسكندرية .

(٣) هو أبو محمد هشام بن الحكم مولى بنى شيبان من متكلمى الشيعة ، توفى بعد نكبة البرامكة بمدة .

(٤) د : وبعضهم قال .

(٥) م : الفوق .

(٦) أصحاب الحسين بن محمد النجار ، يعده صاحب مقالات الاسلاميين من المرجئة أنظر ج١ ص ١٩٩ ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد .

(٧) د — .

(٨) م : باطل .

(٩) م : من أمارات .

(١٠) د : يكون .

واجتماعه على الكل محال ، وتخصيص البعض لا يكون إلا بمخصص . وكذا لو كان متمكنا على العرش لا يتصور إلا أن يكون (١) مقدرا (٢) بمقداره أو أصغر منه أو أكبر (٣) ، فان كان مقدرا (٤) بمقداره أو أصغر منه فلابد أن يكون محدوداً متناهيا ، والتناهي من أمارات الحدث ، وإن(٥) كان أكبر منه فالقدر الذى يوازى العرش يكون مقدرا بمقداره ، فلزم(٦) أن يكون متبعضا متجزئا ، ثم لابد وأن يكون متناهيا من جهة السفل حتى يكون متمكنا عليه(٧) ، وما جاز عليه التناهي من جهة جاز من سائر الجهات ، ولأن التعرى عن المكان والجهة كان ثابتا فى الأزل لإجماع بيننا وبين الخصوم على أن ما سوى الله تعالى محدث ، فلو ثبت التمكن والجهة بعد أن لم يكن ثابتا فى الأزل لحدث فى ذاته معنى لم يكن له(٨) فى الأزل ، فتصير ذاته(٩) محلا للحوادث ، وأنه محال . ٤٢/أ

وقوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى » محتمل ؛ فان الاستواء يذكر ويراد به الاستيلاء ، ويراد به التمام ، ويراد به

---

(١) م : لأنه إما أن يكون .
(٢) د — .
(٣) د : أكبر منه .
(٤) د — .
(٥) د : فان .
(٦) م : فلزمه .
(٧) م — .
(٨) م — .
(٩) م — .

الاستقرار(١) ويراد به التقدير ، ويراد به القصد (٢) ، ويراد به التمكن والاستقرار (٣)فلا يكون للخصم فيه(٤)حجة مع الاحتمال(٥) مع أن الترجيح لما قلنا إنه تعالى (٦) تمدح به ، ولو ذكر الاستواء للمدح فى حق الخلق لا يفهم منه التمكن والاستقرار ، وكما قال(٧) الشاعر :

قد استوى بشر على العـــراق ... من غير سيف ودم مهراق

/وتحقيق ذلك أن التمدح بما يمتاز به عمن لا يدانيه ولا يساويه ، والاستواء /٤٢ب بمعنى التمكن يساويه فيه كل دنىء وحقير ، فلا يكون فيه كثير مدح .

وقول من قال : إنه بكل مكان بالذات (٨) أفسد ؛ لأن المتمكن (٩) فى مكان واحد(٩) يستحيل أن يكون فى مكانين فى حالة واحدة ، فمن استحال عليه التمكن كيف يتصور أن يكون فى الأماكن كلها .

وكذا قول من قال : إنه بكل (١٠) مكان بالعلم لا بذاته (١١) باطل

---

(١) د — .

(٢) م — .

(٣) م — .

(٤) م — للخصم فيه .

(٥) د — مع الاحتمال

(٦) م : قال الله تعالى .

(٧) م : فى قول .

(٨) د — .

(٩) .... (٩) د — .

(١٠) م : فى كل .

(١١) د — لا بذاته .

أيضا(١) لأن من يعلم مكانا لا يصح أن يقال هو فى ذلك المكان بالعلم .

وكذا القول بالجهة باطل أيضا(٢) ،(٣) لأن وجوده فى سائر الجهات محال(٣) ، وتخصيص بعض الجهات(٤) لا يكون إلا بمخصص(٤) ، ولأن من كان بجهة من الشيء لابد وأن يكون بينهما مسافة مقدرة ، يتصور(٥) أن تكون أزيد من ذلك أو أنقص ، فلابد من مخصص لذلك (٦) القدر مع مساواة غيره إياه فى الجواز . ثم نقول (٧) : لا تمدح فى الفوقية من حيث الجهة ؛ (٨) إذ الحارس فوق السلطان من حيث الصورة ، والسلطان فوقه من حيث المرتبة والمنزلة (٨) . وكذا الجواب عن قوله : « وهو القاهر فوق عباده »(٩) ، فانه (١٠) لا يكون تمدحا بالفوقية(١٠) من/حيث الجهة(١١) . /٤٣أ

---

(١) م — باطل أيضاً .

(٢) م — .

(٣) ... (٣) د : لأن من كان بجهة من الشيء ينقطع وجوده عن سائر الجهات .

(٤) ... (٤) م : لابد من مخصص .

(٥) م : ويتصور .

(٦) د : ذلك .

(٧) د — .

(٨) .... (٨) م — .

(٩) سورة الأنعام ٦ أية ١٨

(١٠) .... (١٠) م : فانه لا تمدح فى الفوقية .

(١١) م + إذ الحارس فوق السلطان من حيث الصورة ، والسلطان فوقه من حيث القهر والولاية ، وهو المراد بقوله تعالى : وهو القاهر فوق عباده .

ورفع الأيدى إلى السماء فى وقت (١) الدعاء تعبد كوضع الجبهة على الأرض فى السجود ، والاستقبال إلى الكعبة فى الصلاة . وللمجسمة والمشبهة آيات وأخبار يتمسكون بظاهرها . ولأهل السنة فيها طريقان : أحدهما قبولهـــا وتصديقها وتفويض تأويلها إلى الله تعالى (٢) مع تنزيهه عما يوجب التشبيه ، وهو طريق سلفنا الصالح . والثانى قبولها والبحث عن تأويلها على وجه يليق بذات الله تعالى (٣) ، موافقاً لاستعمال أهل اللسان ، من غير القطع بكونه مراد الله تعالى (٤) ، وهو طريق الخلف(٥) . وطريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أحكم .

---

(١) د — .

(٢) د — .

(٣) د — .

(٤) د — .

(٥) م — وهو طريق الخلف .

القول فى صفات الله تعالى

قال أهل السنة : إن الله تعالى موصوف بصفات الكمال ، منزه عن النقيصة والزوال ، ليست بأعراض تحدث وتنعدم ، بل هى أزلية أبدية قديمة(١) قائمة بذاته(٢) ، لا تشبه صفات/ الخلق بوجه من الوجوه . فهو حى /٤٣ب عالم قادر سميع بصير مريد متكلم إلى ما لا يتناهى من صفات الكمال ، وله حياة وعلم وقدرة وسمع وبصر وإرادة وكلام .

وأنكرت الباطنية والفلاسفة كون الله تعالى(٣) حياً عالما قادراً على التحقيق ، وزعمت (٤) أن ما يوصف به الخلق لا يوصف به الله تعالى . واعترفت المعتزلة باتصاف الله تعالى بأنه حى عالم قادر سميع بصير مريد متكلم ، ولكن أنكرت وجود هذه الصفات وقيامها بذات الله تعالى(٥) إلا فى الكلام والإرادة والفعل ، فزعمت أنها حادثة غير قائمة بذات الله تعالى(٦) . وقسمت الأشعرية الصفات على قسمين : صفات ذات ، وصفات فعل ، فزعمت أن صفات الذات قديمة قائمة بذات الله تعالى (٧) ، وصفات الفعل حادثة غير قائمة بذات الله . وبيان ذلك يأتى فى مسألة التكوين والمكون إن شاء الله تعالى .

---

(١) م — .

(٢) د : قائمة بذات الله تعالى .

(٣) د — .

(٤) د : فزعمت .

(٥) د — .

(٦) د — .

(٧) د — .

ووجه(١) دلالة صحة ما قلنا ما تمدح الله تعالى(٢) في كتابه وتعرف به(٣) إلى عبادة بأسمائه الحسنى فقال : /«هو الحي لا إله إلا هو» ، وقال : (٤) «وهو /٤٤أ العليم الحكيم»(٤) ، «وهو على كل شيء قدير» ، وقال : «وهو السميع البصير» ، وقال : «هو الله الخالق البارىء المصور» إلى غير ذلك من الآيات .

فنقول : لما اتصف الله تعالى(٥) بكونه حيا سميعاً بصيراً قديراً مريداً متكلماً(٦) على التحقيق (٧) ، وهذه أسماء مشتقة من معاني مخصوصة عند أرباب اللسان ، فاذا أطلقت هذه الأسامي على ذات يراد إثبات مأخذ الاشتقاق ، لا مجرد تعريف الذات ، فلو لم تكن والحياة والعلم والقدرة قائمة بذات الله تعالى ، لكان إطلاق هذه الأسماء(٨) على الله(٩) بطريق اللقب ، والعلم بها بطريق الحقيقة ، وهذا لا يجوز .

فإن قيل : لو أثبتنا هذه المعاني وراء الذات لزمنا القول بالقدماء ، وأنه مناف (١٠) للتوحيد .

---

(١) د — .

(٢) د — .

(٣) د — .

(٤) .... (٤) د — .

(٥) د — .

(٦) م : عالما قادرا .

(٧) م — على التحقيق .

(٨) م : الأسامي .

(٩) م : عليه .

(١٠) د : مناق .

قلنا : مهما دللنا على أن اطلاق هذه(١) الأسامى المشتقة على الذات بطريق الحقيقة يقتضى قيام هذه المعانى (٢) بذات الله تعالى (٣) وجب القول بقيامها بذات الله تعالى (٤) نظراً إلى هذه الأسامى . والقول بالقدماء إنما يلزم(٥)لو كانت هذه المعانى أغياراً للذات ، ونحن ننكر ذلك ، فمن ادعاه فعليه البيان . ثم نتبرع ببيان /ذلك فنقول : صفات الله (٦) ليست عين الذات /٤٤ب كما زعمت المعتزلة ، وليست (٧) غير الذات كما ذهبت إليه الكرامية ، بل نقول : كل صفة من صفات الله تعالى (٨) لا هى عين الذات ولا غير الذات ، وكذا (٩) فى كل صفة مع صفة أخرى (٩) لا هى عينها ولا غيرها (١٠)، لأن حد الغيرين موجودان تصور (١١) وجود أحدهما مع عدم الآخر ، وذا لا يتصور فى صفات الله تعالى مع ذاته ، ولا(١٢) فى كل صفة مع صفة أخرى ، فلا يكونان غيرين(١٣) كالواحد من العشرة ،

---

(١) م — .

(٢) م : يقتضى قيامها .

(٣) د — .

(٤) د — .

(٥) م ، د + أن .

(٦) م : صفاته .

(٧) د : ولا .

(٨) م — .

(٩) د — .

(١٠) ... (١٠) د — .

(١١) م : يقدر .

(١٢) د : وكذا .

(١٣) م : متغايرين .

بخلاف الصفات المحدثة ؛ لأن (١) قيام الذات بدون تلك الصفة المعينة متصور فيكونان غيرين (٢) . ويجوز أن يكون لله تعالى(٣) صفات لا نعرفها على التفصيل عندنا خلافاً للمعتزلة ، وكذا فى الأسماء لقول النبى(٤) عليه السلام : أنا أعلمكم بالله وأخشاكم لله ، وكذا قوله(٥) عليه (السلام) (٦) فى دعائه المعروف (٦) : أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب عندك .

ولكن مع هذا لما عرفناه بالاجمال أنه موصوف بصفات الكمال فقد عرفناه حق معرفته . ولا يصح أن يقال :/صفاته حلت (ق) ذاته ، ولا أن /٤٥أ ذاته محل لصفاته ؛ لأن الحلول انتقال ، والانتقال فى الصفات محال . ولكن يستعمل ذلك (٧) فى صفات الخلق على سبيل التوسع والمجاز ، ولا (٨) يجوز استعماله فى حق الله تعالى (٩) ، ولكن يقال : صفاته قائمة بذاته . وقال الأشعرى : صفاته موجودة بذاته . ولا يقال (١٠) : صفاته معه أو (١١)

---

(١) م : فان .

(٢) م : فتكون غير الذات .

(٣) د — .

(٤) د : لقوله .

(٥) م : قال

(٦) .... (٦) م — .

(٧) د : ولكن يجوز استعماله .

(٨) م : فلا .

(٩) د — .

(١٠) م + إنه .

(١١) م : ولا .

مجاورة له أو(١) فيه . واحترز بعض أصحابنا عن قـــوله (٢) : عالم بالعلم كي لا يتـــوهم أن العـــلم له آلة ، ولكن قالوا : إنه عالم وله علم (٣) (٤) وهو موصوف به فى الأزل(٤) .

(١) م : ولا .

(٢) د + إنه .

(٣) وهو قول الامام أبو منصور الماتريدى . أنظر تبصرة الأدلة للنسفى مخطوطة القاهرة ٢٤ توحيد فصل بعنوان « الكلام فى إثبات صفات الله تعالى » .

(٤) .... (٤) د — .

القول فى الاسم والمسمى

قال أهل السنة (١) والجماعة من الماتريدية(١) : الاسم والمسمى واحد . وقالت الجهمية(٢) والكرامية والمعتزلة : الاسم (٣) غير المسمى . وقال بعض الأشعرية : الاسم غير التسمية وغير المسمى . وقال بعضهم : الاسم ينقسم إلى (٤) ثلاثة أقسام : أحدها غير المسمى ، والثانى عين المسمى ، والثالث لا هو ولا غيره ، واتفقوا على(٥) أن التسمية غير المسمى ، وهى ما قامت بالمسمى .

والصحيح ما قلنا ، فإن من قال : الله ، صح أن يقال : ذكر الله (٦) ، وصح أن يقال أيضاً (٧) : ذكر اسم الله (٨) ، ولولا (٩) أن الاسم

---

(١) .... (١) د — . وعبارة « من الماتريدية » تأتى فى م بين سطور النص .

(٢) أصحاب جهم بن صفوان القائل بالجبر ، قتل فى آخر ملك بنى أمية .

(٣) م : ان الاسم .

(٤) د : على .

(٥) م — .

(٦) م + تعالى ، وفضلنا هنا أن نذكر لفظ الجلالة بدونها لأن البحث هنا لغوى .

(٧) د : وصح أيضاً أن يقال .

(٨) م + تعالى .

(٩) د : فلولا .

والمسمى واحد لما صح (١) هذا / الاطلاق (١) ؛ دل عليه قوله تعالى : /٤٥ب « فسبح باسم ربك العظيم » (٢) ، وكذا (٣) تقول فى الركوع : سبحان ربى العظيم ، وكذا تعارف أهل (٤) اللسان حتى قال شاعرهم(٥) .

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

والمراد منه ثم السلام عليكما . وكذا إذا قال الرجل : زينب طالق ، واسم إمرأته زينب ، يقع الطلاق على ذات المرأة لا على اسمها . إلا أن الاسم يذكر ويراد به التسمية ، فاذا استعمل الاسم بمعنى التسمية يكون غير المسمى لا محالة ، كما يقال : ما اسمك ؟ فيقول الرجل (٥) : محمد ، يريد به (٦) السؤال عن التسمية ، بدليل أنه ذكره(٧) بكلمة « ما » ، وأنها (٨) لغير

---

(١) .... (١) م : إطلاق ذلك .

(٢) سورة الواقعة ٥٦ آية ٧٤ .

(٣) د — .

(٤) : أربابه .

(٥) م + قد علمتما ولا تخبشا وجها ولا تحلقا الشعر . ويبدو أنه من مطلع القصيدة فقد جاء فى هامش م ، د : أوله .

تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهمـا وما أنا إلا من ربيعة أو مضر

وفى هامش د :

فقوما وقولا ما الذى قد علمتمـا ولا تخبشا وجهـا ولا تحلقا الشعر

(٦) م — .

(٧) م — إ.

(٨) د : ذكر .

(٩) م : وأنه .

العقلاء ، ولو ذكره بكلمة « من » (١) فيقال : من محمد ؟ يقول : أنا ، يضيفه (٢) إلى الذات ، ولا يقول : إن محمداً اسمي ، فدل(٣) ذلك على صحة ما قلنا ، والله الموفق (٤) .

---

(١) د : وإذا استعمل الاسم بكلمة من .

(٢) م : يضيف .

(٣) د : دل .

(٤) د — والله الموفق .

القول فى نفى التشبيه والمماثلة (١)

قد(٢) أثبتنا صفات الكمال لله تعالى رداً على المعطلة ، فلابد من نفى التشبيه والمماثلة (٣) رداً على المشبهة ليتضح المنهج / القويم ، فكلا طرفى /٤٦أ الأمر (٤) ذميم ، وخير الأمور أوساطها . ودلالة ذلك (٥) قوله تعالى : «ليس كمثله شىء وهو السميع البصير »(٦) ، نفى المماثلة بقوله : « وليس كمثله شىء » ، ودل على ثبوت الصفات بقوله : « وهو السميع البصير » .

واختلف القائلون فيما تثبت به المماثلة . قالت الفلاسفة والباطنية وجهم بن صفوان : المماثلة تثبت بالاشتراك فى مجرد الوصف والتسمية ، حتى امتنعوا عن تسمية الله موجوداً وشيئاً وحياً وعالما وقادراً نفياً للمماثلة بين الله تعالى (٧) وبين خلقه ، وهذا باطل (٨) ؛ فإن المماثلة لو تثبت بالوصف العام (٩) لبطل تقسيم أرباب اللسان بين الأشياء من تسميتهم لبعض الأشياء

---

(١) د : القول فى نفى المماثلة والتشبيه .

(٢) د : فقد .

(٣) م : المماثلة والتشبيه .

(٤) م : الأمور

(٥) د : دل على ذلك .

(٦) سورة الشورى ٤٢ آية ١١ ، د — وهو السميع البصير .

(٧) د — .

(٨) د : فاسد .

(٩) د : فأنه لو تثبت المماثلة بوصف العام .

جنسا ولبعضها ضداً ولبعضها خلافا ولبعضها مثلا ، بل كانت الأشياء كلها متماثلة ، حتى كان العجز مثلا للقدرة (١) ، والسكون (٢) مثلا للحركة ، والشهد مثلا للسم ، وهذا(٣) مما يحيله العقلاء .

وقالت المعتزلة : المماثلة (٤) تثبت بالاشتراك فى أخص الأوصاف فإن للعلم مثلا ثلاثة أوصاف (٥) : الوجود والعرض والعلم (٦) ،/فالوجود /٤٦ب أعم الأوصاف(٧) والعرض(٨) أوسطها والعلم أخصها . فالعلم يماثل العلم من حيث(٩) كونه(١٠) علما لا من حيث(١١) كونه(١٢) موجوداً وعرضاً ، ولهذا امتنعوا عن وصف (١٣) الله تعالى (١٤) بالعلم نفياً للماثلة (١٥) بين

---

(١) د : حتى صارت القدرة مثلا للعجز .

(٢) د : والعجز .

(٣) د + كله .

(٤) د + إنما .

(٥) م : أوصاف ثلاثة .

(٦) م : وجود وعرض وعلم .

(٧) م : أوصافه

(٨) م : والعرضية

(٩) م — من حيث .

(١٠) م : لكونه .

(١١) م — من حيث

(١٢) م : اكونه .

(١٣) م : اتصاف .

(١٤) د — .

الله وبين خلقه (١٥)، وهذا أيضاً فاسد، فان القدرة التي يحمل الانسان بها (١) عشرة أمناء (٢) تشارك القدرة التي يحمل بها غيره مائة من في أخص أوصافها(٣) ومع ذلك لا تماثلها .

وعندنا المماثلة إنما تثبت بالاشتراك في جميع الأوصاف ، حتى لو اختلف في وصف واحد لا تثبت المماثلة ، مثال ذلك أن العلم منا موجود وعرض وعلم ومحدث وجائز الوجود ويتجدد في كل زمان ، ولو أثبتنا العلم صفة لله تعالى لكان موجوداً وصفة وقديما وواجب الوجود (٤) ودائماً (٥) من الأزل إلى الأبد ، فلا يماثل علم الخلق (٦) . وحد المثلين عندنا أن يجوز على أحدهما من الأوصاف ما يجوز على الآخر ، وقيل : حد المثلين ما يسد أحدهما مسد الآخر ، وذلك (٧) منفى بين صفات الله تعالى (٨) وصفات الخلق ، فلا يكونان مثلين .

= (١٥) .... (١٥) م — ٠

(١) د : يحمل بها الانسان .

(٢) جاء في لسان العرب في مادة «من» : « والمن لغة في المنا الذى يوزن به ، الجوهرى : والمن المنا ، وهو رطلان ، والجمع أمنان ، وجمع المنا أمناء ، ابن سيده : المن كيل أو ميزان ، والجمع أمنان »

(٣) د : الأوصاف .

(٤) د + لذاته .

(٦) د + أيضا .

(٧) د : فلا يكونان مثلين .

(٨) م : فهذا .

القول فى أزلية كلام الله تعالى

قال أهل الحق (١) : إن الله تعالى/متكلم بكلام واحد أزلى قائم بذاته ، ٤٧/أ لا يفارق ذاته ولا يزايله ، ليس من جنس الحروف والأصوات غير متجزىء ولا متبعض .

وزعم جمهور المعتزلة أن الله تعالى لم يكن متكلماً فى الأزل حتى خلق لنفسه كلاما ثم تكلم به (٢) ، وأن كلامه حادث غير قائم بذاته . ثم اختلفوا فيما بينهم :

قال بعضهم : إنه من جنس الحروف والأصوات حتى صار متكلما بخلق الحروف والأصوات فى محل القراءة .

وقال بعضهم : إنه من جنس الحروف والأشكال ، حتى صار متكلماً بإحداث الحروف فى اللوح المحفوظ .

وقال بعض الناس : نقر بكلام الله تعالى ، ولكن (٣) نتوقف فى أنه حادث أم قديم ، مخلوق أم غير مخلوق .

وحجتنا فى ذلك أن الحى لو لم يكن موصوفاً بالكلام لكان موصوفاً بضد من أضداده نحو السكوت والخرس والطفولية ، وكل ذلك من النقائص ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ؛ ولأن التعرى عن الكلام لو كان ثابتاً فى الأزل

---

(١) د : السنة .
(٢) م — ثم تكلم به .
(٣) د — .

ثم اتصف بالكلام لتغير عما كان عليه ، والتغير من أمارات الحدث ؛ ولأن الكلام لو كان/حادثاً لا يخلو إما أن حدث في ذاته كما زعمت الكرامية /٤٧ب فيصير محلا للحوادث ، وإما أن حدث لا في محل ، وأنه محال ، ولا قائل به ؛ ولأنه إذا لم يكن قائماً بالمحل لا يكون(١) اتصاف ذاته(٢) به أولى من من اتصاف ذات آخر ، وإما أن حدث في محل آخر فيكون المتكلم به ذلك المحل لا من أحدثه ، كالسواد والبياض (٣) والحركة وسائر الصفات (٤) .

ثم إن (٥) حقيقة الكلام هو المعنى القائم بالذات الذى تدل (٦) عليه الحروف والأصوات كما قال الشاعر :

إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

ولهذا سمى أهل اللغة كل عبارة تدل على معنى كلاما لا غير . وقد صرح الكتاب(٧) بكلام النفس حيث قال تعالى (٨) « يخفون فى أنفسهم ما لا يبدون لك » (٩) . والرجل يقول لغيره : لى معك كلام أريد أن أخبرك به . إلا أن هذه الألفاظ سميت كلاما لدلالتها على الكلام . وكذا الأمة أجمعت

---

(١) م : لم يكن .
(٢) م : هذا الذاته .
(٣) د — .
(٤) د : ونحوهما .
(٥) م — .
(٦) م : دل .
(٧) م — .
(٨) د — .
(٩) سورة آل عمران ٣ آية ١٥٤ .

على تسمية ما فى المصحف كلام الله تعالى (١) . واتفقنا مع الخصوم على أن كلام الله تعالى معنى واحد وله حقيقـــة/واحدة ، والأشكال المنقوشة على /٤٨أ القرطاس تخالف بحقيقتها الأصوات المقطعة فى اللهوات . فلو كانت(٢) الحروف المكتوبة كلاما حقيقة لم تكن الأصوات المقطعة كلاما حقيقة ، وكذا على القلب ، ومع ذلك يسمى كل واحد منهما كلاما(٣) ، ولا مناسبة بينهما إلا من حيث الدلالة ، فان الحروف (٤) المكتوبة(٥) تدل(٦) على عين ما يدل عليه الملفوظ ، فعلم (٧) أن كل واحد منهما يسمى كلاما لدلالته(٨) على الكلام ، وهو معنى قول سلفنا الصالح : إن كلام الله تعالى(٩) مكتوب فى مصاحفنا ، مقروء بألسنتنا ، محفوظ فى قلوبنا ، غير حال فيها ، كما أن النار مذكورة على اللسان ، مكتوبة على القرطاس ، غير حالة فيهما . فأما القرآن تارة يطلق على المقروء ، وتارة يطلق على القراءة ، وتارة يطلق على المكتوب ، فاذا ذكر اسم القرآن مع قرينة(١٠) تدل على المقروء كان قديماً

---

(١) د — .

(٢) م : كان .

(٣) م : ومع ذلك كل واحد منهما يسمى كلاما .

(٤) م — .

(٥) م : المكتوب .

(٦) م : يدل .

(٧) د : علم .

(٨) د : لدلالتها .

(٩) د — .

(١٠) د : دلالة .

غير مخلوق ، كما قلنا القــــرآن كلام الله غير مخلوق . وإذا ذكر مع قرينة تدل على القراءة ، كما يقال : قرأت نصف القرآن أو ثلثه أو ربعه ، أو ذكر مع/ قرينة تدل على المكتوب ، كما يقال : يحرم على المحدث مس القرآن ، كان /٤٨ب المراد منه الحروف (١) الدالة (٢) على كلام الله تعــــالى (٣) ، فيكون حادثاً ومخلوقاً ، خلافاً لما توهمت الحنابلة أن حروف القرآن غير مخلوقة (٤) وهو باطل ، لما أن ما يتجزى ويتبعض(٥) لا بد وأن يكون حادثاً مخلوقاً .

وقول من توقف فى أن كلام الله تعــالى (٦) حادث أم قديم ، مخلوق أم غير مخلوق باطل ؛ لأن التوقف موجب الشك ، والشك فيما يفترض اعتقاده كالإنكار ، وهما (٧) سواء ، فيكون كمن زعم أنى اعتقــد أن الله تعــالى (٨) موجود ، ولكن أتوقف فى أنه واحد أو اثنان أو ثلاثة (٩) لاختلاف الناس فى ذلك .

---

(١) م — .

(٢) م : الدلالة .

(٣) د — .

(٤) م : مخلوق .

(٥) د : لما أنه يتجزى ويتبعض .

(٦) د — .

(٧) د — ، وجاءت فى م بين سطور النص .

(٨) د — .

(٩) د : بقعة سوداء طمست الكلمة .

فإن قيل : لو كان كلام (١) الله تعالى قديماً وهو الأمر والنهي(١) كيف يصح الأمر والنهي والمأمور والمنهي لم يوجد بعد ؟

قلنا : كما صح عندكم الخطاب (٢) على من كان فى عصرنا الآن بكلام حدث فى عصر النبي عليه السلام ، وهم معدومون (٣) فى ذلك الوقت . فكل جواب لكم فيه فهو جوابنا عن هذا الاشكال . ثم نقول :/ الأمر /٤٩أ والنهي (٤) للمعدوم ليجب فى الحال لا يجوز وأما الأمر ليجب وقت وجوده جائز . فان قيل: سمعنا الله تعالى(٥) يقول : « إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه » (٦) كيف يستقيم الإخبار فى الأزل عن إرسال نوح بلفظ الماضي ، ونوح وقومه لم يوجدوا (٧) بعد؟ قلنا أخبار الله لا تتنوع إلى الماضي والمستقبل ، بل نقول : قام بذات الله تعالى (٨) فى الأزل إخبار عن إرسال نوح مطلقاً ، وأنه باق (٩) من الأزل إلى الأبد ، فقبل الإرسال كانت الصيغة الدالة عليه

---

(١) ....(١) د : بقعة سوداء طمست العبارة ، ويظهر من كلمة النهي حروف النون والهاء والياء .

(٢) م — .

(٣) د : وهو معدوم .

(٤) م — .

(٥) د — .

(٦) سورة نوح ١ ، ٧١ آية ١

(٧) د : يوجد .

(٨) د — .

(٩) د : باقى .

إنا نرسل نوحاً ، وبعد الإرسال : إنا أرسلنا نوحاً (١) ، والتغير يكون (٢) فى الخبر لا فى الإخبار . هذا كما قلنا فى علم الله : إنه قائم بذات (٣) الله تعالى (٤) فى الأزل علم بأن نوحاً مرسل ، وعلمه باق (٥) من الأول إلى الأبد ، فقبل وجوده يعلم أنه سيوجد ويرسل ، وبعد وجوده علم (٦) بذلك العلم أنه(٦) وجد وأرسل ، والتغير يكون فى العلوم لا فى العلم ، فكذا هنا .

ثم اختلف أهل السنة أن كلام الله تعالى (٧) مسموع أم غير مسموع (٨) فاختار الأشعرى أن كل موجود / كما يجوز أن يرى يجوز أن يسمع . /٤٩ب وقال بن فورك (٩) : المسموع عند قراءة القارىء شيئان : صوت القارىء ، وكلام الله تعالى . وقال أبو بكر (١٠) الباقلانى (١١) على (١٢)

---

(١) م — .

(٢) م — .

(٣) د : بذاته

(٤) د — الله تعالى .

(٥) د : باقى .

(٦) ... (١٧) د : بقعة سوداء طمست العبارة .

(٧) د : كلامه تعالى .

(٨) م : عبارة « أم غير مسموع » مشطوبة ومكتوب بعدها « أم لا » وأنظر فى هذه المسألة بالتفصيل فى كتابنا .
Kkoleif, A Study on Fakhr al Din al Razi, pp. 131 - 138.

(٩) هو الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك أحد أعلام المذهب الأشعرى توفى عام ٤٠٦ هـ — ١٠١٥ م .

(١٠) م — .

(١١) هو محمد بن الطيب القاضى أبو بكر الباقلانى من أكبر من نصر مذهب الأشعرى توفى عام ٤٠٣ هـ — ١٠١٢ م .

(١٢) م : فى .

العادة الجارية ولكن يجوز أن يسمع الله تعالى (١) كلامه من شاء من خلقه على خلاف العادة. وعند هؤلاء سمع موسى كلام الله تعالى (٢) من غير واسطة وقال أبو اسحق الاسفرايني (٣) ومن تابعه : إن كلامه تعالى (٤) غير مسموع أصلا ، وهو اختيار الشيخ الأمام (٥) رئيس أهل السنة والجماعة أبي منصور (٥) الماتريدي . وقوله تعالى : « حتى يسمع كلام الله » (٦) أراد حتى يسمع ما يدل على كلام الله ، كما يقال : سمعت علم فلان ، أى ما يدل على علمه أو يقال (٧) : أنظروا (٨) إلى قدرة الله ، أى ما يدل على قدرته . وعند هؤلاء سمع موسى عليه السلام (٩) صوتاً « لا على كلام الله تعالى إلا أنه لم يكن فيه واسطة الكتاب والملك ، فسمى كليم الله تعالى(١٠) لذلك . وشرحة فى الكفاية (١١) ومن الله الهداية .

---

(١) د — .

(٢) د — .

(٣) هو الأستاذ أبو اسحق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن مهران الاسفرايني الملقب بركني الدين الفقيه الشافعي المتكلم الأصولي على مذهب الأشعرى توفى عام ٤١٨ هـ . ١٠٢٧ م .

(٤) د —

(٥) .... (٥) د .

(٦) سورة التوبة « آية ٦ »

(٧) د : ويقال .

(٨) م : أنظر .

(٩) د — عليه السلام .

(١٠) د — .

(١١) يقصد كتابه الكفاية فى الهداية .

القول فى التكوين والمكون[١]

قال أصحابنا :/إن جميع الصفات قديمة قائمة بذات الله تعالى . وقالت ‎/٥٠أ الأشعرية والمعتزلة : ما كان من صفات الذات فهو قديم قائم بذات الله تعالى(٢)، ولما كان من صفات الفعل فهو حادث غير قائم بذات الله تعالى(٣) نحو (٤) التكوين (٥) والرزق والإحياء والإماتة وغير ذلك . ثم اختلفوا فيما بينهم أن التكوين إذا لم يقم بذات الله تعالى (٦) هل (٧) هو (٨) عين المكون أو غيره (٩) . فزعم الأشعرى أنه عين المكون ، وزعم عامة المعتزلة أنه وراء المكون . ثم اختلفت المعتزلة فى محله ، قال أبو الهذيل (١٠) : إن التكوين قائم بالمكون . وقال بن الرونـــدى (١١) أوبشر ابن

---

(١) أنظر هذه المسألة بالتفصيل فى كتابنا
A study on Fakhr al - Din al Razi . pp. 118 - 130 .

(٢) د — .

(٣) د — .

(٤) م — .

(٥) م : والتكوين .

(٦) د — .

(٧) د — .

(٨) د : فهو .

(٩) د : أم غير المكون .

(١٠) هو محمد بن الهذيل العلاف أحد شيوخ المعتزلة توفى ٢٢٧ هـ — ٨٤١ م .

(١١) هو أبو الحسين أحمد بن يحيى الرونلدى الرافضى الملحد ، قيل إنه مات ٢٥٠ هـ ، ٨٦٤ م وقيل ٢٩٨ هـ — ٩١٠ م وقيل ٣٠١ هـ — ٩١٣ م ، أنظر الانتصار للخياط ، مقدمة نيبرج ص ٣٠ — ٤٣ القاهرة ١٩٢٥ .

المعتمر (١) : إنه لا فى محل . وقالت الكرامية : إن التكوين حادث قائم بذات الله تعالى (٢) ويوصف الله تعالى (٣) عندهم فى الأزل أنه خالق بالخالقية الحادثة (٤) وأنها عبارة عن القدرة على الخلق .

والصحيح ما قلنا ، لقوله تعالى « هو الله الخالق البارىء المصور » (٥) وصف ذاته بأنه (٦) خالق(٧) ،وذاته أزلى وكلامه أزلى ، فلو كان التكوين حادثاً لم يكن الله تعالى/موصوفاً به (٨) فى الأزل ، فيكون مجازا أو كذباً /٥٠ب تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً (٩) .

وتحقيق ذلك أن الخالق اسم مشتق من الخلق كالعالم من العلم ، وإنما يتحقق الاسم المشتق من المعنى على من قام به ذلك المعنى ، كالمتحرك يطلق (١٠)

---

(١) أحد شيوخ المعتزلة توفى فى حدود عام ٢١٠ هـ — ٨٢٥ م أنظر الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٩٤ — ٩٤ طبعة القاهرة ١٩٤٨ .

(٢) د — .

(٣) د — .

(٤) د — ، وجاءت فى م بين سطور النص ، أنظر فى ذلك رسالتنا للماجستير فخر الدين الرازى وموقفه من الكرامية ص ١٠٩ — ١١٩ .

(٥) سورة الحشرة ٥٩ آية ٢٤

(٦) د : بكونه .

(٧) د : خالقاً .

(٨) م — .

(٩) د — علوا كبيراً .

(١٠) د — ، وجاءت فى م بين سطور النص .

على من قامت (١) به الحركة .

وتأويل الكرامية بأنه خالق فى الأزل بمعنى الخالقية ، وأنها (٢) عبارة عن القدرة على الخلق ، تأويل فاسد ؛ فإن الاسم المشتق من القدرة هو القادر لا الخالق ، ولأن القادر على الزنا لا يوصف بكونه زانياً ، وكذا فى سائر الصفات (٣) ؛ ولأن اسم الخالق اسم مدح فلو لم يكن الله تعالى(٤) موصوفاً به فى الأزل واتصف به الآن فقد اكتسب بوجود الخلق زيادة مدح لم يكن فى الأزل ، وأنه محال .

وأما المعتزلة فهو أن التكوين لو كان حادثاً لا يخلو أما أن يكون حادثاً بتكوين الله تعالى (٥) إياه أو (٦) بدون التكوين ، فإن (٧) قالوا (٨) بالأول نقول : ذلك التكوين حادث أم قديم ؟ فان (٩) قالوا (١٠) : قديم (١١)

---

(١) د : قام .

(٢) م : وهو .

(٣) د : فكذلك سائر الصفات .

(٤) م — الله تعالى .

(٥) د — .

(٦) د : أم .

(٧) م : إن .

(٨) م ، د : قال .

(٩) م : إن .

(١٠) م ، د : قال .

(١١) م : هو قديم .

فهو الذى ندعيه ، وإن قالوا : /(١) حادث فيعود السؤال (٢) إلى أن يتسلسل /٥١أ
وإن قالوا (٣) : بدون التكوين ، فاذا جاز حدوث حادث بدون التكوين
وفيه تعطيل الصانع ؛ ولأن التكوين لو كان حادثاً لا يخلو إما أن حدث فى
ذاته كما ذهبت إليه الكرامية ،وهو فاسد لما فيه من جعل القديم محلا للحوادث.
وأما إن حدث لا فى محل كما ذهب إليه ابن الروندى وبشر ابن المعتمر ،
وهو (٤) محال لاستحالة وجود الصفة لا فى محل ؛ ولأن التكوين إذا لم
يكن قائماً بمحل ، لم يكن اتصاف ذاته به (٥) أولى من اتصاف ذات آخر .
وأما إن حدث فى ذات آخر كما قال أبو(٦) الهذيل إن تكوين كل جسم
قائم بذلك الجسم ، فيلزم من هذا أن يكون كل جسم خالقاً ومكوناً لنفسه ،
وأنه محال (٧) . على أن هذا الكلام لا يصح فى الأعراض ؛ لما أن قيام الشىء
بالعرض محال ؛ ولأن التكوين لو كان هو المكون أو قائماً به لكان وجود
المكون بنفسه واستغنى فى وجوده عن غيره ، فيكون قديماً . والخصم إنما

---

(١) د : قال ، م : قلت .

(٢) م : فالسؤال يعود .

(٣) م ، د : قال .

(٤) د : وأنه .

(٥) م — .

(٦) م : ابن .

(٧) م — وأنه محال .

امتنع / عن القول بقدم التكوين تحرزاً عن القول بقدم المكونات، وقد وقع /٥١ب
فيما تحرز عنه ، مع ركوب هذا المحال ؛ ولأن السواد لما كان مكوناً وهو بعينه
تكوين عندكم ، فكل ذات قام به السواد قام به التكوين لا محالة ، ضرورة
اتحادهما ، فاذا (١) وصفت الذات بأنه أسود لقيام السواد به لأمكن أن
نصفه بأنه مكون لقيام التكوين به ، وإذا (٢) لم تصف الله بأنه أسود لأن
السواد لم يقم به ، لا يمكنك أن تصفه بأن مكون لأن (٣) التكوين لم يقم
به . هذا كالخبر ، متى كان صدقاً فكل ذات قام به كان (٤) مخبراً صادقاً ،
وكل ذات لم يقم به لم يكن (٥) مخبراً ولا صادقاً ضرورة اتحادهما .

فان قيل : لو كان التكوين أزلياً(٦) ، وهو قائم بذات الله تعالى(٧) ،
لتعلق وجود العالم به(٨) فى الأزل فيكون العالم قديماً لا حادثاً(٩) .

قلنا: متى سلمتم (١٠) تعلق وجود العالم بالتكوين فقد سلمتم(١١) حدوث

---

(١) م : إذا .
(٢) م : فاذا .
(٣) د : لما أن .
(٤) د : يكون .
(٥) د : لا يكون .
(٦) د : التكوين لو كان أزليا .
(٧) د : —
(٨) د : لتعلق به وجود العالم .
(٩) م — لا حادثا .
(١٠) م : سلمت .
(١١) م : سلمت

العالم ؛ إذ القديم ما لا يتعلق وجوده بغيره ، وما يتعلق وجوده / بغيره /٥٢أ فهو حادث . ثم نقول : والتكوين فى الأزل ماكان ليكون العالم به فى الأزل بل ليكون كل شىء كائنا به وقت وجوده على حسب علمه وإرادته ، والتكوين(١) باق (٢) (٣) من الأزل إلى الأبد(٣) ، فيتعلق وجود كل موجود وقت وجوده بتكوينه الأزلى ، هذا(٤) كمن علق طلاق امرأته فى شعبان بدخول رمضان يبقى التطليق حكماً إلى رمضان لتعلق الطلاق وقت وجوده بذلك التعليق ، وكمن جرح إنساناً يوم السبت فسرى وتعدى (٥) حتى مات المجروح يوم الجمعة ، كان الجارح قاتلا من يوم السبت ، وإن ظهر أثره يوم الجمعة ، فكذلك (٦) ها هنا .

والقاطع للشغب أن نقول : هل تعلق وجود العالم بذات القديم أو بصفة من صفاته عندكم أم لا ؟ إن قالوا : لا ، فقد صرحوا بتعطيل الصانع ، وان قالوا : نعم ، قلنا : هل اقتضى ذلك قدم العالم أم لا ؟ فكل جواب لكم عنه فهو جوابنا (٧) عن هذا الاشكال (٧) فى التكوين .

---

(١) م : وتكوينه .

(٢) د : باق إلى النهاية .

(٣) .... (٣) د — .

(٤) م — .

(٥) د — .

(٦) د : فكذا .

(٧) .... (٧) م — .

على أن عند الأشعرى تعلق وجود العالم بخطاب «كن» فيكون تكويناً ،
وأنه قديم قائم بذات الله تعالى(١) ، / فيكون مناقضاً لقوله فى مسألة (٢) /٥٢ب
التكوين . والله الموفق .

(١) د — .

(٢) د — .

القول فى جواز رؤية الله تعالى (١)

ذهب أهل الحق إلى أن رؤية الله تعالى بالأبصار جائزة عقلا وواجبة سمعاً للمؤمنين فى الدار (٢) الآخرة خلافاً للمعتزلة والخوارج والنجارية والزيدية(٣) من الروافض . وافترقت المعتزلة فيما بينهم أن (٤) الله(٥) تعالى هل يرى ذاته أم لا ، فاعترفت عامتهم أنه يرى (ذاته) ، وأنكرت طائفة منهم أنه يرى ويرى .

وحجة أهل الحق سؤال موسى عليه السلام(٦) الرؤية من الله تعالى كما أخبر بقوله جل جلاله(٧) قال : « رب أرنى أنظر إليك » (٨) ، مع أنه عرف الله حق معرفته منزها عن التشبيه والجهة والمقابلة ، واعتقد أنه تعالى (٩) مع ذلك مرئى حتى سأله أن يريه ، فمن زعم استحالة رؤية الله تعالى(١٠) فقد ادعى معرفة ما جهله موسى عليه السلام من صفات الله

---

(١) أنظر هذه المسألة بالتفصيل فى كتابنا

A Study on Fakhr al-Din al Razi pp. 118 - 130.

(٢) م : دار .

(٣) نسبة إلى زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب .

(٤) م : أنه .

(٥) م — .

(٦) م — عليه السلام .

(٧) د — جل جلاله .

(٨) سورة الاعراف ٧ آية ١٤٣ .

(٩) د — .

(١٠) د — .

تعالى (١) ، وهذا فاسد ، ولأن الله تعالى (٢) علق رؤيته باستقرار الجبل بقوله عز وجل (٣) : « فإن استقر مكانه فسوف تراني » (٤) ، واستقرار الجبل / ممكن عقلا ، والتعليق بالممكن يدل على إمكانه ، ولأن (٥) الله (٦) /٥٣أ تعالى أخبر أنه تجلى للجبل ، وهو عبارة عن خلق الحياة والعلم والرؤية للجبل ، نص عليه الشيخ الإمام علم الهدى (٧) أبو منصور الماتريدى (٨) رحمه الله ، فيدل على جواز الرؤية .

فإن قيل : إن كان ما ذكرتم يدل على جواز الرؤية فقوله : « لن تراني » (٩) وأنه يقتضى النفى على التأبيد يدل على استحالته . قلنا : نحن استدللنا بالآية على جواز الرؤية ، وقوله : « ولن تراني » يقتضى نفى الوجود لا نفى الجواز ، فلا يقع التعارض . وقوله : إنه نفى على التأبيد ، لا نسلم بأن كلمة « لن » للتأبيد ، بل هى للتأكيد فحسب ، الدليل عليه قوله تعالى خبراً عن مريم رضى الله عنها (١٠) « فلن أكلم اليوم إنسيا » (١١) قرنها باليوم ،

---

(١) د — .
(٢) د — .
(٣) د — عزوجل .
(٤) سورة الأعراف ٧ آية ١٤٣ .
(٥) د : ولأنه .
(٦) د — .
(٧) د — علم الهدى .
(٨) م — .
(٩) سورة الأعراف ٧ آية ١٤٣ .
(١٠) ن — رضى الله عنها .
(١١) سورة مريم ١٩ آية ٢٦ .

وأنه للتوقيت(١) ، والتأقيت(٢) مع التأبيد يتناقضان(٢). ولو(٣) كان للتأبيد لكان (٤) المراد منه النفي في دار الدنيا لا في دار (٥) الآخرة ، والدليل عليه قوله تعالى : « ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم » (٦) ، ثم أخبر أنهم يتمنون/الموت في الآخرة بقوله جل جلاله (٧) : ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك » (٨) . وقوله تعالى (٩) : « وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة » (١٠) يدل على رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة ؛ فان أهل اللغة اتفقوا أن « النظر» إذا عدى بكلمة « إلى » يراد به رؤية العين. وكذا قوله تعالى : « فمن كان يرجو لقاء ربه » (١١) ، إلى غير ذلك من الآيات ، واللقاء هو الرؤية . وكذا قوله تعالى ؛ « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة »(١٢) ذكر عامة أهل التفسير مرفوعاً إلى رسول الله صلى عليه الله وسلم(١٣) أن

/٥٣ب

---

(١) م — وأنه للتأقيت .

(٢) ... (٢) م : والتأبيد مع التوقيت يتناقضان .

(٣) م : فلو .

(٤) م : لكان .

(٥) د الله

(٦) سورة البقرة ٢ آية ٩٥ .

(٧) د — جل جلاله .

(٨) سورة الزخرف ٤٣ آية ٧٧ .

(٩) د — .

(١٠) سورة القيامة ٧٥ آية ٢٢ ، ٢٣

(١١) سورة الكهف ١٨ آية ١١٠ .

(١٢) سورة يونس ١٠ آية ٢٦ .

(١٣) د : عليه السلام .

المراد من الزيادة رؤية الله تعالى . والأحاديث فى هذا الباب كثيرة ، وأشهرها قول(١) النبي(٢) عليه السلام « إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر يوم القيامة(٣) لا تضامون فى رؤيته» (٤)، وفى هذا تشبيه رؤية الله تعالى برؤية القمر فى التيقن والوضوح ، لا تشبيه المرئى بالمرئى . ونقل حديث الرؤية أحد وعشرون عدداً من كبراء الصحابة وعلمائهم(٥) رضوان(٦) الله عليهم أجمعين/(٦)، فيكون مشهوراً بحيث لا يسع إنكاره . وكذا اختلف /٥٤أ الصحابة (٧) فى (٨) أن النبي عليه السلام هل رأى ربه ليلة المعراج أم لا ، واختلافهم يدل على جواز الرؤية (٩) ؛ لأن العقلاء إنما يختلفون فى وجود الجائز لا فى وجود المحال .

ومن حيث المعقول نثبت(١٠) أن إمكان الرؤية فى الشاهد إنما نشأ من الوجود لا غير ، والله تعالى (١١) موجود ، فيجوز أن يرى ؛ ودلالة ذلك

---

(١) م : قوله .

(٢) م — .

(٣) د — يوم القيامة .

(٤) م — لا تضامون فى رؤيته .

(٥) د — .

(٦) .... (٦) م — .

(٧) د — .

(٨) م — .

(٩) د : رؤية الله تعالى .

(١٠) م : أنه نثبت .

(١١) د — .

أنا رأينا فى الشاهد أشياء مختلفة الحقائق نحو الجواهر والأجسام والألوان المتضادة (١) كالبياض والسواد ، والأكوان المختلفة كالحركة والسكون ، والحركة تحقيقها تخالف السكون ، وكلاهما يخالفان السواد والبياض ، والأعراض بجملتها تخالف الأجسام والجواهر (٢) ، فلابد من وصف عام يشمل الكل ليحال جواز الرؤية إلى (٣) ذلك الوصف لتطرد العلة وتنعكس ، وليس ذلك إلا الوجود .

فان قيل : لا نسلم بأن ما سوى الأجسام/ مرئى ، بل المرئى عندنا المتحرك والساكن ، لا الحركة والسكون ، وكذلك فى سائر الأعراض . /٤٥ب

قلنا : إنكا رؤية (٤) هذه(٥) الأعراض (٦) إنكار الحس والمشاهدة ؛ فإن الحركة والسكون لو لم يكونا مرئيتين لما وقع التمييز بين المتحرك والساكن بحاسة البصر ، (٧) كما لا يقع التمييز بالبصر (٧) بين الحار والبارد والحلو والحامض لما لم تكن هذه الأعراض مرئية . وتحقيقه أنا لا نشك فى علمنا بالتفرقة بين حالتى الحركة والسكون فى جسم واحد ، وأسباب العلم إما العقل أو الحس أو الخبر ، وهذا العلم (٨) ليس من باب العقل ، وقد انعدم

---

(١) م : المختلفة .

(٢) م : الجوهر والأجسام .

(٣) م : لا .

(٤) م : الرؤية .

(٥) م — .

(٦) م : للأعراض .

(٧) .. (٧) م : كما لم يميز بالبصر .

(٨) د : علم .

الخبر ، فتعين الحس ، ويستحيل حصول(١) هذا العلم (٢) بالشم والذوق واللمس والسمع ، فتعين البصر .

فإن قيل : كيف تصح دعواكم ، وكثير من الموجودات لا يرى ؟

قلنا : التزمنا بهذا التعليل جواز رؤية كل موجود ، لا وجودها ، وما من موجود إلا وتجوز رؤيته ، لكن الله تعالى(٣)/أجرى العادة بعدم رؤية بعض الموجودات لحكمة ، لا أنه ليس بجائز الرؤية . /٥٥أ

فإن قيل : لو كان (الله) مرئياً لكان بجهة من الرائى ؛ فإنا ما رأينا فى الشاهد(٤) شيئاً إلا وهو فى جهة(٥) (٦) من جهات الرائى(٦) منا .

قلنا : الرؤية إثبات الشيء كما هو بحاسة البصر ، فإن كان المرئى بجهة يرى فى جهة ، وإن كان منزها عن الجهة يرى كما هو (٧) كذلك . أليس أنا ما علمنا فى الشاهد شيئاً إلا وهو فى جهة من الجهات ، ثم علمنا الله تعالى(٨) منزها عن الجهات ، فكذا هذا . والدليل على صحة ما قلنا أن الله تعالى (٩)

---

(١) د : حصوله .
(٢) د — هذا العلم .
(٣) د — .
(٤) م — فى الشاهد .
(٥) د : بجهة .
(٦) .... (٦) د — .
(٧) د — كما هو .
(٨) د — .
(٩) د — .

يرانا ولسنا بجهة منه ،(١) فكذلك نراه ولا يكوى بجهة منا(١) .

فإن قيل : لو كان الله (٢) مرئياً لرأيناه فى الحال ؛ إذ لا خلل فى أبصارنا ولا حجاب عليه .

قلنا : ما جاز رؤيته إنما نراه إذا خلق الله رؤية ذلك الشيء فى العباد(٣) ، فإذا لم يخلق لا نراه ، وإن كان هو مرئياً فى ذاته ، كالجنى يراه المصروع ، ولا يرى من حوله ، والنبى (٤) عليه السلام رأى (٥) جبريل عليه السلام (٦)/ ولم يره أصحابه . وأوضح من ذلك أن الهرة تبصر الفأرة فى الليل ولا نراها (٧) (نحن) لما قلنا . . /٥٥ب

فإن قيل : لو كان الله مرئياً إما أن يرى كله أو بعضه ، وكلا القسمين محال .

قلنا : نعارضكم بالعلم ، يعلم كله أو بعضه أو لا يعلم أصلا . ثم نقول : قسمة الكل والبعض فيما يتصور له الكل والبعض ، واستحال اتصاف الله تعالى(٨) بذلك ، فلا يصح التقسيم .

---

(١) .... (١) د — .

(٢) د —

(٣) د : أبصارنا .

(٤) د : والرسول .

(٥) د : يرى .

(٦) م — عليه السلام .

(٧) د : نراه .

(٨) د — .

فصـــل

واختلف القائلون بجواز الرؤية أن رؤيته فى المنام هل تجوز أم لا .
ذهبت طائفة منهم إلى أنه يستحيل ؛ لأن ما يرى فى النوم خيال ومثال ، وكلاهما على القديم محال. وجوز ذلك بعضهم من غير كيفية وجهة ومقابلة وخيال ومثال . وحكى عن كثير من السلف أنهم رأوه كذلك (١) ؛ وجه ذلك أن ما جاز رؤيته فى ذاته لا يختلف بين النوم واليقظة . وتحقيق ذلك أن الرائى فى النوم إنما (٢) هو الروح أو القلب ، فيكون/نوع مشاهدة يحصل /٥٦أ للعبد ، كما قال عمر رضى الله عنه : رأى قلبى ربى .

---

(١) م — .
(٢) م — .

القول فى الإرادة

ذهب أهل الحق إلى أن الله تعالى (١) مريد بإرادة قديمة قائمة بذاته ، وهى صفة تقتضى تخصيص المفعولات بوجه دون وجه ووقت دون وقت خلافاً للفلاسفة والباطنية .

وزعمت النجارية أنه مريد لذاته . وزعمت المعتزلة أنه مريد بإرادة حادثة لا فى محل .

وحجتنا فى ذلك قوله تعالى « والله يفعل ما يشاء » (٢) ، (٣) وقوله تعالى « إن الله (٣) يحكم ما يريد » (٤) ، وكذا قوله تعالى (٥) «إن أرادنى الله بضر هل هن كاشفات ضره ، أو أرادنى برحمة هل هن ممسكات رحمته » (٦) إلى غير ذلك من الآيات التى صرح فيها بالمشيئة والإرادة ، وكلاهما واحد عند أهل السنة (٧) وأهل العدل (٧) إلا الكرامية فإنهم زعموا أن المشيئة /أزلية والإرادة حادثة ،وهو قول باطل ؛ لما أنه خلاف أقاويل السلف والخروج /٥٦ب عن الاجماع (٨) .

---

(١) د — .

(٢) سورة آل عمران ٣ آية ٤٠ .

(٣) .... (٣) د — .

(٤) سورة المائدة ٥ آية ١

(٥) د : عزوجل .

(٦) سورة الزمر ٣٩ آية ٣٨ .

(٧) .... (٧) د — .

(٨) يقصد المعتزلة .

والمريد من قام به الإرادة ، فلزم(١) القول بقيام الإرادة القديمة القائمة بذاته كي لا يكون محلا للحوادث .

وأما المعقـول وهو أن ما يوجد (٢) من المحدثات بمقدارها فى أوقاتها لا يستحيل فى العقل أن يقع على خلاف ذلك القدر وأن يتقدم عن ذلك الوقت أو يتأخر (٣) بالنسبة إلى قدرة الله تعـالى (٤) فى (٥) ايجـــاده (٦) ، فلولا وجود الإرادة التى توجب تخصيصها بذلك القـدر والوقت لما (٧) وجدت كذلك ، ولأن الإرادة التى توجب (٨) لو انتفت عن ذات الله تعالى لكان مجبوراً فى إيجاد العالم ؛ إذ لا واسطة بين الجبر والإرادة ، وبين الاضطرار والاختيار ، والمجبور عاجز . .

وقول المعتزلة بأنه مريد بإرادة حادثة لا فى محل قول(٩) باطل ؛ لأن (١٠) تلك الإرادة لا تخلو (١١) إما أن حدثت بإحداث/الله تعالى /٥٧أ

---

(١) م : فيلزم .

(٢) م : إنما وجد .

(٣) د : وأن يتقدم أو يتأخر عن ذلك الوقت .

(٤) د — .

(٥) د — .

(٦) د : وخلقه .

(٧) م : وإلا لما .

(٨) د — التى توجب .

(٩) د — .

(١٠) م : فإنه .

(١١) د — لا تخلو .

أو (١) بذاتها ، فإن (٢) قال بذاتها فهو تعطيل الصانع ،وإن قال بإحداث الله تعالى ، فنقول : أحدثها بإرادة أم بغير إرادة ، فإن قال : بغير إرادة يكون مجبوراً فى إحداثها (٣) ، وإن قال : بإرادة ، نقول : بإرادة (٤) قديمة أم حادثة ، فإن (٥) قال بقديمه (٦) ، فهى التى ندعيها (٧) ، وإن قال بحادثة (٨) يعود السؤال إلى أن يتسلسل (٩) .

---

(١) د : أم .
(٢) د : إن .
(٣) م : إيجادها .
(٤) د — .
(٥) د : إنه .
(٦) د : قديمة .
(٧) د : نثبتها . ؟
(٨) د : حادثة .
(٩) م : فالسؤال يعود إلى أن يتسلسل .

القول فى إثبات الرسالة

قال عامة أهل الحق : إن الإرسال من الله تعالى ممكن . وقال بعضهم : إنه واجب بقضية الحكمة . وزعمت السمنية والبراهمة أنه محال .

وحجة أهل الحق أن صدور الأمر والنهى من الله تعالى على عباده وإخبارهم عما فيه صلاح داريهم مما قصرت عقولهم عن معرفته غير مستحيل ، وأنه (١) حكمه وصواب ، فلا يبعد أن يخص بعض عباده بعلم ذلك إما (٢) بإلهام صحيح أو وحى صريح ، فيخبر غيره بأمر الله تعالى (٣) ، ويجعل له أمارة تدل على صدق دعواه (٤) وهى المعجزة . وبيان ذلك أن الله/تعالى (٥) خلق /٥٧ب الجنة والنار ، وأعد فيهما الثواب لأوليائه والعقاب لأعدائه ، وليس فى العقل إمكان الوقوف على ذلك ، وكذا خلق الأجسام الضارة والنافعة فى الدنيا ، ولم يودع الله (٦) فى الحس والعقل الوقوف على التفرقة بين الضار والنافع (٧) (٨) والشهد والسم والغذاء والدواء (٨) ، والعقل لا يطيق (٩) التجربة فيها من

---

(١) د : فإنه .
(٢) م — .
(٣) د — .
(٤) د : أخباره .
(٥) د — .
(٦) د — .
(٧) د : الضارة والنافعة .
(٨) .... (٨) م : والغذاء من السم والدواء .
(٩) د : يطلق .

احتمال الهلاك ، فاقتضت الحكمة من الله تعالى (١) أن يرسل رسولا يخبر عباده بما أعد فى العقبى (٢) وبما (٣) أودع فى الدنيا ، ويأمرهم بما فيه صلاحهم ، ويزجرهم عما فيه هلاكهم ، ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى عن بينة .

فإن قيل : لو أتى الرسول بما يقتضيه العقل ففى (٤) العقل غنية عن ذلك ، ولو أتى (٥) بما ينفيه العقل يرده ويحيله .

قلنا : يأتى الرسول(٦) بما يقصر العقل عن معرفته وإدراكه ؛ فإن قضيات العقل منقسمة إلى ثلاثة أقسام : واجب وممتنع وجائز ، والعقل يحكم فى الواجب (٧) والممتنع /ولكن يتوقف فى الجائز ، فلا يحكم فيه لا بالنفى /٥٨أ ولا بالإثبات ، ولا يوجد شيئاً من ذلك ولا يحرم ، إلا أنه إذا تعلقت (٨) به عاقبة حميدة يقبل عليه ، وإذا تعلقت (٩) به عاقبة ذميمة يعرض عنه . فإذا بين الرسول من الله تعالى (١٠) عواقب الأمور (١١) والأفعال

---

(١) د — من الله تعالى .

(٢) م : أى الدار الآخرة .

(٣) د — .

(٤) د : فيكون فى .

(٥) م : أتى الرسول .

(٦) م — .

(٧) م : بالواجب .

(٨) د : تعلق .

(٩) د : تعلق .

(١٠) د — .

(١١) م — .

ووقف(١)العقل على ما فيه صلاحه فيقبله ، وعلى ما فيه فساده فيرده . على أنه يجوز أن يرد الشرع ببيان ما فى العقل إمكان الوقوف على(٢) ذلك (٣) تيسيراً للأمر على العاقل ، إذ لا بد له من معرفة ذلك من ملازمة التفكير والنظر الدائم والبحث الكامل ، بحيث لو اشتغل بذلك لتعطل (٤) أكثر مصالحه ، فيكون التنبيه من الله تعالى (٥) على ذلك بواسطة الرسل (٦) فضلا ورحمة كما قال الله تعالى (٧) « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » (٨) .

ثم الشرط فيه أن يكون ذكراً لأن الأنوثة تنافى الرسالة (٩) عندنا خلافا للأشعرية، وذلك لأن (١٠) الرسالة تقتضى الاشتهار بالدعوة والأنوثة توجب الستر ، وبينها تناف (١١) . ويدعى ما لا يحيله/العقل ، ويقيم الدلالة /٥٨ب على صدق دعواه ، إذ لا يجب قبول قوله بدون المعجزة عندنا (١٢) خلافا

---

(١) د : وقف .

(٢) م : عليه .

(٣) م — .

(٤) د: تعطل .

(٥) د — .

(٦) م : الرسول .

(٧) م — الله تعالى .

(٨) سورة الأنبياء ٢١ آية ١٠٧ .

(٩) د : الارسال .

(١٠) د : أنه .

(١١) د: تنافى .

(١٢) م — .

للإباضية (١) من الخوارج حيث (٢) قالوا : يجب قبول قوله قبل إظهار المعجزة ، وذلك باطل ، لأنه لا يقع التفرقة بين النبي والمتنبى إلا بالمعجزة ، فلا يلزم القبول بدون (٣) المعجزة (٤) . والمعجزة ما يظهر عجز الخلق عن الإتيان بمثله ، والهاء للمبالغة لا للتأنيث . وحده عند المتكلمين ظهور أمر بخلاف العادة على يدى مدعى النبوة عند تحدى المنكرين على وجه يعجز المنكرين على الإتيان بمثله . ووجه دلالة المعجزة على صدق النبي عليه السلام أنا لما عرفنا أن المعجزة فعل الله تعالى لا صنع للعباد فى ذلك كقلب العصا حية وإحياء الميت ، فإذا أظهر الله تعالى (٥) عقيب قول النبي عليه السلام : إن كنت صادقاً أنى رسولك فافعل كذا ، ففعل ، كان ذلك(٦) تصديقاً له بالفعل ، فيكون بمنزلة قوله : صدقت ./ كمن ادعى بحضرة السلطان أنه /٥٩أ رسول ثم قال لغلمانه : آية صدق أنى أقول له : إن كنت صادقاً فقم من مجلسك ثلاث مرات ثم أقعد ، ففعل (٧)، وعرف الغلمان أنه لم يكن من عادة السلطان ذلك ، كان ذلك الفعل تصديقاً للمدعى (٨) فى دعواه ، بمنزلة قوله : صدقت ، فكذا هذا .

---

(١) أجمعت الأباضية — وهى من فرق الخوارج — على القول بإمامة عبد الله بن إباض الذى ظهر فى عهد مروان الجعدى آخر ملوك بنى أمية .

(٢) د : فإنهم .

(٣) د : بدونها .

(٤) د — .

(٥) د — .

(٦) م — .

(٧) د — .

(٨) د : له .

فصـــــل

وإذا عرفت هذا نقيم الدلالة على صدق نبوة نبينا محمد عليه السلام ؛ إذ هو الأصل فى الباب ، ثم نبوة سائر الأنبياء عليهم السلام (١) . ثبت باخباره عندنا ، والدلالة على ذلك من وجهين : أحدهما القرآن الذى تحدى به جميع فصحاء العرب والعجم بإتيان مثله فعجزوا (٢) عن ذلك كما فى (٣) قوله (٤) تعالى « وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فاتو بسورة من مثله » (٥) وقوله تعالى (٦) « قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً »(٧) إلى غير ذلك من الآيات التى نطق بها(٨) القرآن فعجز /الكل عن الاتيان بمثله (٩). ودلالة ذلك أنهم /٥٩ب لو قدروا لأتوا بذلك (١٠) لحرصهم على إبطال دعوته وإدحاض حجته ، ولو فعلوا ذلك (١١) لظهر ونقل إلينا كما نقل تراهات مسيلمة

---

(١) د — عليهم السلام .

(٢) د : وعجزوا .

(٣) م — .

(٤) م : قال الله .

(٥) سورة البقرة ٢ آية ٢٣ .

(٦) م : وقال الله تعالى .

(٧) سورة الاسراء ١٧ آية ٨٨ .

(٨) د : به .

(٩) م : إتيان مثله .

(١٠) د — .

(١١) د — .

الكذاب (١) وهذياناته .

فإن قيل : لعل الاشتغال بالحروب والمكاسب منعهم عن ذلك ، قلنا : التحدى بالقرآن كان قبل المحاربة ، ونصرة الدين والذب عن الحرم عندهم أهم من المكاسب ، فبان أن التعليل فاسد .

فإن قيل : لعلهم عارضوا (٢) القرآن (٣) ولكن المؤمنين هجروا ذلك واشهروا القرآن .

قلنا : الجاحدون فى ذلك العصر (٤) كانوا أكثر من المؤمنين ، فلو وجدوا ما يعارض القرآن لحملهم جحودهم وتكذيبهم (٥) وعداوتهم للنبى (٦) عليه السلام (٧) على نقله وإشهاره ، كما حمل المؤمنين تصديقهم ومحبتهم للنبى عليه السلام (٨) على نقل القرآن وإشهاره ، ومع ذلك لم ينقل ، فعلم أنهم عجزوا عن ذلك . وإذا عجزت فصحاء العرب وبلغاؤهم عن معارضته كان من بعدهم من العجم أعجز .

والثانى من الدلالة ما نقل عنه من المعجزات / الحسية والخبرية بعضها /٦٠أ

---

(١) وهو الذى إدعى النبوة فى حياة الرسول وبعد مماته ، قتله خالد بن الوليد مع بعض أتباعه فى أحد المعارك .

(٢) د : عارضوه .

(٣) د — .

(٤) ا : الزمان .

(٥) د — .

(٦) د : النبى .

(٧) د — عليه السلام .

(٨) د — للنبى عليه السلام .

فى ذاته وبعضها خارج عن ذاته . أما ما تعلق بذاته نحو (١) ظهور النور فى جبين من كان هو فى صلبه أو رحمها (٢) من آبائه وأمهاته ، وما ذكر فى الكتب السالفة من نعوته وصفاته ، وبيان وقت خروجه وصفة أتباعه وأشياعه ، وكذا ما نقل من أوصاف خلقته ولطف صورته ، وكرم أخلاقه وجميل أفعاله ، كما روى فى حديث على وأم معبد وهند بنت أبى هالة ، كل ذلك دليل من جهـــة أصحاب الفراسة ، إن مثل هذه الصفات لم تجتمع فى (٣) أحد قط من قبله ومن بعده(٣) ، فيدل ذلك (٤) على شرف ذاته وعلو شأنه بحيث لا يوازيه أحد فى ذلك ، كما روى أن أبا بكر رضى الله عنه (٥) كلما نظر إليه فى حالة (٦) صغره وتأمل فى أوصافه يقول : خلق هذا لأمر عظيم . فلما دعاه إلى الاسلام قال : هذا الذى كنت أرجو منك . ولما لقيه عبد الله بن سلام أول مرة قال : ما هذا بوجه كذاب . وقال فيه عبد الله بن رواحه شعر (٧) :

نفسى فداء لمن أخلاقه شهـــدت   بأنه خير مولود من البشـــر

/لو لم يكن فيه آيات مبينـــة   كانت بديهتـه تنبئـك بالخير /٦٠ب

---

(١) د — .

(٢) م : ورحمه .

(٣) . . . (٣) د : واحد قبله ولا بعده .

(٤) د — .

(٥) م — رضى الله عنه .

(٦) م — .

(٧) د — .

عمت فواضله كل الأنام كما عم البرية ضوء الشمس والقمر(١)

ثم استمر على هذه الأخلاق طول عمره لم يتغير عن شيء منها سراً أو جهراً ، في حال غضب ولا رضا حتى(٢) لم يجد أعداؤه مع شدة عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه مطعناً ، فيكون ذلك أقوى دليل على صدق دعواه ؛ إذ يستحيل من الحكيم جل جلاله أن يجمع هذه الفضائل في حق من يعلم أنه (٣) يفترى عليه ، ثم يمهله ثلاثاً وعشرين سنة ثم يظهر دينه على سائر الأديان وينصره على أعدائه ويحيي آثاره بعد موته(٤) إلى يوم القيامة .

وأما ما كان خارج ذاته نحو انشقاق القمر ، وانجذاب الشجر ، واستنطاق الحجر ، وحنين الجذع ، وشكاية الناقة ، وشهادة الشاة المصلية بأنها مسمومة (٥) وإظلال السحاب إياه ، وكذا إخباراته عن الكوائن في الماضي والمستقبل . أما الماضي فنحو قصص الأنبياء وأحوال الأمم الماضية (٦) في مواضع متفرقة بألفاظ /مختلفة بمحضر من علماء أهل الكتاب بحيث لم يقدر أحد منهم على تكذيبه والطعن فيه ، مع أنه لم يقرأ كتب الأولين ولا خالط أهل الكتاب ، دل (٧) ذلك على أنه مخبر بوحي الله تعالى وإرساله . وأما المستقبل فكما أخبر يوم بدر أنه يقتل فلان في موضع كذا وفلان في موضع كذا ، وكان(٨) كما ٦١/أ

(١) م — هذا البيت الأخير كله .

(٢) د : بحيث .

(٣) د — يعلم أنه .

(٤) د : وفاته .

(٥) د — بأنها مسمومة .

(٦) د : السالفة .

(٧) د : يدل .

(٨) م : فكان .

أخبر . وكذا أخبر عن قتال قادس وبنى حنيفة وانقراض ملك كسرى وظهور دينه على سائر الأديان وبلوغه إلى أقصى المشرق والمغرب ، وغير ذلك كما جاءت به الأخبار . وقد ظهر كما أخبر به (١) ، ولم تشتبه حالة فى تلك الإخبارات بحال الكهنة والسحرة والمنجمة ، كما نقل منهم من السجع والرجز وملابسة الأقذار والاستعانة بالشياطين والنظر فى الاسطرلاب (٢) والتفكر فى الحساب ، بل كانت أحواله عليه السلام على الاستقامة والسكون والوقار وترك الحظوظ الدنيوية ودوام الاشتغال بذكر الله تعالى .

وهذه المعجزات وإن ثبت أكثرها بطريق الآحاد ولكن دلت (٣) هى بمجموعها على / معنى واحد وهو ظهور الناقض للعادة على يديه ، فيصير /٦١ب كالمتواتر فى هذه الدلالة ، فيفيد العلم قطعاً ، كالحكايات التى نقلت بطريق الآحاد عن جود حاتم ، وعدل أنوشروان ، وشجاعة على ، وعلم أبى حنيفة رضى الله عنه . ولكن لما دل كل جنس من ذلك بمجموعها على معنى واحد هو الجود والشجاعة والعلم والعدل وقع (٤) العلم بهذه المعانى قطعاً (٥) فكذا (٦) هذا .

---

(١) م — .

(٢) فى م ، د : الاصطرلاب ، وهى آلة فلكية والكلمة يونانية معناها ميزان الشمس ، « لاب » اسم الشمس بلسان اليونان ، فتكون بمعنى : « اسطر الشمس » إشارة إلى الخطوط التى فى هذه الآلة ، ويقال إن بطليموس صاحب المجسطى أول من وضع الاسطرلاب ، انظر ابن خلكان، وفيات الأعيان ، ح٥ ص ٢ . طبعة القاهرة ١٩٤٩ .

(٣) د : لما دلت .

(٤) م : فوقع .

(٥) د — .

(٦) م : وكذا .

فإن قيل : زعم بعض النصارى أنه رسول إلى العرب خاصة فما الدليل على تعميم : الرسالة ؟

قلنا : مهما دللنا على كونه رسولا فالرسول لا يكذب ، وقد أخبر أنه رسول الله (١) بعث (٢) إلى الناس كافة كما قال الله (٣) تعالى « قل يا أيها الناس إنى رسول الله إليكم جميعاً » (٤) وقال « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً » (٥) وقد (٦) بعث رسوله إلى كسرى وقيصر وسائر ملوك الأطراف يدعوهم إلى الاسلام ، فآمن به النجاشى وغيره ، فدل أنه رسول (٨) الله إلى الناس كافة ، والله الهادى (٨) .

---

(١) م — .
(٢) د — .
(٣) — .
(٤) سورة الأعراف ٧ آية ١٥٨ .
(٥) سورة سبأ ٣٤ آية ٢٨ . ، وهذه الآية لم تذكر فى م
(٦) د — .
(٧) د : وآمن .
(٨) . . . (٨) م : إلى الكل .

القول فى خواص النبوة

لابد للرسول من معانى يختص بها عن غيره، فيصير بها أهلا للسفارة بين الله تعالى (١) وبين خلقه، قال الله تعالى « الله أعلم/حيث يجعل رسالته » (٢) ٦٢/أ فمن(٣) ذلك أن يكون أعقل من أهل عصره ، وأحسنهم خلقاً ، ولا يكون موصوفاً بصفات تخل بأداء الرسالة (٤)نحو العجمة والخرس ، ويجوز أن يكون أعمى (٤) ،ولو كانت (٥) قبل الإرسال يزيل وقت الإرسال، كما أزال عقدة لسان موسى عليه السلام بسؤاله(٦) ، ويكون معصوماً فى أفعاله وأقواله وان جرى عليه شىء من غير قصده واختياره ينبه ويعاتبه ولا يهمله بل لا يمهله . قال الشيخ الأمام (٧) أبو منصور رحمه الله (٨) : العصمة لاتزيل المحنة ، ومعناه أنها لا تجبره على الطاعة ولا تعجزه عن المعصية ، بل هى لطف

---

(١) م — .

(٢) سورة الأنعام ٦ آية ١٢٤ .

(٣) د : من .

(٤) . . . (٤) م — . من الغريب ألا يشترط صحة البصر فى الرسول ، أليس العمى يقعده عن الجهاد فى سبيل الله !

(٥) د : كان .

(٦) وذلك فى قوله تعالى « واحلل عقدة من لسانى » سورة طه . ٢ آية ٢٧ .

(٧) م — .

(٨) يقصد الشيخ أبى منصور الماتريدى شيخ الماتريدية وإمام المذهب الذى ينتمى إليه .

(٥) د — .

من الله تعالى يحمله على فعل الخير ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء .

والعصمة عن الكفر ثابتة قبل الإرسال (١) وبعده عند عامة المسلمين إلا عند الفضيلية(٢) من الخوارج. والعصمة عن المعاصي ثابتة بعد الوحي عند أهل السنة إلا عند الحشوية(٣) فإنهم ينقلون عن داود وسليمان ويوسف وغيرهم عليهم السلام (٤) ما يوهم ارتكاب الذنب منهم ، وبعض ذلك مردود وبعضه (٥)/مأول تأويل صحيح (٦) يليق بحالهم ، ودلالة ذلك أنهم حجج /٦٢ب الله تعالى على عباده، فلو جاز منهم ارتكاب المنهي(٧) لم يوثق بقولهم فلا يلزم الحجة .

فأما قبل الوحي فكذلك عند جميع المعتزلة والخوارج ، وعندنا يجوز على سبيل الندرة (٨) نحو حالة أخوة يوسف (٨) ، ثم يعود

---

(١) د : الوحي .

(٢) في مقالات الاسلاميين « الفضلية » حـ ١ ص ١٨٣ طبعة القاهرة .

(٣) جماعة من أهل الحديث كانوا يدعون أنهم على مذهب الامام أحمد بن حنبل ، وكانوا يتدافعون في حلقة الحسن البصري ويشوشون عليه فكان يقول : ردوا هؤلاء إلى حشى الحلقة ، أي بطن الحلقة ، فسموا حشوية ، بفتح الشين أو تسكينها وبذهبهم التشبيه والتجسيم .

(٤) د — عليهم السلام .

(٥) د : وبعض ذلك .

(٦) د — .

(٧) م : النهي .

(٨) . . . (٨) م — .

حالهم (١) وقت (٢) الإرسال إلى الصلاح والسداد ، (٣) والله الهادى إلى الرشاد (٣) .

---

(١) د : حالة .

(٢) د — .

(٣) . . . (٣) م — .

القول فى الكرامة

كرامة الأولياء جائزة عندنا خلافاً للمعتزلة ، وكذا السحر والعين (١) متحقق عندنا خلافا لهم . وحجتنا فى ذلك من حيث النقل والعقل .

أما النقل ما (٢) أخبر الله تعالى عن صاحب سليمان أنه أتى بعرش بلقيس من مسافة بعيدة فى زمان قريب ، كما قال الله تعالى خبراً عنه (٣) « أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك فلما رآه مستقراً عنده »(٤) . وكذا اسمع سارية وهو بنها وند قول عمر رضى الله عنه وهو بالمدينة : ياسارية الجبل ، وبينهما أكثر من خمسمائة فرسخ ، وجريان النيل بكتاب عمر رضى الله عنه (٥) ، وشرب خالد بن الوليد (٦) قدحاً من السم مشهور . وكذا ما نقل من كرامات التابعين وصالحى هذه الأمة بلغ حداً لو / جمعت آحادها لبلغت حد التواتر فى جواز الكرامة . ٦٣/أ

وأما العقل فإنها (٧) فعل الله تعالى على خلاف مجرى العادة ؛ ليعرف العبد ثمرة الطاعة وتزداد بصيرته بصحة دينه .

---

(١) يقصد الحسد .

(٢) م : فما .

(٣) د — خبرا عنه .

(٤) سورة النمل ٢٧ آية ٤٠ .

(٥) م — رضى الله عنه .

(٦) د — ابن الوليد .

(٧) د : وهى أنها .

فإن قيل : لو ظهرت الكرامة على هذا الحد لأشبهت المعجزة ، فلا نعرف النبي من الولى .

قلنا : ليس كذلك ، فان المعجزة تقارن دعوى النبوة ، ولو ادعى الولى ذلك كفر من ساعته فلا يبقى أهلا للكرامة بل يدعى الولى (١) متابعة النبي عليه السلام . فلا جرم تكون كل كرامة معجزة للنبي الذى يدعى الولى متابعته ، فلا يقع الاشتباه .

(١) د — .

القول فى الإمامة وتوابعها

قال أهل الحق (١) : لابد للناس من إمام يقوم بمصالحهم ، وعليه إجماع الصحابة (٢) رضوان الله عليهم أجمعين (٢) ، ثم (٣) اختلفوا بعد (٤) موت النبى عليه السلام(٤) فى تعيين الإمام ، ثم اتفقوا على إمامة أبى بكر رضى الله عنه (٥) . ولا يجوز نصب إمامين فى زمان واحد عندنا(٦) خلافا لبعض الروافض حيث قالوا : إن فى كل عصر إمامين : صامت وناطق وكذا الكرامية صححوا/إمامة معاوية مع على رضى الله عنه ، وذلك باطل ؛ /٦٣ب لأنه يؤدى إلى لزوم طاعة شخصين فى أحكام متضادة فى زمان واحد ، وأنه محال(٧) . وإليه أشار أبو بكر رضى الله عنه حيث قال : لا يصلح سيفان فى غمد واحد . وكذا قال على رضى الله عنه (٨) لأصحاب معاوية : إخواننا بغوا علينا .

ولو عقدت الإمامة لاثنين كان الإمام من عقد له أولا ، ولو عقد لهما معا بطلا ، فيستأنف لأحدهما أو لغيرهما .

---

(١) د — . قال أهل الحق .

(٢) . . . (٢) م — .

(٣) م ، د : حيث.

(٤) . . . (٤) م : رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٥) م — .

(٦) د — .

(٧) د — وأنه محال .

(٨) م — رضى الله عنه .

وشرطها أن يكون ذكراً حراً بالغاً عاقلا قرشياً ، وكونه من بنى هاشم ليس بشرط عندنا (١) خلافاً للباطنية (٢) . والعدالة شرط الكمال عندنا ، وعند الشافعى شرط الانعقاد حتى كره عندنا(٣) تقليد الإمامة للفاسق(٤) ، ولكن مع ذلك (٥) تنعقد . ولو ارتكب الإمام كبيرة (٦) يستحق العزل عندنا ولا ينعزل (٧) ، وعند الشافعى ينعزل ، وكذا عند جميع (٨) المعتزلة والخوارج . وتنعقد إمامة المفضول/مع قيام الفاضل عندنا (٩) خلافاً لأكثر الروافض ، فإن عمر رضى الله عنه (١٠) جعل الأمر شورى بين ستة مع أن بعضهم أفضل من بعض . /٦٤أ

فصل فى إمامة الخلفاء الراشدين

أولهم أبو بكر رضى الله عنه ، وكان مستجمعاً لشرائط الخلافة ، مفضلا على جميع الصحابة ، وقد اتفقت الصحابة على خلافته ، وذلك حجة قاطعة وتبطل بذلك دعوى من زعم أن النبى عليه السلام نص على على رضى الله

---

(١) د — .

(٢) د : لبعض الروافض .

(٣) م — .

(٤) د : لفاسق .

(٥) د — مع ذلك .

(٦) د : الكبيرة .

(٧) د — ولا ينعزل .

(٨) م — .

(٩) م — .

(١٠) م — رضى الله عنه .

عنه ؛ لقوله عليه السلام « لا تجتمع أمتى على الضلالة » . وقد اشتهر أن علياً رضى الله عنه (١) بايعه على رؤوس الخلائق والاشهاد بعد أن ، أى فى (٢) ذلك مصلحة (٣) ، وظهر من تركه خلافته أمور تحيرت فيها عقول الصحابة ، وارتفع بيمن رأيه الخلاف من بين الأئمة (٤) كما شرحناه فى الكفاية . ثم استخلف قبل وفاته (٥) (٦) عمر بن الخطاب (٦) ، وروى أنه لما آيس من حياته دعا عثمان رضى الله عنه وأملى عليه(٧) كتاب عهدة لعمر رضى الله عنه (٨) ، فلما كتب ختم الصحيفة وأخرجها إلى الناس ، وأمرهم أن يبايعوا لمن فى الصحيفة ،/فبايعوا حتى مرت بعلى رضى الله عنه فقال : بايعنا ٦٤/ب لمن فى (٩) الصحيفة (١٠) وإن كان عمر رضى الله عنه . ثم اتفقت الصحابة على خلافته واتبع آثار (١١) أبى بكر رضى الله عنه ، ونفذ الجيوش وأصل الاجتهاد ، حتى قمع الله تعالى (١٢) بسعيه الكفر والفساد .

---

(١) م — رضى الله عنه .

(٢) د — .

(٣) م : مصلحته .

(٤) د : الأمة .

(٥) م : [illegible]وته .

(٦) . . . (٦) م : أبا مبارك عمر .

(٧) د — .

(٨) م — رضى الله عنه .

(٩) د : فيها .

(١٠) د : فيها .

(١١) د + . خلافة .

(١٢) م —

ثم استشهد عمر رضى الله عنه وترك أمر (١) الخلافة (٢) شورى بين ستة (٣) : عثمان ، وعلى ، وعبد الرحمن بن عوف ، وطلحة ، والزبير وسعد بن أبي وقاص (٤) رضى الله عنهم أجمعين(٤) ، ثم فوض خمستهم الأمر إلى عبد الرحمن بن عوف (٥) ورضوا بحكمه ، فاختار هو عثمان رضى الله عنه ، وبايع له بمحضر من الصحابة ، فبايعوا له وانقادوا لأوامره وصلوا معه الجمع والأعياد مدة خلافته ، فكان إجماعاً منهم على صحة خلافته. وما نقل عنه (٦) مما يوهم ظاهره/الطعن عليه فبعضه افتراء عليه ، وبعضه ١٦٥/أ مأول بتأويل صحيح يليق بحاله(٧) فلا يعارض ما هو حجة قاطعة .

ثم استشهد (٨) عثمان رضى الله عنه(٨) وترك الأمر مهملا حتى اجتمع كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار والتمسوا من على رضى الله عنه(٩) قبول الخلافة وأقسموا عليه حتى قبلها فبايعه(١٠) من حضر من كبار الصحابة ،

---

(١) د : الأمر .

(٢) د — .

(٣) د : ستة نفر .

(٤) . . . (٤) م — .

(٥) م — ابى عوف .

(٦) م ، د : منه .

(٧) د — يليق بحاله .

(٨) . . . (٨) م — .

(٩) م — رضى الله عنه .

(١٠) د : فبايع له .

ومن خالفه أو قاتله من الصحابة كان على ظن واجتهاد ، وعلى هو المصيب عند أهل السنة ، وأفضل أهل(١) عصره وأولاهم بالامامة . وروى أنهم رجعوا عن ذلك وندموا على ما صنعوا . وختمت خلافة النبوة بعلى رضى الله عنه فإنه استشهد على رأس ثلاثين سنة بعد وفاة(٢) رسول الله صلى عليه الله وسلم ، وقد قال عليه السلام « الخلافة من(٣) بعدى ثلاثون سنة » .

وترتيب فضلهم (٤) على ترتيب الخلافة عند أهل السنة . وأما فضل أولادهم ، قال بعض العلماء (٥) لا يفضل بعضهم على بعض إلا بالعلم والتقوى(٥) ، وقال بعضهم يفضل/أولادهم بفضل (٦) آبائهم إلا أولاد فاطمة /٦٥ب رضى الله عنها(٧) فإنهم يفضلون على جميع أولاد الصحابة لقربهم من رسول الله (٨) صلى الله عليه وسلم(٨) .

ومن السنة أن يكف الرجل(٩) لسانه عن جميع الصحابة ، ولا يذكرهم إلا بالجميل ، ويحمل أمرهم على الصلاح والسداد لقول النبي عليه السلام

---

(١) د : من .

(٢) د : موت .

(٣) د — .

(٤) أى فضل الخلفاء الراشدين الأربعة .

(٥) . . . (٥) د : لا يفضل أحد بعد الصحابة إلا بالعلم والتقوى .

(٦) د : بتفضيل .

(٧) م — رضى الله عنها.

(٨) . . . (٨) د — .

(٩) م — .

« الله الله احفظونى(١) فى أصحابى ، ولا تتخذوهم غرضاً ، فمن أحبهم فبحبى أحبهم ، ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم ، إذ هم الناصرون لدين الله والمختارون لصحبة رسول الله (٢) صلى الله عليه وسلم (٢) ورضى عنهم (٣) .

---

(١) د — .

(٢) . . . (٢) د : عليه السلام .

(٣) م — ورضى عنهم .

القول فى مسائل التعديل والتجوير

التعديل هو النسبة إلى العدل والتجوير هو النسبة إلى الجور . وقد اختلف أهل القبلة فى هذه المسائل ، فى جواز النسبة والإضافة إلى الله تعالى بناء على أنه عدل أو جور ، حكمة أو سفة ، مع اتفاقهم أن الله تعالى موصوف بالعدل والحكمة منزه عن الجور والسفه . ثم اختلفوا فى حد الحكمة والسفة(١) . قالت المعتزلة :/الحكمة ما فيه منفعة للفاعل أو لغيره ، والسفة على ضده . /٦٦أ (٢) وقالت الأشعرية : الحكمة ما وقع على قصد فاعله والسفه على ضده (٢) . وقال الشيخ الإمام (٣) أبو منصور (الماتريدى) ومن تابعه رحمهم الله(٤) : الحكمة ما له عاقبة حميدة والسفه على ضده (٥) . وسنذكر تفصيل مسائل التعديل والتجوير بعد هذا إن شاء الله تعالى(٥) .

---

(١) د — .

(٢) . . . (٢) جاءت فى م على هامش النص مع الاشارة فى صلب النص إلى موقعها من النص .

(٣) م — .

(٤) م — رحمهم الله .

(٥) . . . (٥) م : وسنبين هاتين المسألتين إن شاء الله تعالى .

القول فى الاستطاعة

الاستطاعة والقوة والقدرة والطاقة والوسع أسماء متقاربة عند أهل اللغة مترادفة عند المتكلمين ، وهى ثابتة للعباد فى الأفعال الاختيارية عند أهل السنة خلافاً للجبرية (١) ، فإنهم قالوا : العبد مجرى خلق الله تعالى (٢) كالجمادات . وفى هذا القول إبطال للأمر والنهى ورفع للشرائع وإنكار الحس والضرورة والتحاق بالسوفسطائية . وقالت القدرية (٣) والضرارية(٤) وكثير من الكرامية : الاستطاعة ثابتة للعبد ولكن قبل الفعل ، ليكون التكليف للقادر . وقال أهل السنة . استطاعة الفعل مقارنة للفعل ، لأن القدرة الحادثة عرض ، والعرض يستحيل بقاؤه ، فلو(٥) كانت القدرة (٦) سابقة على الفعل لانعدمت(٧) وقت الفعل ، /فحصل الفعل بدون القدرة ، ولو /٦٦ب صح الفعل بدون القدرة لصح من العاجز ، وأنه محال (٨) . ودلالة استحالة

---

(١) هم القائلون بالاجبار والاضطرار فى الأعمال وإنكار الاستطاعات كلها، منهم جهم بن صفوان والنجار وحفص الفرد .

(٢) د — .

(٣) وصف يطلق غالباً على المعتزلة ، ولكنه يرجع إلى ما قبل الاعتزال عندما بدأ المسلمون يتحدثون فى مسائل كلامية وخاصة مسألة القضاء والقدر .

(٤) هم أتباع ضرار بن عمرو . انظر مقالته فى الفرق بين الفرق ص ١٢٩—١٣٠ طبعة القاهرة ١٩٤٨ .

(٥) د : ولو .

(٦) د — .

(٧) د : لانعدم .

(٨) د : فاسد .

بقاء الأعراض أن البقاء معنى وراء ذات الباقي ، بدليل أن الجوهر في أول أحوال وجوده يوصف بالوجود (١) ولا يوصف بالبقاء ، يوضحه أن الجوهر إذا وجد فانعدم ، صح أن يقال : وجد ولم يبق ، ولوكان البقاء هو الوجود لصار تقدير الكلام كأنه قال : وجد ولم يوجد ، وأنه فاسد. وإذا ثبت أن البقاء معنى وراء (٢) ذات الباقي (٢) فنقول : الأعراض لا قيام لها بذواتها ، إذ تقدير الحركة بدون المتحرك محال ، ولو(٣) كانت باقية لوجب قيام البقاء بها . ومتى (٤) استحال قيام العرض بذاته استحال قيام غيره(٥) به ، ولأنه لو جاز قيام العرض بالعرض لجاز قيام الحياة بالقدرة ، والحركة بالسكون ، ويستحيل أن توصف القدرة بالحياة(٦) والسكون بالحركة(٧) ، فكذا البقاء ، ولأن العرض لو كان باقياً لكان بقاؤه غير بقاء الجوهر/لأنهما متغايران حقيقة ، ويستحيل بقاء شيئين متغايرين ببقاء واحد(٨) /٦٧آ ولو صح لأمكن تقدير بقاء القدرة مع فناء القادر ، ولو جاز ذلك لجاز وجوب القدرة ابتداء مع عدم القادر ، وذلك كله (٩) محال ، فما يؤدي إليه يكون محالا أيضاً .

---

(١) م — يوصف بالوجود .

(٢) . . . (٢) م : الوجود .

(٣) د : فلو .

(٤) م : فمتى .

(٥) م : البقاء .

(٦) د : توصف قيام الحياة بالقدرة .

(٧) د : والحركة بالسكون .

(٨) د : أحدهما .

(٩) د — .

فإن قيل : لو سلمنا استحالة بقاء القدرة حقيقة لم يلزم من ذلك خلو الفعل عن القدرة . أليس أنكم قلتم ببقاء الصفات حكماً بتجدد أمثالها كالحل والملك فى الأعيان ، وبقاء الكفر والإيمان فى ذات الانسان ، فتكون القدرة باقية إلى وقت الفعل بتجدد أمثالها .

قلنا : متى سلمتم باستحالة بقاء القدرة حقيقة لم ينفعكم التشبث بتجدد الأمثال ، لأن القدرة التى حدثت مقارنة للفعل حقيقة(١) لا تخلو إما أن تكون قدرة هذا الفعل المقارن أو تكون (٢) قدرة فعل آخر يتعقبها . إن قلتم : قدرة الفعل المقارن ، لزمكم حصول الفعل بالقدرة المقارنة ، وتصير القدرة السابقة ضائعة فيما يرجع إلى وجود/هذا الفعل ، فيكون وجودها كعدمها ، /٦٧ب وإن قلتم : قدرة فعل آخر يتعقبها ، فقد خلا هذا الفعل عن قدرة ، وإن كان قادراً على فعل آخر فيكون الفعل ممن لا قدرة له ، ولو جاز ذلك(٣) لجاز الفعل مع العجز ، والخصم إنما يشترط سبق القدرة ليصح (٤) التكليف ، فإذا صح الفعل بدون القدرة فأية (٥) حاجة إلى اشتراطها وقت التكليف ، ولأنا توافقنا على أن الفعل مستحيل (٦) بقدرة سابقة على الفعل بأزمان كثيرة متى كانت معدومة وقت الفعل ، فكذا يستحيل بقدرة سابقة عليه بزمان واحد ، لأن العدم فى الحال لا يتفاوت .

---

(١) د — .

(٢) د — .

(٣) د : ذا .

(٤) د : لصحة .

(٥) م : ايه .

(٦) م : يستحيل .

ثم القدرة الواحدة(١) هل تصلح للضدين أم لا ؟ قال (٢) عامة الاشعرية ومتكلمو أهل الحديث : إنها لا تصلح . وقال أبو حنيفة رحمه الله (٣) إنها (٤) تصلح ولكن على سبيل البدل ،وتابعة فى ذلك القلانسى وابن سريج(٥) وابن الروندى ؛ لأن محل القدرة وهو الآلة صالحة للضدين ، فكذا القدرة .

وتحقيقه أن الطاعة مع المعصية ،/إنما يختلفان بالنسبة إلى الأمر والنهى لا من حيث الذات ، فإن السجدة لله تعالى طاعة وللصنم معصية ، ولا تفاوت فى ذات السجدة ، فلا تتفاوت القدرة عليها ، إلا أنها إذا (٦) اقترنت بالطاعة سميت توفيقاً ، وإذا اقترنت بالمعصية سميت خذلانا ، وهى فى ذاتها واحدة ، كما أن السجدة إذا كانت لله تعالى سميت طاعة ، وإذا كانت للصنم سميت معصية ، وهى فى ذاتها (٧) واحدة وهى(٧) وضع الجبهة على الأرض ، وإنما اختلف الاسم باختلاف النسبة ، فكذا هذا . ٦٨/أ

---

(١) م — .

(٢) م : قالت .

(٣) م : رضى الله عنه .

(٤) م — .

(٥) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج . أحد أئمة فقهاء المذهب الشافعى ، توفى عام ٣٠٦هـ-٩١٨م .

(٦) د : لو .

(٧) . . . (٧) م — .

القول فى خلق افعال (١) العباد (٢)

قال أهل السنة (٣) : إن (٤) أفعال العباد وجميع الحيوانات مخلوقة لله تعالى ، لا موجد لها إلا الله سواء كان الموجد عينا أو عرضاً . وعلى هذا كانت الصحابة والتابعون(٥) رضوان الله عنهم(٥) إلى أن حدثت القدرية فأحدثت القول بأن الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها ، لا تعلق لها بخلق الله تعالى (٦) وقدرته . وهو قول (٧) باطل لقوله تعالى « ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو/خالق كل شيء »(٨) وكذا قوله تعالى « أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء »(٩) مدح نفسه بما تفرد به عن غيره ، فاقتضى أن لا يشاركه أحد فى خلق شيء ما . وكذا قوله(١٠) تعالى « والله خلقكم وما تعملون » (١١) ، وكلمة « ما » مع الفعل يراد بها(١٢) المصدر عند جميع النحويين ، كما يقال : أعجبنى

/٦٨ب

---

(١) م : الأفعال

(٢) م — .

(٣) م : الحق ، وعلى الهامش : السنة .

(٤) د — .

(٥) . . . (٥) م — .

(٦) د — .

(٧) د — .

(٨) سورة انعام ٦ آية ١٠٢ .

(٩) سورة الرعد ١٣ آية ١٦ .

(١٠) د : قال الله .

(١١) سورة الصافات ٣٧ آية ٩٦ .

(١٢) م : به .

ما صنعت ، أى صنعك ، فيكون المراد من الآية والله أعلم (١) : والله خلقكم وعملكم . ونص عليه رسول الله عليه السلام حيث قال «أن الله تعالى خلق كل صانع وصنعته» .

وأما المعقول هو أن فعل العبد محدث ، وهو جائز الوجود ، فيستوى فيه إمكان الوجود والعدم ، فلا يترجح الوجود على العدم إلا بمخصص هو واجب الوجود ، وهو (٢) الله تعالى . وبهذا ألزمنا (٣) الدهرية فى إنكارهم نسبة وجود الأعيان إلى الله تعالى (٤) . فنلزم المعتزلة أيضاً فى إنكارهم نسبة وجود الأفعال إلى الله تعالى (٥) ؛ إذ هما فى الوجود سواء ، ولأن العبد متى كان قادراً على إيجاد الحركة/فى نفسه فنقول(٦) : هل يقدر الله تعالى /٦٩أ على إيجاد السكون فى نفسه فى تلك الحالة أم لا ؟ إن قلت : يقدر ، لزم اجتماع الضدين ، وإن قلت : لا يقدر ، لزم تعجيز الله تعالى ، وكلاهما محال ، ولأن شرط قدرة التخليق علم الخالق بكيفية المخلوق قبل وجوده ، ولقوله تعالى «ألا يعلم من خلق»(٧) ، إذ من لا علم (٨) له (٩) بفعل أصلا لا يقدر

---

(١) م — والله أعلم.

(٢) م ايجاد .

(٣) م على .

(٤) د — .

(٥) د — .

(٦) د : نقول .

(٧) سورة الملك ٦٧ آية ١٤ .

(٨) د : يعلم .

(٩) د — .

عليه . ولا علم للعبد بكيفية فعله غالباً من الحسن والقبيح والإضرار والإنفاع ، كما لا علم للكافر والمبتدع بقبيح أفعالها ، فلا يتصور أن يكون خالقاً .

فإن قيل : إذا حكمتم باستحالة الإيجاد من العبد فإذاً لا فعل له أصلا ؛ إذ لا معنى للفعل إلا الإيجاد .

قلنا : لما اتفقنا مع الخصم على قيام الفعل بالعبد ، وأقمنا الدلالة على استحالة الإيجاد من العبد ثبت أن له فعلا وليس بإيجاد . ثم نقول : ما يقوم بالعبد من الصفات نوعان : نوع يوجده الله تعالى فيه (١) بدون قدرته واختياره كحركات المرتعش ، والثانى/يوجده الله تعالى (٢) مع (٣) إرادته /٦٩ب وقدرته(٣) كالحركات الاختيارية . وهذه التفرقة معلومة بالضرورة ، وسمى هذا النوع الثانى كسباً . وقصرت العبارة عنه الا بلفظ الكسب . كما أن التفرقة بين اللذة والألم معلومة قطعاً ولا يعبر عنهما إلا بهاتين اللفظين . فالحاصل أن فعل العبد يسمى كسباً لا خلقاً ، وفعل الله تعالى يسمى خلقاً لا كسبا ، واسم الفعل يشملهما ، وهذا عندنا . وعند الأشعرية الفعل عبارة عن الإيجاد حقيقة ، الا أن الكسب يسمى فعلا مجازا . والصحيح ما ذهبنا(٤) إليه(٥) ، لأن الاستعمال المطلق يدل على الحقيقة ، ولأن من شرط المجاز أن يكون بين المحلين مشابهة فى معنى مخصوص ، فيستعار اللفظ من (٦) محل

---

(١) د — .

(٢) د — .

(٣) . . . (٣) د : مع قدرته واختياره .

(٤) د: قلنا .

(٥) د — .

(٦) م : عن .

الحقيقة إلى محل المجاز لإفادة ذلك المعنى ، ولا مشابهة بين كسب العبد وإيجاد الله تعالى (١) بوجه من الوجوه ، فلا يتحقق المجاز . ويثبت (٢) بما ذكرنا جواز مقدور بين قادرين ولكن بجهتين مختلفتين ، فيكون/الفعل مقدور /٧٠أ الله (٣) بجهة الإيجاد ومقدور العبد بجهة الكسب . والفرق بين الخلق والكسب أن ما وقع بغير آلة فهو خلق وما وقع بآلة فهو كسب ، وقيل : ما يجوز تفرد القادر به فهو خلق ، وما لا يجوز تفرد القادر به فهو كسب ، فيختص الكسب بالعبد والخلق بالله تعالى(٤). هذا إذا كان الخلق بمعنى الإيجاد . فأما إذا كان(٥) الخلق بمعنى التقدير فيجوز من العبد أيضاً ، كما أخبر الله تعالى عن عيسى عليه السلام « وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير (٦) » أى تقدر وهو المراد بقوله « فتبارك الله أحسن الخالقين » (٧) أى أحسن (٨) المقدرين .

فإن قيل : لو صح ما ذكرتم أن فعل العبد من العبد يسمى(٩) كسباً (١٠)

---

(١) د — .

(٢) د : فثبت .

(٣) م : مقدوراً لله .

(٤) د — .

(٥) م — إذا كان .

(٦) سورة المائدة ٥ آية ١١٠ .

(٧) سورة المؤمنون ٢٣ آية ١٤

(٨) م — .

(٩) م — .

(١٠) م : كسب .

ومن الله تعالى(١) خلقاً (٢) فيكون(٣) الفعل(٤) مشتركا بين الله تعالى (٥) وبين عبده .

قلنا: حد الشركة بين اثنين أن يختص كل واحد منهما بنصيبه ، كالعبد المشترك بين اثنين يكون لكل واحد منهما نصف العبد ، وما يكون(٦) لأحدهما لا يكون للآخر . فأما لو كان كل (٧) العبد لأحدهما/ بجهة وللآخر بجهة أخرى لا يكون العبد مشتركا بينهما ، كمن آجر عبده من إنسان يكون كل العبد للآخر بملك الرقبة وللمستأجر بملك المنفعة ، ولا يقال بأن (٨) العبد مشترك بينهما . وأوضح من هذا أن كل العبد ملك لمالكه بجهة الشراء وملك لخالقه بجهة التخليق . فهل لعاقل (٩) أن يقول أن العبد مشترك بين الله تعالى(١٠) وبين عباده(١١) ، بل الشركة فيما يزعم الخصم أن بعض الأعراض بخلق الله تعالى وبعضها بخلق العبد ، فيكون إحالة الشركة مع هذا القول إلى من يخالفه من الوقاحة والعناد ، والله الهادى(١٢) .

/٧٠ب

---

(١) د — .

(٢) م : خلق .

(٣) م : كان .

(٤) م — .

(٥) د — .

(٦) د : كان .

(٧) د — . *

(٨) م : انه

(٩) د : لقائل .

(١٠) د — .

(١١) د : عبده .

(١٢) م — والله الهادى .

القول فى إبطال التوليد

ويثبت بما ذكرنا أن آثار أفعال العباد مخلوقة(١) بخلق الله تعالى(٢) وإيجاده لا بإيجاد العباد ، ولا متولدة من أفعالهم كما زعمت(٣) عامة القدرية . وزعم النظام (٤) أنها فعل الله تعالى(٥) بإيجاب الطبع . وقال القلانسى : إنها فعل الله تعالى (٦) بإيجاب الخلقة . وزعم ثمامة ابن الأشرس أنها فعل لا فاعل/لها . /٧١أ والصحيح ما قلنا ؛ لأن هذه الآثار لو حصلت بفعل العبد إما أن حصلت بدون القدرة ، أو بالقدرة التى حصل بها الفعل ، أو بقدرة أخرى ، لا وجه إلى الأول ، لاستحالة تعرى الفاعل (٧) عن القدرة ، ولا وجه إلى الثانى لأن تلك القدرة مقارنة للفعل فتنعدم وقت الأثر ، ولا وجه إلى الثالث ، لأنه يقتضى أن يقدر الإنسان على تحصيل الأثر بدون الفعل أو تحصيل الفعل بدون الأثر كالألم بدون الضرب والضرب بدون الألم ، إذ من قدر على الشيئين كان قادراً على كل واحد منهما على الانفراد ، ولأنه يجوز أن يموت الضارب عقيب الضرب والألم يحدث بعده والفعل من الميت محال ، إلا أن الله تعالى أجرى العادة بخلق الأثر عقيب مباشرة السبب ، فإذا باشر العبد السبب بقصد

---

(١) د — .

(٢) د — .

(٣) م : زعم .

(٤) هو ابراهيم بن سيار النظام أحد شيوخ المعتزلة توفى حوالى ٢٣١هـ/٨٤٥م

(٥) د — .

(٦) د — .

(٧) م : الفعل .

حصول الأثر (١) أضيف إليه وتوجه عليه اللائمة عرفاً ولزمتة /الغرامة(٢) ‎/٧١ب
فى الدنيا والعقوبة فى العقبى شرعاً وإن لم يكن الأثر حاصلا بفعله حقيقة كمن
شق زق (٣) إنسان حتى سال الدهن يلام عليه عرفاً ويؤاخذ به شرعاً وإن
لم يكن السيلان بفعله حقيقة ، ولكن لما باشر السبب بقصد حصول ذلك(٤)
الأثر أضيف إليه ، فكذا هذا ، والله الموفق (٥) .

---

(١) م : ذلك الأثر .

(٢) مكررة فى م .

(٣) فى القاموس المحيط « الزق » . . . بالكسر السقاء أو جلد يجز .
وهنا بمعنى شق جلد إنسان .

(٤) م — .

(٥) د — والله الموفق .

القول فى تكليف ما لا يطاق(١)

قال أصحابنا رحمهم الله (٢) : لا يجوز من الله تعالى (٣) أن يكلف عباده بما (٤) لا يصح وجوده منهم خلافا للأشعرية ؛ وذلك لأن (٥) تكليف العاجز خارج عن الحكمة ، كتكليف الأعمى بالنظر والمقعد بالمشىء ، فلا ينسب إلى الحكيم جل جلاله . وتحقيقه أن التكليف إلزام ما ، فيه كلفه للفاعل ابتلاء ، بحيث لو أتى به يثاب عليه (٦) ولو امتنع يعاقب (٦) عليه ، وذا إنما يتحقق فيما يتصور منه لا فيما يستحيل عنه .

فإن قيل : قال الله تعالى « ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به »(٧) ولو لم يكن جائزاً لما صح الاستعاذة عنه ، وكذا/قوله تعالى(٨) للملائكة « انبئونى بأسماء هؤلاء »(٩) مع علمه أنه لا علم لهم بذلك . وكذا روى فى الخبر : يقول الله تعالى للمصورين يوم القيامة : احيوا ما خلقتم (١٠) . /٧٢أ

---

(١) أنظر هذه المسألة بالتفصيل فى كتابنا
Kholeif, A Study on Fakhr al - Din al Razi. pp. 89 - 104.

(٢) م : رضى الله عنه .

(٣) د — .

(٤) م : ما .

(٥) د : ان .

(٦) . . . (٦) د . أو يمتنع فيعاقب .

(٧) سورة البقرة ٢ آية ٢٨٦ .

(٨) د — .

(٩) سورة البقرة ٢ آية ٣١ .

(١٠) هكذا فى م ، د وعلى هامش د : صنعتم .

قلنا : فى الآية الأولى (١) الاستعاذة عن تحميل ما لا طاقة له به لا عن تكليفه ، وعندنا يجوز أن يحمله جبلا أو جداراً بحيث لا يطيقه فيموت ، لكن (٢) لا يجـوز أن (٣) يكلفه أن يحمل جبلا أو جداراً بحيث لو فعل (٤) يثاب عليـــه ولو امتنع (٥) يعاقب عليه ؛ لأنه خارج عن الحكمة على ما ذكرنا .

وقوله تعالى : «انبئونى بأسماء هؤلاء» ؛ ليس بتكليف حقيقة بل هو (٦) خطاب تعجيز ، وتفسيره توجيه صيغة الأمر لإظهار عجزهم ، وأنه جائز .

وكذا الأمر بإحياء الصور ليس بتكليف حقيقة (٧) أيضاً (٨) بل هو نوع تعذيب على ارتكابه المحظور ، يوضحه أنه يكون فى القيامة وهى دار الجزاء لا دار الابتلاء .

فإن قيل : أليس أنه كلف أبا جهل وفرعون بالإيمان / وعلم أنهما /٧٢ب لا يؤمنان ، وخلاف معلوم الله تعالى محال .

قلنا : أول ما يلزم على هذا السؤال مخالفة الإجماع ، ثم تكذيب

---

(١) د — .
(٢) د : أما .
(٣) م + الله تعالى .
(٤) د : أتى به .
(٥) د : أو يمتنع .
(٦) م : هى .
(٧) د — .
(٨) م — .

قول(١) الله تعالى . أما مخالفة الإجماع فلأن (٢) الأمة أجمعت على(٣) أن تكليف ما ليس فى الوسع ليس بكائن أصلا (٤) ، وإنما الاختلاف فى جوازه عقلا . وأما تكذيب الآية (٥) فقول(٦) الله (٧) تعالى « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها »(٨) ، والمحال ليس فى وسع أحد .

وقوله : « خلاف معلوم الله تعالى(٩) محال » ، قلنا : المحال ما لا يمكن فى العقل تقدير وجوده ، والجائز ما يمكن ، وإنما يقدر وجود الشيء وعدمه فى ذاته من غير النسبة إلى علم الله تعالى وإرادته ، ودلالة ذلك أنا اتفقنا على (١٠) أن العالم جائز الوجود والعدم مع علمه تعالى (١١) أنه يوجد ، وتحقق وجوده فى الحال ، إذ لو صار ما علم وجوده واجبا وما علم أن لا يوجد مستحيلا لم يكن لجائز الوجود تحقق ، وتكون الإرادة لتمييز الواجب من

---

(١) د : اخبار .

(٢) د : فان .

(٣) د — .

(٤) د — .

(٥) د : الخبر .

(٦) د : فقوله .

(٧) د — .

(٨) سورة البقرة ٢ آية ٢٨٦ .

(٩) د — .

(١٠) د — ، وفى م بين سطور النص .

(١١) د — .

المحال لا لتخصيص أحد الجائزين /علـى الآخر(١) ، وأنه خلاف قول /٧٣أ العقلاء .

فإن قيل : لو جاز وجود خلاف معلوم الله تعالى لكان فيه تجهيل الله تعالى(٢) .

قلنا : التجهيل فى نفس الوجود لا فى تصوره ، فإن علم الله فيه أن لا يوجد مع تصور وجوده ، (٣) وذلك يحقق علم الله لا تجهيله (٣) .

---

(١) د — على الآخر .

(٢) د — .

(٣) . . . (٣) د — .

القول فى تعميم المرادات

قال أهل السنة(١) : كل محدث فهو(٢) بإرادة الله تعالى(٣) وقضائه وقدره عينا كان أو عرضا ، خيراً كان أو شراً .

وقالت المعتزلة : ما ليس بمرضى الله تعالى (٤) فليس بمراد (٥) له(٦) ، واختلفوا فى المباحات .

فنقول : ما علم الله تعالى (٧) أن يوجد أراد أن يوجد ، سواء(٨) أمر به أو لم يأمر فى الأزل (٩) ، وإليه أشار أبو حنيفة رحمه الله (١٠) حيث سأل بعض القدرية : علم الله تعالى(١١) فى الأزل ما يكون من الشرور والقبائح أم لا (١٢) فاضطر إلى الإقرار به ، ثم قال : هل أراد أن يظهر

---

(١) م : الحق .
(٢) د — .
(٣) د — .
(٤) د — .
(٥) د : بمراده .
(٦) د — .
(٧) د — .
(٨) م — .
(٩) د — فى الأزل .
(١٠) م : رضى الله عنه .
(١١) د — .
(١٢) م — أم لا .

ما علم كما علم ، أم أراد أن يظهـر بخلاف ما علم ، فيصير علمه جهلا ؟ فرجع عن مذهبه وتاب عن ذلك ، ولهذا قال بعض أصحابنا : إن الإرادة ؛ تجرى مع العلم . والصحيح أن يقال : إن الإرادة/تجرى مع الفعل . ومعناه /٧٣ب أن كل ما كان مفعول الله تعالى فهو مراده ، ولهذا قال الشيخ الإمام الأجل (١) أبو منصور (الماتريدى) رحمة الله (٢) : إن هذه المسألة فرع مسألة خلق الأفعال . فهما دللنـا على (٣) أن جميع أفعال (٤) العباد (٥) مخلوق الله تعالى كان مراداً(٦) له (٧) ؛ إذ لو لم يرد كان مجبورا فى إيجاده ، وأنه محـال .

وبعض الآيات ناطقة بعموم المشيئة كقوله تعالى « وما تشاؤن إلا أن يشاء الله » (٨) وقوله « ولو شاء الله ما أشركوا »(٩) وقوله « ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض » (١٠) ، وبعضها ينص (١١) على إرادة الضلال كقوله

---

(١) د — الامام الأجل .

(٢) د — رحمه الله .

(٣) م — .

(٤) د : الأفعـال .

(٥) د — .

(٦) د : مراده .

(٧) د — .

(٨) سورة الانسان ٧٦ آية ٣٠ .

(٩) سورة الأنعام ٦ آية ١٠٧ .

(١٠) سورة يونس ١٠ آية ٩٩ .

(١١) د : نص .

«ويضل من يشاء»(١) تعالى(٢)وكقوله (٣)«ومن يرد أن يضله»يجعل (٤) صدره ضيقاً حرجاً»(٤) (٥) .

ولا فرق بين المشيئة والإرادة (٦) عند أهل السنة ؛ والدليل على صحة ما ذهبنا إليه اللفظ المنقول الذى تلقته الأمة بالقبول : « ما شاء الله كان ومالم يشأ لم يكن » . ومذهب الخصم يضاد قضية هذه الكلمة ، فإن ما شاء الله من الإيمان / من جميع الكفرة لم يكن ، وما لم يشأ من كفرهم كان (٧) ، /٧٤أ فيكون باطلا بإجماع الأمة .

فإن قيل : لو شاء من الكافر الكفر لم يمكنه الخروج عن مشيئته فيصير مجبوراً ، فإما أن يعذر فى الكفر ، وفيه إبطال الأمر والنهى والوعد والوعيد ، أو يعاقب عليه ، وفيه تكليف ما ليس فى الوسع ونسبة الجور إلى الله تعالى :

قلنا : نعارضكم بالعلم : إنه (٨) متى علم منه الكفر هل يمكنه الخروج عن علمه أم لا ؟ فما أجبتم عن فصل العلم فهو جوابنا عن فصل الإرادة. ثم نقول : شاء منه الكفر ولكن باختياره ومشيئته مع القدرة على الإيمان ،

---

(١) د — .

(٢) سورة الرعد ١٣ آية ٢٧ .

(٣) د : وقوله .

(٤) . . . (٤) د — .

(٥) سورة الأنعام ٦ آية ١٢٥ .

(٦) د : والارادة والمشيئة واحدة .

(٧) د : فكان .

(٨) د — .

كما علم منه الكفـــر (١) حتى صح الأمر والنهى والوعد والوعيد : وإذا كان المراد والمعلوم الفعل (٢) الاختيارى كيف يكون الفاعل فيه مجبوراً وقد نص الله تعالى على مشيئة العبد بقوله « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر (٣) » وكذا فى قوله « اعملوا ما شئتم »(٤) ، والعبد يعلم ذلك من نفسه علما ضرورياً لا يجد إلى انكاره سبيلا ،/ومشيئة الله تعالى لأفعاله ثابتة نصا /٧٤ب وعقلا ، فلا سبيل إلى إنكار أحدهما .

فإن قيل : قال الله تعالى « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون »(٥) أخبر أنه خلقهم للعبادة فكيف يريد منهم الكفر والمعصية ؟ وكذا قال الله تعالى « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (٦) وكذا قال الله (٧) « وما الله يريد ظلما للعباد»(٨) .

قلنا : أما الآية الأولى فيتعذر (٩) إجراؤها على عمومها ، فإن الصبيان والمجانين لم يعبدوه ، فلابد من التأويل . والتأويل من وجهين : أحدهما يجوز

---

(١) د : كذلك .
(٢) د : فعـل .
(٣) سورة الكهف ١٨ آية ٢٩ .
(٤) سورة فصلت ٤١ آية ٤٠ .
(٥) سورة الذاريات ٥١ آية ٥٦ .
(٦) سورة البقرة ٢ آية ١٨٥ .
(٧) م — .
(٨) سورة غافر ٤٠ آية ٣١ .
(٩) م : فتعذر ، د : تعذر .

أن يكون المراد : إلا ليكونوا عبيداً لى ، والثانى يجوز (١) أن يكون المراد من علم الله تعالى(٢) من الجن والإنس أن يعبدوه لا العموم .

وأما الثانية فالمراد به (٣) أنه لم يرد بشرع الإفطار فى رمضان والقضاء خارج رمضان العسر بعباده وانما أراد بهم (٤) اليسر .

وأما الثالثة فالمراد به لا يريد الظلم على العباد ، يعنى لا يظلم عليهم ، لا أن لا يريد ظلم / العباد بعضهم على بعض ؛ يدل عليه أنه لم يقل : «ظلم العباد» بل قال ؛ : «ظلما للعباد» «واللام» بمعنى «على» كقوله «وإن أسأتم فلها» (٥) أى فعليها (٦) . ٧٥/أ

فصـــــل

ثم إن (٧) المعدوم لا يتعلق بالإرادة عند عامة أصحابنا خلافاً لبعض الناس ، فإن الإرادة تلازم الفعل ، والمعدوم لا يصح أن يكون مفعولا ، فلا يصح أن يكون مراداً ، ولأن ما تعلق بالإرادة يكون حادثاً ، والمعدوم أزلى ؛ يدل عليه قول الأمة «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن» ولم يقولوا :

---

(١) م — .

(٢) د — .

(٣) د — .

(٤) د : به .

(٥) سورة الاسراء ١٧ آية ٧ .

(٦) د — أى فعليها .

(٧) د — .

« ما(١)شاءالله أن لايكون لم يكن ». وكذا المعدوم لايتعلق بالرؤية عند جميع المسلمين خلافاً للسالمية (٢) والمقنعية (٣) فانهم قالوا : إن (٤) العالم مرئى الله تعالى (٥) قبل وجوده فى الأزل ، وهو قول باطل ، فإنه يشعر بكون المعدوم شيئاً . وحاصله يرجع إلى القول بقدم العالم ، ولأنهم اتفقوا أن المعدوم الذى يستحيل وجوده ، أو الذى (٧) لا يوجد أصلا لا يتعلق برؤية الله تعالى (٨) ، فكذا المعدوم الذى يوجد ، إذ لا تفاوت فى العدم (٩) ، ولأن علة جواز الرؤية الوجود فى الشاهد ،/على ما قررنا فى مسألة الرؤية ، ٧٥/ب فإذا انعدمت(١٠) العلة امتنع جواز الرؤية ، فجاءت الاستحالة؛ وما تستحيل رؤيته لا يضاف إلى رؤية الله تعالى (١١) ، كالجمع بين الضدين لما كان مستحيلا فى الشاهد لا يضاف إلى قدرة الله تعالى .

---

(١) د : وما .

(٢) م : للسلمية . جاء على هامش ص ١٣٨ من كتاب الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادى طبعة القاهرة ١٩٤٨ تعليقاً على مذاهب المشبهة : « ... وبذلك تعلم حكم السالمية ومن سار بسيرهم فى القول بالتجلى فى الصور » .

(٣) يقول عبد القاهر البغدادى صاحب الفرق بين الفرق « فى بيان مذاهب المشبهة من أصناف شتى .... ومنهم المقنعية المبيضة بما وراء نهر جيحون فى دعواهم أن المقنع كان إلها وأنه مصور فى كل مكان وزمان بصورة مخصوصة » ص ١٣٨ ، ١٣٩ طبعة القاهرة ١٩٤٨ .

(٤) م — .

(٥) د — .

(٦) د : وهذا .

(٧) د : والذى .

(٨) د — .

(٩) م : المعدوم .

(١٠) م : العدم .

القول فى نفى الأصلح

قال(١) أهل الحق (١) : لا يجب على الله تعالى (٢) رعاية الأصلح لعبادة ولا رعاية الصلاح لهم عندنا خلافا للمعتزلة . وقال بشر بن المعتمر ومن تابعه : يجب رعاية الصلاح (٣) ، وهو قول (٤) فاسد ؛ لأن الألوهية تنافى الوجوب عليه ، بل له أن يفعل بعبيده ما يشاء ، إلا أنه خص المؤمنين بلطف ، ولو فعل ذلك مع جميع الكفار لآمنوا ، (٥) فكان ذلك فضلا منه وكرما(٥) ،(٦) ولو منع ذلك(٦) عن بعض عبيده كان عدلا منه(٧) وقهراً ، وهو محمود فى عدله وقهره كما فى فضله وكرمه ، ولأن فى القول بوجوب الأصلح على الله تعالى (٨) إبطال منته على عباده فى الهداية لهم ؛ لأن من أدى حقاً واجباً عليه (٩) لا منه : له على المؤدى ، ولأن فيه قولا بتناهى مقدور الله ، حيث أعطاه ما هو الأصلح (١٠) له ؛ إذ لو بقى فى مقدوره شىء

---

(١) . . . (١) د — .

(٢) م — .

(٣) م : رعاية الصلاح يجب عليه تعالى .

(٤) د — .

(٥) . . . (٥) م — .

(٦) . . . (٦) غير واضحة فى م .

(٧) م — .

(٨) د — .

(٩) م — .

(١٠) د : أصلح .

/أصلح للعبد (١) ولم يعطه كان جوراً منه ، ويلزم من هذا أن لا يكون /٧٦أ لله تعالى زيادة منه: (٢) فى حق محمد عليه السلام ، ولم يكن ذلك فى حق أبى جهل لعنه الله (٢)،(٣) لأنه يقول : فعل بكل واحد منهما (٣) غاية ما فى مقدوره من الأصلح ، ولأن الأمة أطبقت على سؤال العصمة والمعونة والتوفيق من الله تعالى ، فإن أتاهم الله تعالى (٤) ذلك من غير سؤال (٥) فسؤالهم سفه ، وإن لم يؤتهم فقد فعل بهم المفسدة ، وكذا سؤال دفع المرض وكشف الضر جائز بل مستحب ، فإن كان المرض والبلاء مصلحة فسؤال إزالتها طلب المفسدة ، وإن كان الزوال مصلحة فقد فعل بهم المفسدة .

والذى يظهر عور (٦) مذهبهم أن عندهم لما أعطى الله تعالى (٧) للكافر غاية ما فى مقدوره من الاستعداد والتمكن ومع ذلك لم يؤمن ، تبين بهذا أن ليس فى مقدوره(٨) ما هو الأصلح للعبد (٩) ، لأن الأصلح للعبد أن

---

(١) د : هو للعبد أصلح .

(٢) . . . (٢) م — .

(٣) . . . (٣) م : إذ فعل معهما .

(٤) د — الله تعالى .

(٥) د — من غير سؤال .

(٦) د : عاور . فى القاموس « العور ذهاب حس إحدى العينين . . . والردىء من كل شىء . . . والدليل السيء الدلالة . . . » والمراد هنا هو رداءة مذهبهم وسوء دلالته .

(٧) د — .

(٨) م شىء .

(٩) د : للعباد .

يؤمن باختياره فيسعد ، لا أن يقدر (١) على الإيمان ولا(٢) يؤمن فيشقى .
فإذا على زعمهم فعل الله تعالى(٣) بعبده ما هو الأفسد فى حقه لا ما هو
الأصلح .

---

(١) م : لا يقدر .
(٢) م : فلا .
(٣) د — .

القول فى الأرزاق

قال أهل السنة: / ما يأكله الإنسان فهو رزقه حلالا كان أو حراماً . /٧٦ب
وقالت المعتزلة : الحرام ليس برزق .

وهذا الاختلاف بناء على أن اسم الرزق عندنا يطلق على ما يتغذى به الحى ، وعندهم الملك (١) خاصة ، وهو (٢) فاسد، فأنه يؤدى إلى الخلف(٣) فى (٤) وعد الله فى إيفاء الرزق بقوله تعالى (٥) « وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها » (٦) والدواب لا يتصور لها الملك . وربما يأكل الإنسان فى عمره الحرام ، وليس يصح أن يقال : إنه (٧) لم يأكل رزق الله تعالى (٨)

فإن قيل : إذا كان الحرام رزق الله فلا يعاقب على أكله ؟

قلنا : بناء(٩) على مباشرة سببه وقصده واختياره ذلك، فإن الله تعالى(١٠) وعد الرزق مطلقاً ، وأمر العبد بطلبه عن وجه حله بقوله « كلو مما فى الأرض

---

(١) د : للملك .

(٢) د : وأنه .

(٣) د : خلف .

(٤) د — .

(٥) د — .

(٦) سورة هود ١١ آية ٦ .

(٧) د — .

(٨) د — .

(٩) م — .

(١٠) د — .

حلالا طيباً » (١) فإذا طلبه بحرصه وهواه من غير حله يوصله الله تعالى (٢) إليه من ذلك الوجه ، ولكن يعاقبه على سوء اختياره ومخالفته أمره ، كما قلنا فى المتولدات إن الموت فى المقتول بخلق الله تعالى ، ولكن يعاقب القاتل على / مباشرته وقصده ذلك ، والله الموفق (٣). /٧٧أ

(١) سورة البقرة ٢ آية ١٦٨ .

(٢) د — .

(٣) د — .

القول فى الآجال

قال أهل السنة : المقتول ميت بأجله ، لا أجل له سوى ذلك ، والقتل فعل القاتل قائم به ، والموت قائم بالميت بخلق الله تعالى (١) فيه عقيب فعل القاتل .

وقالت المعتزلة : المقتول مقطوع عليه أجله ، لولا القتل (٢) لعاش إلى أجله .

وقال أبو القاسم (٣) الكعبي : له أجلان : القتل والموت . وعنده المقتول ليس بميت .

والصحيح ما قلنا ؛ لأن الله تعالى (٤) حكم بآجال العباد على ما علم منهم وأراد ، ولا تردد فى علم الله تعالى (٥) وإرادته ، ولا مرد لحكمه وقضائه .

فإن قيل : قال النبى عليه السلام : « صلة الرحم تزيد فى العمر » فلو(٦) كان له أجل واحد لا يتصور فيه الزيادة .

قلنا : تفسير هذه الزيادة أنه كان فى علم الله تعالى (٧) أنه لولا صلة

---

(١) د — .

(٢) د : القاتل .

(٣) د — .

(٤) د — .

(٥) د — .

(٦) م : ولو .

(٧) د — .

الرحم لكان عمره مثلا خمسين سنة ، ولكن علم أنه يصل رحمه ويكون عمره سبعين سنة ، فالمحكوم (١) المراد أنه يصل ويعيش إلى سبعين سنة ، فسمى(٢) هذه (٣) العشرين زيادة بصلة الرحم بناء على علمه أنه لولاه لكان عمره خمسين سنة .

وأصل هذا / أن الله تعالى كما يعلم المعدوم الذى يوجد أنه لو وجد كيف /٧٧ب يوجد ، يعلم المعدوم الذى لا يوجد أنه لو وجد كيف يوجد ، كما أخبر عن أهل النار أنهم لو ردوا إلى الدنيا لعادوا إلى كفرهم مع علمه أنهم لا يردون بقوله تعالى (٤) « ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه »(٥) .

---

(١) د : والمحكوم .
(٢) م : ويسمى .
(٣) م ، د : هذا .
(٤) د — .
(٥) سورة الأنعام ٦ آية ٢٨ .

القول فى القضاء والقدر

قال أهل الحق : أفعال الخلق وأحوالهم كلها بقضاء الله تعالى(١) وقدره .

وقالت المعتزلة : المعاصى (٢) ليست بقضائه وقدره ، كما قالوا فى الإرادة ، وهى مبنية على مسألة خلق الأفعال .

فنقول : ما كان بخلق الله تعالى (٣) وإرادته فهو بقضائه وقدره ، لأن القضاء فى اللغة عبارة عن الفعل مع زيادة إحكام ، كما قال أبو ذؤيب .

وعليهما بردتان قضاهما   داوداً وصنع السوابغ يتبع

والقدر تحديد كل مخلوق بحده الذى يوجد من حسن وقبح ، ونفع وضر ، وما يحويه من ظرف المكان والزمان ، وما يلزمه من ثواب أو عقاب ، كما قال الله تعالى « إنا كل شيء خلقناه / بقدر » (٤) وقال النبى (٥) عليه السلام : القدر خيره وشره من الله تعالى . /٧٨أ

فان قيل : قال النبى عليه السلام خبراً عن الله تعالى (٦) : من لم يرض بقضائى ولم يصبر على بلائى ولم يشكر لنعمائى (٧) فليطلب رباً سواى. فلو كان

---

(١) م — .

(٢) د : المعصية .

(٣) د — .

(٤) سورة القمر ٥٤ آية ٤٩ .

(٥) د — .

(٦) د — .

(٧) م : ولم يشكره على نعمائى .

الكفر بقضائه يلزمنا (١) أن نرضى به ، وذا لا يجوز .

قلنا : الكفر مقضى الله تعالى (٢) لا قضاؤه ، فان قضاءه (٣) صفته ، والكفر صفة العبد ، وقضاؤه أن يخلق (٤) الكفر فى الكافر شراً قبيحاً باطلا عند اختيار العبد ذلك على وجه يستحق به عقاب الأبد ، ونحن (٥) نرضى بهذا .

على أن المراد من الحديث الأمراض والمصائب التى تصيب الانسان من غير اختياره ،(٦) فأما ما يباشره العبد باختياره (٧) من الكفر والمعاصى (٦)(٧) فهو يرضى به أشد الرضا من غير تحريض فلا يكون مراداً بالحديث .

---

(١) د : لزمنا .

(٢) د — .

(٣) م ، د : قضاؤه .

(٤) م : وإن خلق .

(٥) م : فنحن .

(٦) . . . (٦) م : لا نحو من الكفر والمعاصى مما يباشره العبد باختياره .

(٧) . . . (٧) د — .

القول فى الهدى والإضلال

قال أهل السنة (١) : الهدى من الله تعالى (٢) خلق الاهتداء فى العبد ، والإضلال خلق الضلالة فيه .

وقالت المعتزلة : الهدى/ من الله تعالى(٣) بيان طريق الصواب ، /٧٨ب والإضلال تسمية (٤) العبد(٥) ضالا أو حكمه (٦) بالضلال عند خلق العبد الضلال فى نفسه .

والصحيح قول أهل السنة لقوله تعالى خطاباً للنبى عليه السلام (٧) « إنك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء » (٨) ولو كان الهدى بيان طريق الصواب لما صح النفى عن (٩) النبى (١٠) عليه السلام لأنه بين الهدى لمن أحب وأبغض ، وكذا قوله تعالى « يضل من يشاء ويهدى من يشاء »(١١)

---

(١) م : أهل الحق .

(٢) د — .

(٣) د — .

(٤) م : تسميته .

(٥) : — .

(٦) م — .

(٧) د — عليه السلام .

(٨) سورة القصص ٢٨ آية ٥٦ .

(٩) م : عنه .

(١٠) م — .

(١١) سورة فاطر ٣٥ آية ٨ .

ولو كان الهدى بيان الطريق لم تتحقق القسمة لأن بيانه عام فى حق الكل ، وكذا الإضلال لو كان تسمية العبد ضالا لتقيد ذلك (١) بمشيئة العبد لا بمشيئة الله تعالى (٢) لأن ذلك ينبنى على قصد العبد واختياره ذلك ، إلا أن الهداية تضاف إلى النبى (٣) عليه السلام (٤) بطريق التسبب والدعوة كما قال الله تعالى « وانك لتهدى إلى صراط مستقيم » (٥) ويكون (٦) المراد هو البيان والدعوة ، ويضاف إلى القرآن أيضاً كما قال الله تعالى « إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم » (٧) لكونه سبباً للاهتداء . وكذا الاضلال أضيف إلى الله تعالى (٨) / من حيث خلق الضلالة فى العبد عند اختياره /٧٩أ ذلك ، وأضيف إلى الشيطان أيضاً بطريق التسبب والدعوة كما قال الله تعالى (٩) « ولأضلنهم ولأمنينهم » (١٠) وكذا أضيف إلى الأصنام لكونها سبباً للضلال (١١)

---

(١) م : فى ذلك .

(٢) د — .

(٣) م : للنبى .

(٤) د — عليه السلام .

(٥) سورة الشورى ٤٢ آية ٥٢ .

(٦) م : فيكون .

(٧) سورة الاسراء ١٧ آية ٩ .

(٨) م — .

(٩) د — .

(١٠) سورة النساء ٤ آية ١١٩ .

(١١) ذ : للضلالة .

كما قال الله (١) خبرا عن الخليل عليه السلام (٢) « رب إنهن أضللن كثيرا من الناس »(٣) والفعل الواحد لا يضاف إلى الله تعالى (٤) وإلى غيره بجهة واحدة ، فكان المراد ما قلنا ، والله الموفق (٥) .

---

(١) د : تعالى .

(٢) د — عليه السلام .

(٣) سورة ابراهيم ١٤ آية ٣٦ .

(٤) د — .

(٥) د — والله الموفق .

القول فى أصحاب الكبائر

قال أهل السنة : من ارتكب كبيرة دون الكفر لا يعتبر كافراً ولا منافقاً ولا (١) يخرج عن الإيمان ، وإن مات من غير توبة إما أن يعفو الله عنه بشفاعة شفيع أو بفضله وكرمه ، وإما أن يعاقب بقدر جنايته ثم يدخله الجنة لا محالة .

وعند الخوارج يصير كافراً .

وعند المعتزلة يخرج من (٢) الإيمان ولا يدخل فى الكفر ، وإن مات من غير توبة يخلد فى النار .

وكان الحسن البصرى (٣) يقول إنه منافق ، ثم رجع عن ذلك .

وقالت المرجئة / والإباحية (٤) لا يضر مع الايمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة . /٧٩ب

---

(١) م : فــلا .

(٢) د : عن .

(٣) هو الحسن بن أبو الحسن البصرى ، عالم الاسلام والمسلمين المشهور فى القرن الأول الهجرى ، كانت حلقته بالبصرة لها أكبر الأثر على علوم الحديث والتصوف والكلام ، خرجت البصرة عن بكرة أبيها يوم وفاته فى أول رجب عام ١١٠ هـ-٧٢٨م لتشييع جثمانه إلى مقره الأخير .

(٤) د — ، والاباحية فرقة من المتصوفة المبطلة، يدعون أن لا قدرة لهم على اجتناب المعاصى ولا على الاتيان بما أمر به الشرع ، ومن مذهبهم أنه ليس لأحد فى هذا العالم ملك رقبة ولا ملك يد ، والجميع مشتركون فى الأموال والأزواج ، أنظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى حـ ١ ص ١١٣ .

والصحيح ما قاله (١) أهل السنة لقوله تعالى (٢) « يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً »(٣) لأنه (٤) خاطبهم باسم الايمان مع ارتكاب المعاصى (٥) إلى غير ذلك من الآيات . والأمة توارثت من عصر النبى عليه السلام إلى يومنا هذا بالصلاة على من مات من أهل القبلة والدعاء والاستغفار لهم مع علمهم بارتكاب الكبائر . وكذا اشتهر استغفار المؤمنين فى الصلوات لوالديهم وأقاربهم ومعارفهم من غير تمييز (٦) مع اعتقادهم أن استغفار الكافر لا يجوز .

وتحقيقه هو(٧) أن حقيقة الإيمان هو التصديق ، والإقرار أمارة عليه . فمن وجد منه الإقرار عند تصديق القلب اتصف بكونه مؤمناً ، فما لم يتبدل التصديق بالتكذيب ، والإقرار بالانكار لا يوصف بكونه كافراً ، وإذا لم يكن كافرا كان مؤمناً ، إذ لا واسطة بين التصديق والتكذيب إلا الشك والتوقف وأنه كفر / بالاتفاق . وأما (٨) مخالفة الأمر وارتكاب النهى إذا /٨٠أ لم تكن بطريق الاستحلال والاستخفاف لا يكون تكذيباً ورداً للأمر والنهى ، بل يكون ذلك إما لغلبة شهوة أو حمية أو أنفة أو كسل ، كيف وقد اقترن

---

(١) د : قول .

(٢) م : بيانه فى قوله تعالى .

(٣) سورة التحريم ٦٦ آية ٨ .

(٤) د — .

(٥) د : العصيان .

(٦) م : تفكير .

(٧) د : وهو .

(٨) د : فأما .

بذلك خوف العقاب ورجاء العفو والعزم على التوبة ، وذا كله ثمرة الايمان وأمارة تصديق الوعد والوعيد . مثاله متى أمر الطبيب المريض بشرب الدواء أو نهاه عما يضره ، وصدقه المريض وقبل ذلك منه ، ولكن ربما يقدم مع ذلك على أكل ما يضره أو يمتنع عن شرب ما ينفعه مع خوف الضرر والندامة على ذلك ، والحياء من الطبيب والخوف من ملامته ورجاء التدارك منه ، لا يكون (١) هذا رداً لأمر الطبيب ولا (٢) استخفافا فى حقه(٣) ، كذا هذا.

وإذا ثبت بما ذكرنا أنه مؤمن كان حكمه الجنة لو مات على ذلك لقوله تعالى « وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات »(٤) وإذا كان من أهل الجنة لا (٥) يتصور الخلود فى النار ، /لأن الخلود فى النار لا يتصور مع دخول الجنة ، /٨٠ب ولأن الخلود فى النار لما كان موعوداً للكافر وهو (٦) أعظم العقوبات والكفر أعظم الجنايات كان الخلود مثلا لجناية الكفر ، فلو عذب به على غير الكفر كان زيادة على قدر الجناية فلا يكون عدلا .

فإن قيل : الوعيد بتعذيب مرتكب الكبائر ورد مطلقاً ، فلو جاز العفو عن البعض لكان خلفاً فى الخبر ، وأنه لا(٧) يجوز .

قلنا : سلم بعض أصحابنا عموم الوعيد فى جميع العصاة ، لكنهم قالوا :

---

(١) م : يكونوا .

(٢) د — .

(٣) د : بحقه .

(٤) سورة التوبة ٩ آية ٧٢ .

(٥) م : لم .

(٦) م : وأنه .

(٧) م : غير .

الخلف فى الوعيد كرم ، فيجوز من الله تعالى (١) ، والمحققون لم يجوزوا الخلف من الله تعالى(٢) لا فى الوعد ولا فى الوعيد ، لأنه تبديل القول ، وقد قال الله تعالى « ما يبدل القول لدى »(٣) ولأن الله تعالى(٤) سمى الوعيد وعداً ونفى الخلف فيه فقال جل جلاله (٥) «ويستعجلونك بالعذاب ولن يخلف الله وعده»(٦) لكنهم قالوا بالعفو ، يتبين أن المعفو(٧) عنه لم يكن مراداً بعموم(٨) الوعيد ، فكان (٩) / العفو بيان تخصيص المذنب(١٠) /٨١أ من الوعيد العام ، والتخصيص بمنزلة الاستثناء ، ولو استثنى بعض العصاة من عموم الوعيد لا يكون خلفاً فى الخبر (١١) ، فكذلك (١٢) لو خصص .

فإن قيل : قال الله تعالى « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً

---

(١) د — .

(٢) د — .

(٣) سورة ق ٥٠ آية ٢٩ .

(٤) د — .

(٥) د — جل جلاله .

(٦) سورة الحج ٢٢ آية ٤٧ .

(٧) م : العفو .

(٨) م : لعموم .

(٩) م : فيكون .

(١٠) م : الذنب .

(١١) د — فى الخبر .

(١٢) م : فكذا هذا .

فيها » (١) وكذا قوله تعالى (٢) « ومن يعص الله ورسوله و يتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها» (٣) وعد (٤) الخلود بالقتل والعصيان .

قلنا : أما الآية الأولى فنزلت (٥) فى حق مستحل (٦) قتل المؤمن بدليل نزول الآية كما ذكر فى التفسير ، وأنه كافر ، وكذا الآية الثانية نزلت (٧) فى حق الكافر ، فإن التعدى عن جميع الحدود لا يكون إلا من الكافر . على أن الخلود يذكر ويراد به طول المدة دون الأبد .

فصـــل

وينبنى على هذا مسائل :

الأولى مسألة الشفاعة ، فإنها ثابتة عندنا خلافاً للمعتزلة ، وذلك أنه لما جاز عفو الله من غير واسطة فأولى أن يجوز بشفاعة النبيين والأخيار . وعندهم لما امتنع العفو / لا فائدة فى الشفاعة . /٨١ب

وحجتنا قوله تعالى « فاعف عنهم واستغفر لهم »(٨)(٩) وكذا قوله

---

(١) سورة النساء ٤ آية ٩٣ .

(٢) د — .

(٣) سورة النساء ٤ آية ١٤ .

(٤) د : أوعـد .

(٥) د : نزلت .

(٦) د : من يستحل .

(٧) د — .

(٨) سورة آل عمران ٣ آية ١٤٩ .

To: www.al-mostafa.com

تعالى « واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات (١) ، وهذا أمر بالشفاعة(٩) وكذا قوله تعالى « فما تنفعهم شفاعة الشافعين »(٢) فلو(٣) لم تنفع أيضاً للمؤمنين (٤) لم يكن لتخصيص الكافرين معنى وفائدة (٥) . وكذلك (٦) الحديث المشهور وهو قوله عليه السلام : شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى . والأحاديث فى باب الشفاعة قريب من التواتر ، فلا أقل من المشهور (٧) وإنكار الخبر المشهور بدعة .

والثانية مسألة العفو عن الكفر والشرك هل يجوز فى العقل أم لا ؟

قال أصحابنا رحمهم الله (٨) : لا يجوز ذلك .

وقالت الأشعرية : يجوز ذلك ، وكذا يجوز عندهم تخليد المؤمنين فى النار وتخليد الكافرين فى الجنة ، ولا يكون فى ذلك سفها ، إلا أن السمع دل على (٩) أنه لا يعقل ذلك .

= (٩) . . . (٩) د — .

(١) سورة محمد ٤٧ آية ١٩ .

(٢) سورة المدثر ٧٤ آية ٤٨ .

(٣) م : ولو .

(٤) م : المؤمنين .

(٥) د — .

(٦) م : وكذا .

(٧) د : الشهرة .

(٨) م — رحمهم الله .

(٩) د — .

وعندنا لا يجوز ذلك (١) .

والصحيح ما قلنا ، لأن قضية الحكمة التفرقة بين المحسن والمسيء ،
/قال الله تعالى « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان » (٢) يوضحه أن الله تعالى /٨٢أ
رد على من حكم بالتسوية فقال جل جلاله (٣) « أم حسب الذين اجترحوا
السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء
ما يحكمون » (٤) وكذا قوله « أفنجعل المسلمين كالمجرمين ، ما لكم كيف
تحكمون » (٥) .

والفرق لأصحابنا بين الكفر وسائر الذنوب أن الكفر نهاية في الجناية ،
وأنه مما لا يحتمل الإباحة ورفع الحرمة ، فكذا لا يحتمل العفو ورفع الغرامة(٦)
ولأن الكافر يعتقده حقا ولا يطلب له عفوا ومعذرة ، فلم يكن العفو حكمه ،
ولأنه اعتقاد الأبد فيوجب جزاء الأبد ، بخلاف سائر الذنوب .

والثالثة أن الظلم والسفه والكذب هل هي مقدورة لله(٧) تعالى (٨)
أم لا ؟

---

(١) د — .

(٢) سورة الرحمن ٥٥ آية ٦٠ .

(٣) د — جل جلاله .

(٤) سورة الجاثية ٤٥ آية ٢١ .

(٥) سورة القلم ٦٨ آية ٣٦ .

(٦) د : النـدامة .

(٧) م : مقدور الله .

(٨) د— .

فعندنا هي مستحيلة لا يوصف الله تعالى (١) بالقدرة عليها خلافاً للمعتزلة ، فإنهم(٢)قالوا : يقدر ولا يفعل، وأنه فاسد؛ لأن ما كان مقدوراً له جاز أن يوصف به ، وأنه محال ،/ولأنه لو كان جائزاً منه ؛ إما أن يجوز/ ٨٢ب مع بقاء صفة العدل أو مع زوالها ، لاوجه إلى الأول لأن فيه اجتماع الضدين ولا وجه إلى الثاني لأن العدل واجب لله تعالى (٣) فيستحيل عدمه .

والرابعة بيان الكبائر والصغائر .

قال بعض الناس : كل ما عصى المرء به الله تعالى (٤) فهو كبيرة ، وهو خلاف ما نص الله تعالى في كتابه .

وقال بعضهم : ما أصر المرء عليه فهو كبيرة ، وما استغفر منه فهو صغيرة .

والحق(٥) فيه أن الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يعرفان بذاتيهما كما في (٦) الحسيات ، فكل معصية أضيفت إلى ما فوقها فهي صغيرة وأن أضيفت إلى ما دونها فهي كبيرة . والكبيرة المطلقة هي الكفر ، إذ لا ذنب أكبر منه ، وما عداه فهو صغيرة بالنسبة إليه ، وهو المراد بقوله تعالى « إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم » (٧) يعني أن تجتنبوا

---

(١) د — .

(٢) م —

(٣) د — .

(٤) د — .

(٥) د : والوجه .

(٦) د — .

(٧) سورة النساء ٤ آية ٣١ .

الكفر نكفر ما دونه عنكم (١) لقوله تعالى « ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء »(٢)
ذكر الجمع فى الكبائر مقابلا (٣) بذكر جمع المنتهين (٣) ، فيوجب انقسام
الآحاد ، /على الآحاد ، كقولهم ركب القوم دوابهم . على أنه قد قرىء ٨٣/أ
« كبير ما تنهون عنه » بلفظ الفرد ، فيزول الإشكال .

(١) د — .

(٢) سورة النساء ٤ آية ٤٨ .

(٣) . . . (٣) م : بالجمع فى المنتهين .

القول فى الإيمان والاسلام

اتفق أهل القبلة (١) أن الإيمان بالله تعالى فرض ، والكفر به حرام . ولكنهم اختلفوا أن وجوبه بالعقل أم بالسمع ، ومن لم تبلغه الدعوة لومات على الكفر ، هل يعاقب أم لا ؟

ذكر الحاكم الشهيد فى المنتقى عن أبى حنيفة رضى الله عنه (٢) أنه قال : لا عذر لأحد فى الجهل بخالقه ، لما يرى فى (٣) خلق السماوات والأرض(٤) وفى خلق نفسه وسائر خلق ربه (٤) ، وقال أيضاً : ولو(٥) لم يبعث الله تعالى (٦) رسولا لوجب على الخلق معرفته بعقولهم .

وقالت الأشعرية : لا يجب بالعقل شىء ، ولكن يعرف به حسن بعض الأشياء وقبحها (٧)

وقالت الملحدة والرافضة (٨) والمشبهة والخوارج المحكمة : لا يعرف به شىء ولا يجب به شىء .

---

(١) د : الملة .

(٢) د : رحمه الله .

(٣) د : من .

(٤) . . . (٤) د — .

(٥) د : لو .

(٦) د — .

(٧) د : وقبحه .

(٨) د : والروافض .

وقالت المعتزلة : العقل موجبٌ للايمان بالله تعالى وشكر نعمه ، ومثبت للأحكام (١) بذاته .

وعند أهل السنة : العقل آلة يعرف بها حسن الأشياء وقبحها ووجوب الإيمان وشكر المنعم ، والمعروف والموجب فى الحقيقة / هو الله تعالى (٢) /٨٣ب لكن بواسطة العقل .

ثم الصبي العاقل إذا كان بحال يمكنه الاستدلال هل يجب عليه معرفة الله تعالى (٣) أم لا ؟

قال الشيخ أبو منصور (الماتريدى) : يجب ، وعليه كثير من مشايخ العراق .

وقال بعضهم : لا يجب عليه (٤) قبل البلوغ شيء .

ودلالة كون العقل حجة قوله تعالى « ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » (٥) والسمع يختص بالمسموعات ، والبصر المبصرات ، والفؤاد بالمعقولات ، مع أن السمع والبصر لا يستغنيان عن العقل ، لأن السمع يسمع الحق والباطل ، والبصر يبصر الحق والباطل ، ولا يمكن التمييز بينهما إلا بالعقل ، يوضحه أن قول الرسول خبر الواحد

---

(١) د : الأحكام .

(٢) د — .

(٣) د — .

(٤) د — .

(٥) سورة الإسراء ١٧ آية ٣٦ .

وهو فى ذاته يحتمل الصدق والكذب ، ولا يمكن التمييز الا بالمعجزة ، والفاصل بين المعجزة والمخرقة هو العقل ، فإذا مدار المعارف والمواجب بالتحقيق على العقل ، ولأن الأنبياء عليهم السلام (١) ناظروا قومهم بالدلائل العقلية وخاصة الخليل عليه السلام (٢) مع الملك وأبيه وقومه كما ذكر فى القرآن .

وحصول العلم بتلك الدلائل لا / يتوقف على قول الرسول بل لو تفكروا /٨٤أ بعقولهم علموا ذلك ، ولهذا حثهم الله تعالى(٣) على النظر والتفكر(٤)فى كثير من آيات القرآن كما قال « أو لم يتفكروا(٥) » « أو لم ينظروا»(٦)فعلم(٧) أن العقل يستبد بمعرفة المعقولات ، والسمع لا يستبد بدون العقل. وليس تفسير وجوب الإيمان بالعقل يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه ، إذ هما لا يعرفان إلا بالسمع ، ولكن تفسيره عندنا نوع ترجيح فى العقل إن الاعتراف بالصانع أولى من إنكاره ، وتوحيده أولى (٨) من إشراك غيره معه ، بحيث لا يحكم العقل أنهما بمنزلة واحدة . وكذا الشكر إظهار النعمة من المنعم ، بحيث يعرف أنه لا يشركه فيه أحد ، والله الموفق (٩) .

---

(١) م — عليهم السلام .

(٢) د — عليه السلام .

(٣) د — .

(٤) م الاستدلال .

(٥) سورة الروم ٣٠ آية ٨.

(٦) سورة الأعراف ٧ آية ١٨٥ .

(٧) د : علم .

(٨) م : أحرى .

(٩) د — والله الموفق .

القول فى حقيقة الإيمان

قال أهل الحديث : الإيمان هو الإقرار والتصديق والعمل .

وقال كثير من أصحابنا : الإيمان هو الإقرار والتصديق .

وقالت الكرامية : الإيمان هو الإقرار المجرد .

وقال جهم والحسين الصالحى من القدرية : الإيمان هو المعرفة .

وقال المحققون من أصحابنا :/ إن الإيمان هو التصديق بالقلب ، والإقرار ‎/٨٤ب شرط إجراء الأحكام ، نص عليه (١) أبو حنيفة رضى الله عنه (٢) فى كتاب العالم والمتعلم ، وهو اختيار الشيخ أبو منصور (الماتريدى) رحمه الله(٣) والحسين بن الفضل البلخى (٤) ، وأصح الروايتين عن الأشعرى ؛ وذلك لأن الإيمان فى اللغة هو التصديق ، قال الله تعالى خبرا عن اخوة يوسف « وما أنت بمؤمن لنا » (٥) أى بمصدق لنا (٦) ، الا أن التصديق لما كان أمراً باطنا لا يمكن بناء الأحكام عليه ، فأوجب الشرع الإقرار أمارة على التصديق ، شرطاً لاجراء الأحكام كما قال النبى صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فاذا قالوها عصموا منى دماءهم

(١) د — .

(٢) د — رضى الله عنه .

(٣) م — رحمه الله .

(٤) م : البجلى .

(٥) سورة يوسف ١٢ آية ١٧ .

(٦) د — .

وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله تعالى (١) » ولهذا يكفى فى العمر مرة واحدة (٢) . والأعمال ليست (٣) من الإيمان ، فإن الله تعالى (٤) عطف الأعمال على الإيمان بقوله تعالى (٥) « إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات » (٦) والمعطوف غير المعطوف عليه ، وكذا الإيمان شرط لصحة (٧) الأعمال كما قال الله تعالى :/« ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن »(٨) والشرط غير ٨٥/أ المشروط ثم الإقرار إخبار عن التصديق بالقلب فإذا قال « آمنت » فما لم يكن التصديق قائماً بالقلب لا يكون صادقاً فى الإخبار ، ولهذا نفى الله تعالى(٩) الإيمان عن المنافقين مع إقرارهم بالايمان لقوله تعالى (١٠) « قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا»(١١) فمن أقر ولم يصدق كان مؤمنا عندنا كافراً عند الله تعالى ، ومن صدق ولم يقر كان مؤمنا عند الله تعالى (١٢) كافراً فى أحكام الدنيا .

---

(١) د — .

(٢) د — .

(٣) م : ليس .

(٤) د — .

(٥) د — .

(٦) سورة الانشقاق ٨٤ آية ٢٥ .

(٧) د : صحة .

(٨) سورة طه ٢٠ آية ١١٢ .

(٩) د — .

(١٠) د — .

(١١) سورة الحجرات ٤٩ آية ١٤ .

(١٢) د — .

القول فى إيمان المقلد

اختلف أهل القبلة فى صحة إيمان المقلد .

قال أبو حنيفة رضى الله عنه (١) وسفيان الثورى (٢) ومالك والأوزاعى وعامة الفقهاء وأهل الحديث : صح إيمانه ولكنه عاصى بترك الاستدلال .

وقال الرستغفى والحلمى : شرط صحة الإيمان أن يعرف صحة قول الرسول بدلالة المعجزة (٣) ، (٤) وعند الأشعرى أن يعرف ذلك بدلالة العقل (٤) ، وعند المعتزلة ما لم يعرف كل مسألة بدلالة العقل على وجه يمكنه /دفع الشبهة لا يكون مؤمناً . /٨٥ب

والصحيح ما عليه عامة أهل العلم ، فإن الإيمان هو التصديق مطلقاً كمن أخبر بخبر فصدقه صح أن يقال : آمن به وآمن له ، فإذا أخبر المقلد بما يجب الإيمان به فصدقه كان مؤمناً ، ويستحق (٥) ما وعد الله للمؤمنين .

والمعرفة غير الإيمان بدليل أنها(٦) تنفك عنه ،فإن أهل الكتاب يعرفون نبوة محمد عليه السلام(٧) ، كما يعرفون أبناءهم ، ولا يصدقون كما نطق به الكتاب.

---

(١) د — رضى الله عنه .

(٢) د — الثورى .

(٣) د : العقل .

(٤) . . . (٤) د — .

(٥) د : فيستحق .

(٦) م ، د : انه .

(٧) د — عليه السلام .

وهذا الخلاف فيمن نشأ على شاهق جبل ولم يتفكر فى العالم ولا فى الصانع أصلا ، فأخبر بذلك وصدقه ، فأما من نشأ فى بلاد المسلمين وسبح الله تعالى (١) عند رؤية صنائعه فهو خارج عن حد التقليد .

فصل

وإذا ثبت أن الإيمان هو التصديق ، والإقرار شرط إجراء الأحكام فإذا وجدنا حصل الإيمان ولم يتصور فيه الزيادة والنقصان خلافا للشافعى رحمه الله (٢) حيث يجعل الأعمال من الإيمان فيقول بزيادة الإيمان عند زيادة الأعمال ، وينقصانه حيث تنقص ، / وقد أبطلناه . وقوله تعالى « زادتهم إيماناً »(٣) يحتمل (٤) يحتمل الزيادة من حيث التفضيل فى عصر النبى عليه السلام حيث ينزل فى كل وقت آية ويتجدد فى كل وقت حكم ، فيلزمهم الإيمان من حيث التفصيل وإن كان داخلا فى الجملة ، ويحتمل الزيادة من حيث تجدد الأمثال كما فى سائر الأعراض ، أو زيادة ثمرة الإيمان وإشراق نوره ، والله أعلم (٥) . /٨٦أ

ثم من قام به التصديق والإقرار فهو مؤمن حقا ، لا يجوز أن يقول : أنا مؤمن إن شاء الله خلافاً للشافعى رحمه الله (٦) ، فإن الاستثناء فى الإيمان

---

(١) د — .

(٢) د — رحمه الله .

(٣) سورة الأنفال ٨ آية ٢ .

(٤) م — .

(٥) م — والله أعلم .

(٦) — رحمه الله .

يقتضى الشك أو يحتمل ذلك ، كمن (١) قامت به الحياة لا يجوز أن يقول : أنا حى إن شاء الله ، وكذا يكون مؤمنا عند الله تعالى (٢) لقيام الإيمان به فى الحال . وإن علم الله تعالى (٣) أنه (٤) يكفر بعد ذلك (٥) ، كما يعلم الله تعالى (٦) الحى حيا لقيام الحياة به فى الحال وإن علم أنه (٧) يموت بعد ذلك (٨) ، حتى قلنا : إن إبليس عليه اللعنة (٩) كان مؤمناً وسعيداً حين كان يعبد الله تعالى (١٠) ، وإن علم الله تعالى (١١) أنه (١٢) يكفر بعد ذلك (١٣) ، وقوله تعالى (١٤) « وكان من الكافرين »(١٥) أراد به (١٦)

---

(١) د : فمن .

(٢) د — .

(٣) د : وإن علم الله منه .

(٤) د : أن .

(٥) م : بعدها .

(٦) د — .

(٧) د : أن .

(٨) د : بعدها .

(٩) م — عليه اللعنة .

(١٠) د — .

(١١) د — .

(١٢) د : أن .

(١٣) م : بعدها .

(١٤) د — .

(١٥) سورة البقرة ٢ آية ٣٤ .

(١٦) م : أى

« صار من الكافرين » ، / كما قال الله تعالى (١) فى ابن نوح عليه السلام (٢) /٨٦ب
« وكان من المغرقين » (٣) أى « صار » .

ثم الإيمان والإسلام واحد عندنا خلافاً لأصحاب الظواهر ، وذلك أن الإيمان تصديق الله تعالى (٤) فيما أخبر من أوامره ونواهيه ، والإسلام هو الانقياد والخضوع لألوهيته ، وذا لا يتصور (٥) الا بقبول الأمر والنهى فالإيمان (٦) لا ينفك عن الاسلام حكما ، فلا يتغايران . ومن أثبت التغاير يقال له : ما حكم من آمن ولم يسلم أو أسلم ولم يؤمن . فإن أثبت لأحدهما حكما ليس بثابت للآخر ، وإلا ظهر بطلان قوله ، والله الموفق (٧) .

---

(١) د — الله تعالى .
(٢) د — عليه السلام .
(٣) سورة هود ١١ آية ٤٣ .
(٤) د — .
(٥) د : يتحقق .
(٦) م : والايمان .
(٧) د — والله الموفق .

القول فيما وجب الإيمان به بالسمع

نقول : ما يتصور (١) فى العقل وجوده إذا ورد السمع به يجب قبوله والإيمان به . فمن ذلك السؤال بعد الموت ، والعذاب فى القبر ثابت عندنا خلافاً للمعتزلة ، وذلك ممكن باعادة الحياة إلى الجسد ، و قد قال النبى (٢) عليه السلام : « بعد دفن الميت استغفروا لأخيكم فإنه الآن يسأل » وقال عليه السلام : /« استنزهوا من (٣) من البول فإن عامة عذاب القبر منه » /٨٧أ وكذا بعث الأجساد وإحياؤها يوم القيامة حق ثابت ، وأنكره الدهرية أصلا وزعم بعض الفلاسفة (٤) أن الحشر للأرواح دون الأجساد ، وهو أيضاً ممكن باعادة الهيئة الأولى فى الجسم بعد تغيره وإعادة الروح إليه ، وقد (٥) قال الله تعالى « وأن الله يبعث من فى القبور » (٦) وكذا قال فى جواب من يقول « من يحيي العظام وهى رميم قل يحيها الذى أنشأها أول مرة » (٧)

وكذا قراءة الكتب فى (٨) يوم القيامة حق لقوله تعالى«ونخرج له يوم

---

(١) د : تصور .

(٢) — .

(٣) د — .

(٤) د : وزعمت الفلاسفة .

(٥) د — .

(٦) سورة الحج ٢٢ آية ٧ .

(٧) سورة ياسين ٣٦ آية ٧٨ .

(٨) د — .

القيامة كتاباً يلقاه منشوراً »(١) ويعطى كتاب المؤمنين بأيمانهم وكتاب الكفرة بشمالهم وراء ظهورهم(٢) كما نطق به القرآن .

وكذا الميزان حق لقوله تعالى « والوزن يومئذ الحق » (٣) وهو عبارة عما يعرف به مقادير الأعمال ، والعقل قاصر عن بلوغ معرفة كيفيته ، ولا يقاس على الموازين الدنيوية ، فالتسليم (٤) فيه أسلم (٥) .

وكذا الصراط حق ، وهو جسر ممدود على متن جهنم ، تمر عليه الخلائق ، / فيجوزه ، أهل الجنة ، وتزل به أقدام أهل النار . /٨٧ب

والجنة والنار مخلوقتان اليوم عندنا ، خلافا للمعتزلة ، لقوله تعالى (بأن) الجنة أعدت للمتقين والنار أعدت للكافرين (٦) ولا فناء لها مع أهاليهما أبداً عندنا ، خلافاً للجهمية ، لقوله تعالى في حق الفريقين : خالدين فيها أبدا (٧) .

وكذا ما أخبر الله تعالى من نعيم أهل الجنة من الحور والقصور والأنهار (٨)

---

(١) سورة الاسراء ١٧ آية ١٣ .

(٢) د : ظهرهم .

(٣) سورة الأعراف ٧ آية ٨ .

(٤) د : والتسليم .

(٥) د : أعلم .

(٦) أنظر سورة آل عمران ٣ آيتى ١٣١ ، ١٣٣ .

(٧) أنظر سورة البقرة ٢ الآيات ٢٥ ، ٣٩ ، ٨١ ، ٨٢ .

(٨) د : والنهار .

والأشجار والأطعمة والأشربة ، ومن عذاب أهل النار من الزقوم والحميم والأغلال والأنكال والسلاسل حق ثابت ، خلافاً لما يقوله الباطنية والفلاسفة وتأول كل واحد منهما على خلاف ظاهره ، وأنه عدول عن ظاهر النص من غير ضرورة ولا دليل ، وهو إلحاد محض .

وكذا رؤية الله تعالى (١) للمؤمنين (٢) يوم القيامة بالأبصار حق ثابت على ما قررنا قبل هذا ، أكرمنا الله تعالى بها فى العقبى مع النعيم المقيم ، وأعاذنا من عذاب الجحيم ، وثبتنا فى الدنيا على الصراط/المستقيم ، إنه جواد /٨٨أ كريم رحيم ، (٣) والله أعلم بالصواب ؛ وإليه المرجع والمآب (٣) .

(انتهى النص)

---

(١) د — .

(٢) د : المؤمنين .

(٣) . . . (٣) د: ولنحمد سبب العلم ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله الأكرمين .

فهـــارس الكتاب

١ - فهرس الاسماء

٢ - فهرس الفرق والمذاهب والملل

ب

ت

ث

ج

ح

٣ - فهرس الكلمات والمصطلحات

٤- فهرس الأماكن والبلدان

٥ - فهرس محتويات الكتاب

رقم الصفحة

رقم الصفحة

فهارس الكتاب

رقم الصحيفة

KITĀB AL-BIDĀYAH MIN AL-KIFĀYAH FĪ-AL-HIDĀYAH FĪ UṢŪL AL-DĪN

by

NŪR AL-DĪN AL-ṢĀBŪNĪ

Arabic Text, Edited with Introduction and Notes

by

FATHALLA KHOLEIF
Ph. D. (Cantab.)
Lecturer in Philosophy, University of Alexandria

1969

KITĀB AL-BIDĀYAH MIN AL-KIFĀYAH FĪ-AL-HIDĀYAH FĪ UṢŪL AL-DĪN

by

NŪR AL-DĪN AL-ṢĀBŪNĪ

Arabic Text, Edited with Introduction and Notes

by

FATHALLA KHOLEIF

Ph. D. (Cantab.)

Lecturer in Philosophy, University of Alexandria

1969



P.T. 50 100535

DAR AL MAAREF PRINTING & PUPLISHING HOUSE

To: www.al-mostafa.com